
الجمهورية العربية المتحدة
اخترنا لك ٩٠
التخطيط الاشتراكى
والمساواة الاجتماعية
3
بقلم
س. ا. ر كروسلاند

اهداءات ٢٠٠٢

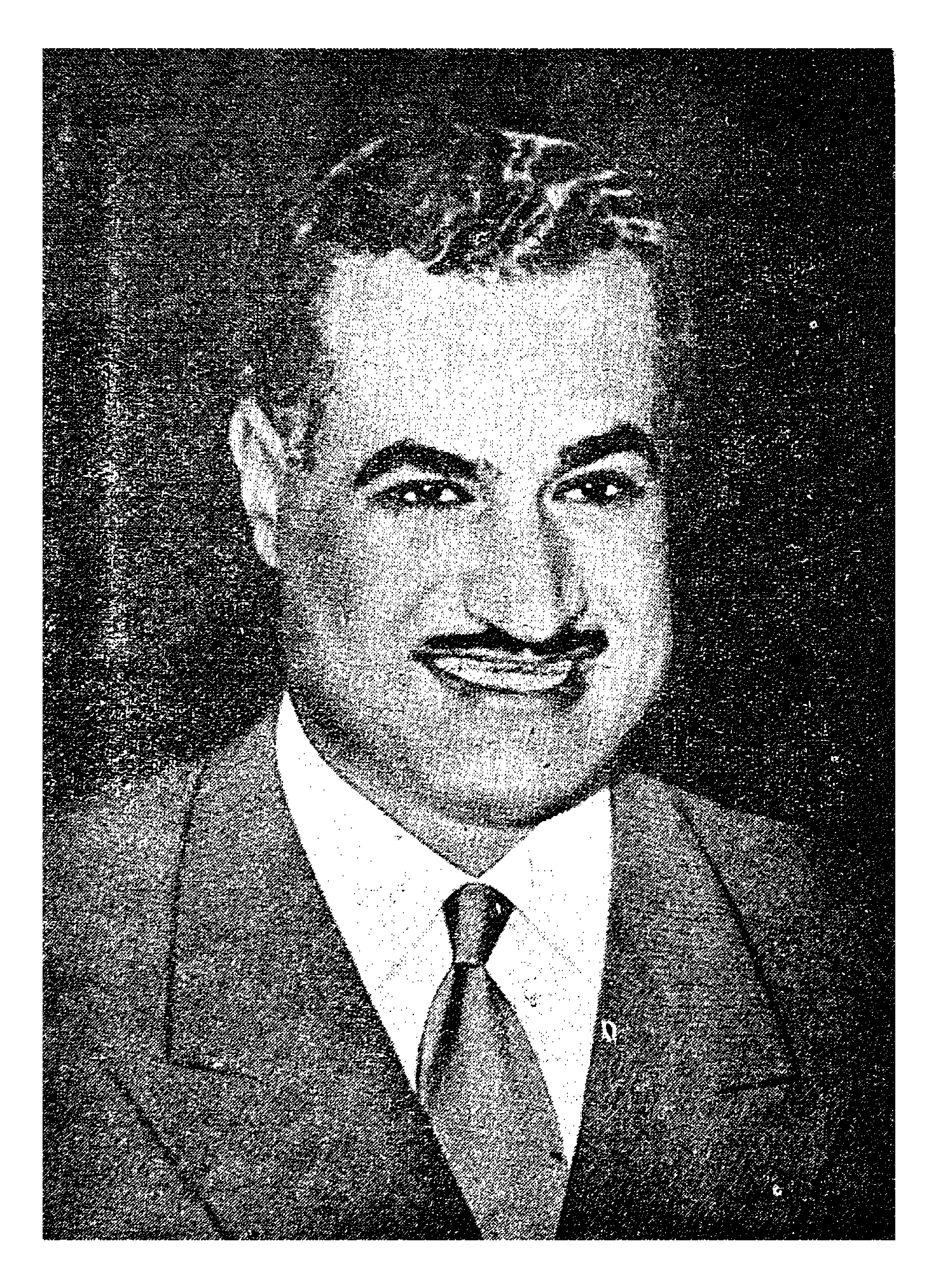
الدكتور/ احمد فاروق كامل

هيئة المواد النووية

التخطيط الاشتراكى والمساواة الاجتماعية

تأليف

س . ا . ر . كروسلاند



الرئيس جمال عبد الناصر

مقـــدمة

يعد هذا العدد الذى اخترنا له عنوان « التخطيط الاشتراكى والمساواة الاجتماعية » الجزء الثانى من كتاب « مستقبل الاشتراكية » للمؤلف ، وقد أقدمنا على هذا التنويه حتى لا يختلط الأمر على القارىء وتحقيقاً لما توجبه الأمانة العلمية .

والله الموفق والمسدد

والله أكبر والعزة للعرب ؟

لجنة « اخترنا لك »

العوامل الهامة التى تحدد الطبقات

١ — مظهر التناقض :

هناك حقيقتان هامتان تدفعاننا إلى إعادة النظر من الطريق الذى يجب علينا أن نسلكه من أجل تحقيق الهدف الاشتراكى الآخر وهو المساواة الاجتماعية وإزالة الفوارق الطبيعية فى المجتمع .

أما الحقيقة الأولى فهى أنه اتضح لنا أن بعض الحجج الاشتراكية التقليدية التى تؤيد تحقيق المساواة قد فقدت قوتها بعد إعادة توزيع الدخل فى خلال العشرين سنة الماضية ، وسوف نناقش هذه النظرية فى الفصل القادم .

وأما الحقيقة الثانية فهى أنه ـ على الرغم من أننا قطعنا شوطاً بعيداً نحو المساواة بين دخول الأفراد فإننا لم نحقق المساواة بين دخول الأفراد ، ولم نحقق المساواة الاجتماعية ، ولم نخلق مجتمعاً يخلو من الفوارق الاجتماعية .

وقد قال « جورج أورويل » فى عام ١٩٤١ إن بريطانيا بلد تسيطر عليه الفوارق الطبقية . فعلى الرغم من إعادة توزيع الدخل توزيعاً أعدل فإننا مازلنا فى بريطانيا نحتفظ بالنظام الطبقى والأحقاد الطبقية بشكل أوضح مما هو فى أية دولة اسكندناوية أو فى أمريكا الشمالية .

إننا فى الحقيقة لم نغير شيئاً فى نظامنا الطبقى الذى يتخلل اتجاهاتنا ومواقفنا الاجتماعية . ويلحظ هذه الظاهرة بوضوح الزائر الأجنبى أو البريطانى الذى يغيب عن بلده فترة من الوقت لأنهما أقل اتصالا بها من البريطانيين المقيمين فى بلدهم .

والواقع أن استمرار هـــذه الظاهرة ـ على الرغم من التغيرات الاجتماعية الهائلة التى حدثت نتيجة للحربين العالميتين ـ يثير الحيرة فى النفوس . وهكذا نرى أن العالم يتبين فى بريطانيا تناقضاً غير عادى فعلى الرغم من أن المجتمـع البريطانى يتميز بروح الديموقراطـية السياسية السامية التى قلما تتوفر فى الدول الأخرى وبالرفاهية الاقتصادية النامية وبنظام اجتماعى ينص على العدالة الاجتماعية فإنه مازال يحتفظ بالنظام الطبقى الذى يبعث الأحقاد بين الناس .

والواقع أن عدم زوال هذا النظام وتأثره بالتغيرات التى حدثت فى الدخول يدل على أن إعادة توزيع الثروة لن يؤدى إلى إزالة الفوارق الطبقية .

لذلك فنحن اليوم فى حاجة إلى تفسير أوسع للهدف وإلى تحليل أدق لطبيعة الطبقة أكثر مما كنا فى الماضى .

٢ ـ ماذا يعني الناس بالطبقة الاجتماعية ؟

عندما يتحدث الناس عن الطبقة الاجتماعية فإنهم يفرضون أن المجتمع ينقسم إلى عدد محدد من الطبقات كل طبقة فوق الأخرى على شكل

نظام هرمى . ويختلف عدد الطبقات فى كل مجتمع كما تختلف أيضاً الفروق التى تفصل بين كل طبقة وأخرى .

ولاشك فى أن هذه العوامل الأخيرة غير واضحة تماماً ولكن هذا لايقلل من أهمية الحدود الفاصلة بين الطبقات — ونحن ندرك تماماً الفروق القائمة بين الأفراد من حيث الجنس على الرغم من وجود بعض الأفراد الذين لا يمكن إدراجهم بين الذكور أو الإناث بشكل قاطع .

وينعكس هذا التقسيم الطبقى على العلاقات الاجتماعية بأنها أجزاء من المجتمع أو مجموعات من الأفراد تشيع بين أعضائها المساواة وتتميز عن الأجزاء الأخرى بناء على مقاييس يقرها المجتمع . والمقصود بالطبقة مجموعتان أو أكثر من الأفراد يختلف وضع كل منها عن الأخرى .

وتنعكس هذه العلاقات التى يقرها المجتمع فى طريقة معاملة الناس جماعياً للفرد وفى طريقة معاملته ونظرته للنـــاس . ولهذا نجد مظهراً خارجياً عند كل من الطرفين ، وينعكس هذا المظهر فى المواقف الاجتماعية سواء أكانت هذه المواقف متساوية وحرة أم متباينة ومقيدة ، وثمة عامل نفسى ينعكس فى قوة شعور الأفراد بالمسـاواة أو التفوق أو الانحطاط .

وتعتبر هذه العلاقات التى يقرها المجتمع حقيقة ثابتة تقترن بوجود الطبقات . وعندما نتحول إلى كيفية قيام هذه العلاقات والمعايير التى نستخدمها لتحديد الفوارق والعوامل بين الطبقات تقرر وضع الشخص

فى النظام الهرمى فإننا بذلك ندخل مجالا يختلف فيه علماء الاجتماع فى الرأى، وليست هناك نظرية موحدة ليرجع إليها الاشتراكيون عند بحثهم لكيفية خفض حدة النظام الطبقى. ونحن نستعين بالأبحاث التى أجريت فى أمريكا فى هذا الموضوع حيث لم تجر فى بريطانيا فى هذا المجال حتى الآن.

على أية حال فإننا فى غير حاجة إلى دراسة تفصيلية لهذا الموضوع إذ يعنينا أن نؤكد العوامل الرئيسية التى تتحكم فى النظام الطبقى وبالذات الوعى الطبقى وعدم المساواة، وهما تتوقفان على عوامل أخرى غير الدخل. وربما كانت هذه العوامل أهم من الدخل نفسه.

٣ ــ نظرية ماركس فى النظام الطبقى:

يتمسك معظم علماء الاجتماع باتباع نظرية موضوعية لتحديد الطبقات أى أنهم يعترضون على أن من الممكن تحديد الطبقة الاجتماعية بمعايير مادية يمكن الوثوق منها إذ أنها اقتصادية فى طابعها.

ولا شك أن أول نظرية فى هذا المجال هى نظرية ماركس التى تقول بأن أشكال الإنتاج وأحواله هى العوامل الرئيسية التى تقرر البنيان الطبقى.

وكانت هذه النظرية بين طبقتين لا ثالث لها طبقة أصحاب الأملاك وطبقة لا يملك أصحابها شيئاً.

أما الأولى فقد أطلق عليها اسم الطبقة البورجوازية على حين أطلق على الأخرى اسم طبقة البروليتاريا.

وهناك أيضاً العامل التكنولوجي الذى يفرق بين الطبقات إذ أن الأمر لا يتوقف على ملكية وسائل الانتاج فحسب - بل يدخل فى الأمر علاقة الطبقة بوسائل الإنتاج .

ولا شك فى أنه قد تظهر عوامل أخرى تفصل بين الطبقات غير أن هذه العوامل ثانوية وتقوم على أساس العلاقات الانتاجية .

وربما كان التحليل منطقياً فى الماضى حيث أنه كان يقوم على شروط لم تعد متوفرة اليوم بعد تقدم الصناعة فى الدول . وأول شرط من هذه الشروط هو أن تتميز العلاقات الانتاجية وتقسيم العمل بالبساطة من الناحية الفنية بحيث ينقسم السكان إلى جماعات اقتصادية قليلة العدد تختص كل منها بعلاقة واضحة بوسائل الانتاج . غير أن القرن الماضى شهد نمواً سريعاً فى عدد المشتغلين بالخدمات الفنية الذين لا علاقة لهم بوسائل الإنتاج المادية ومن أمثال هذه الخدمات المهن الحرة والادارة والخدمات الترفيهية ، وغيرها بل حتى فى مكان الصناعة فقد تعقدت وسائل الانتاج الفنية فازدادت المهارات ولم تعد الطبقة العاملة تمثل طبقة البروليتاريا وبدأت فى الوقت نفسه تظهر الطبقة المتوسطة .

أما الشرط الآخر : فهو سيطرة الملكية على العلاقات الاقتصادية غير أننا أوضحنا فى الفصل الثالث عدم الارتباط بين الملكية والنفوذ الاقتصادى وتوزيع الدخل ودرجة الاستغلال وغير ذلك من العوامل التى قد تحدد الطبقات .

أما العامل الثالث الذى أكده أتباع ماركس فهو وجود اقتصاديات

الندرة التى تحدد حياة الأفراد ومستوياتهم المادية والتى تهدد الأغلبية بالفقر والأقلية من الأغنياء بالخوف من انتزاع أملاكهم بالقوة . غير أن الأحوال قد تغيرت الآن بعد التقدم الصناعى الهائل وما تبعه من اقتصاديات الوفرة والتنمية . ولم تقل أهمية هذه العوامل الاقتصادية ـ فحسب ـ بل إن قلة ساعات العمل وارتفاع مستوى المعيشة وازدياد السلع الاستهلاكية تضعف من الفوارق الطبقية وتزيد من استهلاك الأفراد وتزيد وقت الفراغ وما ينشأ عنه من علاقات بينهم .

ولا شك فى أن العلاقات الانتاجية مازالت تؤثر على اتجاهات الطبقات وأوضاعها إذ أن عامل المنجم لا يتساوى بأية حال مع عضو لجنة الفحم كما لم تزل بعض المنازعات الصناعية (على الرغم من أنها لم تعد تدور حول حل مشكلة الفقر) ومازال الناس قلقين بشأن مستوى المعيشة ولذلك يجب اتباع بعض الحجج التى يمكن أن يستندوا إليها غير أن هذه الأشياء ليست كافية لقيام نظرية طبقية .

٤ ــ الدخل والعمل وأسلوب المعيشة كعوامل تحديد الطبقات :

كان معظم علماء الاجتماع قبل الحرب يقيمون الفوارق الطبقية على أسس اقتصادية على الرغم من أنهم كانوا يرون أن نظرية ماركس ضيقة النطاق . وكانوا يعتبرون المركز الاقتصادى والمركز الذى يحدد العمل عاملين هامين يحددان الطبقات .

قد يتفق معظم الناس على أن الوضع الاقتصادى يحدد إلى حدما

الطبقة التي ينتمي إليها الفرد وكثيراً ما يستعين الناس بهذا المعيار عندما يحاولون تحديد الطبقة التي ينتمي إليها شخص وما ، وقد يبرر لنا هذا المعيار تقسيمنا للمجتمع إلى الطبقة العاملة والطبقة الوسطى والطبقة العليا . غير أن هذا المعيار ينطوي على عوامل متقاربة متفرقة على الرغم من بساطته الظاهرية .

ولا يتفق الدخل بالذات مع بعض العوامل الأخرى، إذ أننا نرى أن المرتبات التي يتقاضاها بعض الموظفين تقل كثيراً عن مرتبات بعض العمال، غير أننا نجدهم يتمتعون بمراكز اجتماعية أعلى فقد يرجع ذلك إلى أنهم يتقاضون مرتبات لا أجور أو إلى قلة ساعات عملهم وتمتعهم باستقرار أكبر وقيامهم بعمل غير يدوى .

والحقيقة هى أن المهنيين الذين ينتمون إلى « الطبقة المتوسطة » وبالذات أولئك الذين يتقاضون مرتبات لا أجور ينسبون إلى الطبقة المتوسطة لا بفضل دخلهم الكبير الذى كثيراً ما يقل عن غيرهم فى بعض الأحيان ولكن لما يعرف عنهم من عدم الفقر وفى الوقت نفسه نجد بعض العمال الصناعيين ومعظم صغار التجار يحققون لأنفسهم دخولا مرتفعة غير أن هذه الدخول لا تغير وضعهم فى المجتمع . ولعله من الجلى الآن أنه يجب علينا أن ننظر إلى الدخل والوضع الذى يحدد العمل على أنهما عاملان مختلفان ومنفصلان .

وفى السنوات الأخيرة بتأثير الدراسات الانثروبولوجية الاجتماعية بدأ الكثير من علماء الاجتماع يتركون المعايير الاقتصادية باعتبارها عوامل

تحدد الطبقة الاجتماعية وأثبتت هذه الدراسات أن تحديد الطبقات الاجتماعية لا يتوقف على الدخل وأن أسلوب الحياة والعادات والتقاليد التى يتبعها الأفراد تحدد — إلى حدما — الطبقات كما أثبتت أيضاً أهمية طريقة الانفاق على السلع الاستهلاكية فى هذا السبيل .

واكتشف « لويد وارنر » أن نوع المسكن والمنطقة السكنية ونوع الملابس وأنواع الترفية التى يقبل عليها الأفراد هى التى تحدد الطبقة الاجتماعية . وتبين أن هذه العوامل لا تتفق مع الدخل وأن الكثير من الأفراد ينتمون إلى طبقة دون الطبقتين العليتين على الرغم من أنهم يحصلون على دخول أكبر منهما . وأكد برام كاردنر فى دراسة قام بها أن العادات وطرق التعامل بين الأفراد هى التى تحدد الطبقة الاجتماعية دون الدخل .

وأثبتت الدراسات الأخيرة أن طرق الانفاق الاستهلاكى لاتتعلق بالدخل إذ أنه لا يمكن أن نتعرف على دخل الفرد من طريقة انفاقه أو العكس .

ولا شك أن العامل الهام الذى يشير إلى « أسلوب الحياة » هو المنطقة التى يقطنها الفرد وأن هذا العامل هو الذى يستخدم الآن للتمييز بين الطبقات . وتوضح لنا هذه المجموعة من الفروق الفرديه فى أسلوب الحياة التى تقسم الأفراد إلى وحدات اجتماعية وجغرافية أن العادات الاستهلاكية يمكن أن تؤدى لا إلى أختلاف مراكز الأفراد الاجتماعية بل إلى اختلاف الطبقات التى ينتمون إليها .

ولقد أدت هذه الملاحظات إلى اهتمام بعض الباحثين بمناقشة موضوع الطبقات . فأكد فبلين أهمية ألوان السلع التى يقبل الأفراد على استهلاكها . غير أن الباحثين بعده أكدوا أن الهدف من الانفاق ليس مجرد إرضاء الحاجات فى الأذواق الفردية بل مواجهة المستويات الاجتماعية التي يعيش فيها الأفراد وإن الفرد لا ينفق لكى يبعث فى نفسه السرور أو الرضا وانما ليؤكد مكانه فى المجتمع ويثبته .

وإن كنا قد تعرضنا لبعض النقد لنظرية فلبين فإن نظريته كانت تؤكد أن مهمة الانفاق هى إظهار ثروة الفرد وإن هذا الأمر يضطر الفرد إلى التبذير والاسراف . ويمكننا أن نميز نظرية فبلين فى أنها كانت تثبت أولا أن الثروة أساس لا غنى عنه للاحترام الذى يناله الفرد وثانياً أنه يمكن الحكم على مقدار الثروة بنوع الانفاق الاستهلاكى .

غير أن هذا الرأى لا ينطبق على بريطانيا أو الكثير من الدول لأن وضع الفرد لم يعد يقدر بمقدار الثروة التى يستحوز عليها فقط بل بشكل الانفاق الاستهلاكى أيضاً . واننا لا نحكم على وضع الفرد باعتبار الانفاق الاستهلاكى انعكاساً للثروة ولكن باعتباره قيمة اجتماعية مستقلة وعلى ذلك فعلى الرغم من أن ارتفاع مستوى الانفاق قد يدل على زيادة ثراء الشخص فانه لا يرفع مكانة الشخص الاجتماعية ولم يعد الانفاق الاستهلاكى عاملا مستقلا لتحديد المركز الاجتماعى ولكنه فى الحقيقة عامل لا يتفق مع الثروة فى كثير من الأحيان . ولا يعتبر التبذير أو الاسراف عاملا يحدد الطبقة الاجتماعية إذ أن التظاهر غير مستحب

إذا أن الفرد لاينتمى إلى طبقة معينة بمغالاته فى العادات والتقاليد ولكن بتمسكه بالقواعد السائدة فى طبقته بشكل صحيح وذوق سليم .

ومهما يكن من الأمر فى شىء فإن أسلوب الحياة والعادات الاستهلاكية لها تأثير قوى على حكمنا على مستوى الشخص فى بريطانيا لأن فروق الطبقية فيها أكبر منها فى الدول الأخرى . وقد يرجع ذلك إلى أن المجتمع البريطانى يتميز بالكثير من العادات الوراثية . وهكذا من الممكن التمييز بين الطبقات على أساس الملبس والمأكل والعادات المتبعة وطراز المسكن وأساليب الترفية والرياضة التى أقبل عليها الناس .

ولكن لماذا يكون لهذه الاختلافات أثر كبير على التقسيم الطبقى ؟

ولكن يمكننا أن نقول إن هذه الاختلافات تؤثر على أسلوب ولهجة الفرد ونحن لا نجد هذا التأثير فى أية دولة أخرى أما فى بريطانيا فبمجرد أن يفتح المتحدث فمه فاننا نحكم على طبقته الاجتماعية ولا شك أن هذه الحقيقة تنطوى على بعض المغالاه فى أهمية أسلوب الحياة كعامل يحدد الطبقة الاجتماعية .

ولا تعتبر هذه الاختلافات مجرد نتيجة لعوامل اقتصادية وطبقية أخرى فهى لا تتفق مع الدخل أو النفوذ الاقتصادى ولو أن الزمن يزيل بعض الاختلافات فغنى الحرب يستطيع أن يلحق ابنه باكسفورد مما يجعله يتطبع بطابع الطبقة الارستقراطية وأساليبهم .

٥ ــ السلطة كعامل يحدد النقود :

إن العامل الأخير الذى يحدد الطبقة هو « السلطة » . ولا شك

فى أن من المنطق أن تؤدى السلطة إلى التأثير على مركز الشخص وعلى شعوره بالتفوق أو الدونية . غير أن هذا العامل غامض ، وينطوى على عدة معان . ونحن لا نهتم بالطبع بالمظاهر الفردية أو العارضة . ولكننا نعنى بذلك المظاهر العامة السائدة فى الجماعات كلها . غير أنه حتى فى هذا المجال لا تستطيع بسهولة أن نقيد هذا العامل بمعنى واحد دقيق ، لذلك فاننا سوف ننتقى بعض المظاهر المنفصلة التى تبدو ذات أهمية فى النظام الطبقى .

المظهر الأول :

هو سلطة الأفـــراد على حياة وثروة غيرهم ، حيث يمكن تقسيم الأفراد إلى طوائف اجتماعية . وتظهر هذه الصفة بشكل واضح فى مجال الصناعة حيث هناك نظام هرمى للسلطة فيتيح للبعض سلطة الطرد من العمل والتأثير على طبيعة التوظف والترقية ورفع المرتبات وتنظيم ووضع الموظفين ولا يتصل هذا النظام الهرمى — كما قال ماركس — بالملكية ، ولكنه يتصل بمركز الفرد فى البنيان التنظيمى .

ونتيجة لاتساع أوجه نشاط الدولة السريع ظهر نظام هرمى للسلطة البيروقراطية فى مجال السياسة والمناصب الحكومية .

وأصبحت المناصب الحكومية الكبرى تتيح للأفراد سلطة على حياة غيرهم وثروتهم .

ولا شك أن هذه النظم الهرمية تعد مصدراً من مصادر البنيان الطبقى فى المجتمع .

والواقع أن هذا المصدر لا يتفق والمصادر الأخرى .

أما المظهر الأخير فهو السلطة البعيدة التى تتيح للبعض اتخاذ القرارات التى لا تتعلق بالأفراد — فحسب — بل بالجماعات أيضاً . ونظراً لتركيز سلطة اتخاذ القرارات فى المصانع الحكومية والفردية وفى نقابات العمال ، فان هذه السلطة أصبحت تتيح للبعض التأثير على حياة الأمة والصناعة بأسرها بل على مئات الآلاف من الموظفين . ولما كانت هذه السلطة تباشر فى سرية وبدون أخذ أصوات معظم الأشخاص الخاضعين للسلطة .

وعلى الرغم من أن هذه السلطة الهائلة لا يمكن فصلها عن التنظيم الجماعى الذى تتميز به الدولة الصناعية المتقدمة قد يتفاوت من حيث السيطرة — والرعونة فإنه يتمشى والنظم العامة والجو الاجتماعى وقوة الرأى العام وتوازن القوى بين الجماعات المتضاربة المصالح ودرجة تدخل الدولة وعلى الرغم من أن المشروعات الفردية قد أصبحت أكثر تقيداً مما كانت عليه فى الفترات السابقة فانها ما زالت تسيطر على جزء كبير من الحياة الاجتماعية .

ولا تتفق هذه السلطة والدخل إذ أن مديرى الصناعات المؤممة وكبار الموظفين الحكوميين وزعماء نقابات العمال لا يتقاضون مرتبات تتناسب والمركز الذى يحتلونه فى النظام الطبقى .

ويمكن أن يكون للسلطة السياسية تأثير على مواقف الطبقات بعضها من بعض ويتحقق ذلك فى الدولة الديموقراطية لو ظل حزب واحد يتبوأ السلطة فترة طويلة . ولو كانت السلطة السياسية تنتقل من حزب إلى

حزب آخر كل خمس سنوات ، فإننى أشك فى أن يكون لهذا العامل السياسى أى أثر مستقل حيث لا تعتبر السلطة السياسية صفة تتميز بها ولكن لو استولى حزب واحد على الحكم لمدة عشرين عاماً مثلا فلا شك فى أن الأوضاع ستتغير بحيث تصبح السلطة السياسية من الصفات التى تتميز بها الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها معظم رجال الحزب .

وهكذا عندما تولت الحكومات المحافظة الحكم فى بريطانيا قبل الحرب أصبحت السلطة السياسية صفة تقترن بطبقة كان يبدو أنها تستحوذ على جميع الصفات التى تتميز بها الطبقة الحاكمة . غير أن الأمر يختلف عن ذلك فى السويد ، إذ أن الحكومة الاشتراكية الحالية قد أضعفت هذه المشاعر الطبقية ، ويرجع ذلك إلى أن الذين يتمتعون بالسلطة السياسية لا ينتمون إلى « الطبقة العليا » .

ولا شك فى أن مثل هذه الحكومة تمنع تركيز المميزات الطبقية واقترانها بالحكم . ويعلم العامل أنه يتمتع بسلطة سياسية أكبر من صاحب العمل على الرغم من أنه يحصل على دخل أقل ويقوم بعمل من مستوى منخفض عن صاحب العمل .

وهكذا نجد أن السلطة السياسية تعادل تأثير العوامل الأخرى التى تحدد الطبقة من حيث الأهمية فتضعف المشاعر الطبقية .

غير أن هذا الوضع لا يحدث إلا إذا ظل الحزب الواحد فى الحكم فترة طويلة حتى نحقق هذا التكيف فى الأوضاع النفسية .

وثمة مظاهر أخرى للسلطة ذات أهمية من وجهة النظر الطبقية مثل

السلطة الاجتماعية فى المجتمع الصغير . ويظهر أثر هذه السلطة فى المناطق الريفية حيث هناك نظام هرمى واضح ودقيق للسلطة الاجتماعية غير أن هذه السلطة لا تتمشى والدخل وإن هذه السلطة المحلية قد أصبحت أقل أثراً مما كانت عليه منذ خمسين عاما ، وهناك شك فى أن تظل هذه السلطة عاملا يفصل بين الطبقات لو ظلت العوامل الأخرى قوية .

٦ — النظرية الذاتية للتقسيم الطبقى:

لنفرض أن تحديد الطبقة لا يتم بطريقة موضوعية . والواقع أن بعض علماء الاجتماع يحبذون العوامل الذاتية فى التقسيم الطبقى وذلك لأن الناس لا يتشابهون فى السلوك والتفكير ولا يندرجون فى طبقة اجتماعية معينة ، لأنهم يحصلون على دخول متماثلة أو يقومون بأعمال متشابهة . ولا يقوم النظام الطبقى على أسس موضوعية .

هكذا نجد الناس ينتمون إلى الطبقات التى يعتقدون أنهم منها . ويعتمد تحديد طبقة الاجتماعية على ما يقول الناس . أما المقاييس التى يعتمد عليها الناس فى الحكم على الطبقة التى ينتمى إليها الفرد فهى تقوم على أسس ذاتية شخصية . لذلك نسمع الناس يقولون مثلا « إنه ليس منا » أو « إنه ليس من مستوانا » أو « إننى لم أسمع عن عائلتها » إلى غير ذلك من الأقوال التى يصفون بها بعضهم البعض .

إن هذا المعيار الذاتى يضعف من تحديد الطبقات ، غير أنه لو اختلف تقدير الشخص للطبقة التى ينتمى إليها عن تقدير غيره أى إذا نسب

الشخص نفسه إلى الطبقة المتوسطة على حين اختلف الناس فى ذلك فإن وضعه فى المجتمع لا يكون ثابتا ويصبح حكمه على طبقته الاجتماعية مجرد أمل يراود عقله . ربما كانت هذه هى ضد النظرية الذاتية .

ولكن يبدو أن المقصود بذلك هو انتماء الأفراد إلى طبقة معينة لو كانوا هم يعتقدون ذلك وكان غيرهم من الناس يقرونهم فى الرأى . ويبدو أن هذا التفسير يتمشى وتعريفات الطبقة التى أوردناها فى بداية هذا الفصل .

حقيقة : إن طريقة سؤال الناس قد توصلنا إلى نتائج مختلفة لو لم نقتصر على مجرد تحديد الفرد لطبقته وطلبنا منه تعليل ذلك فلا شك فى أن الإجابة عن السؤال الأول يتوقف على عوامل موضوعية غير أن الإجابة عن السؤال الآخر تعتمد على عوامل ذاتية قد تختلف من شخص إلى آخر .

دفاع عن المساواة الاجتماعية

١ — قضية الرفاهية الاقتصادية :

ما زلنا فى حاجة إلى أن نتحدث عن المساواة ، وكيف أن المزيد منها يحقق أكبر النفع . وليس فى مقدورنا أن نثبت هذا عن طريق الجدل الاقتصادى الذى كان مستخدما قبل الحرب .

وقبيل عام ١٩٣٩ كانت الدعوة إلى المزيد من المساواة ، ولو فى

الدخول ، واضحة للعيان فنحن إذا خففنا من حدة الغنى خففنا فى الوقت نفسه من حدة الفقر . ولقد اقتنع بهذا الرأى كل من يتمتع بضمير اجتماعى . وأحس الناس بضرورة أخذ بعض ما يملكه الغنى من الكافيار وتوزيعه على الفقير فى صورة خبز .

كان هذا قبل عام ١٩٣٩ أما اليوم فإننا قد وصلنا — فى مسألة إعادة التوزيع — إلى آخر الشوط ، ولو تمادينا فى السير فلن يرفع هذا من مستوى معيشة الجماهير ، فالتخفيف من حدة الغنى اليوم لن يخفف من حدة الفقر بصورة ملحوظة ولو وزعنا الضرائب الاضافية على الفقراء لما ارتفع دخل العامل أكثر من شلنات معدودة كل أسبوع .

أضف إلى هذا : أن التفاوت الكبير بين الثروات قد تضاءل ولهذا لن يأخذ الفقير من الغنى - فقط - وإنما قد يأخذ من صاحب الدخل المتوسط . وهنا يصعب علينا أن نميز بين المكسب والخسارة .

وهكذا تجد أن الدعوة التقليدية إلى الرفاهية قد تفيد فئات محدودة غير أنها لا تبرر الاجراءات الشاملة التى تقضى باعادة توزيع الدخل بطريقة رأسية ، ولا نستطيع أن نؤكد أن المزيد من المساواة فى الدخل سيوطد أركان الرفاهية الاقتصادية .

ما الذى يبرر إذن استمرار الدعوة إلى المساواة ؟ .

الواقع أن الاشتراكيين لم يدركوا بسرعة خطورة مثل هذا السؤال

وأهميته . ونحن إذا أردنا مزيداً من المساواة فسنعتمد على مبادئ لا تتصل كثيراً بمسألة الرفاهية الاقتصادية .

٢ ــ قضية الحد الشخصي :

ما زلت أومن بأن قضيتنا تستطيع أن ترتكز على قيم أو أحكام ليست لها صبغة اقتصادية فالمساواة هي طريقنا إلى مجتمع أفضل . ذلك لأن افتقارنا إليها يبث العداوة في صفوف المجتمع ، ويثير حفيظة البعض ولقد قال آدم سميث : أن النعمة التي يغرق فيها الأغنياء تثير حقد الفقراء الذين قد يدفعهم الحسد ، والحاجة إلى نهب ممتلكاتهم .

غير أن التفاوت بين الدخول لم يعد ضخماً الآن ، كما كان الحال في الماضي . ولهذا فإن التناقض الذي كنا نشير إليه لا يثير ـ الآن ـ من الحقد ما كان يثيره منذ سنين مضت .

غير أن هناك شعوراً بالسخط إزاء مظاهر لا تتصل بالنقود، مظاهر يتمثل فيها عدم المساواة فالعمال يشعرون بغيظ كبير من جراء الامتيازات الاجتماعية التي ينعم بها الموظفون في المصانع التي يعملون بها ، وهم يشعرون بأن هيئة الموظفين هذه هي طبقة أخرى أرفع من طبقة العاملين وهناك أيضاً ذلك التفاوت الكبير في مستوى التعليم وأنواع المدارس المفتوحة أمام القادرين .

٣ ــ مشاعر السخط الجماعية ـ مذهب بيفان والسخط الصناعي :

وإذا كان هناك شك في المظاهر السابقة ، فما لا شك فيه أن هناك

مظاهر جماعية تعبر عن السخط . ويتضح هذا بصورة جلية فى ميدان الصناعة ، فى شكل إضرابات غير رسمية ، وعدم وجود تعاون أو تضافر بين الجهود . ووجود روح من العداء والتشكك . أليست العلاقات القائمة فى ميدان الصناعة أسوأ مما نتصور ؟ لقد كان العداء ـ فى الماضى ـ وليد التعطل ، والفقر ، وتدهور الأمور وما شابه ذلك . غير أن هذه الظواهر ليست موجودة الآن . ومع ذلك فهناك قلاقل واضطرابات كثيرة !

معنى هذا أن العلة لا ترجع إلى أسباب اقتصادية وانما إلى أسباب اجتماعية .

والغريب أن الاضطرابات تحدث الآن فى أوساط يتقاضى عمالها أجوراً مرتفعة . والواقع أن الأجانب يهنئوننا نحن البريطانيين بالتسامح الذى أصبح مجلس العموم يتسم به اليوم ، وبعدم وجود معارك مريرة كما كانت الحال فى الماضى . غير أن هذا المظهر خداع ، فهم يظنون أن أن هذا معناه عدم وجود حالات اجتماعية متوترة عندنا وماعليهم إلا أن يحضروا اجتماعات اللجان ، والمؤتمر العمالى السنوى . واجتماعات حزب العمال المحلية ! إن مدى الاحساس بالمرارة هو الذى يهم ،لا الألفاظ التى نغلف بها هذا الإحساس ، ولقد ظهر هذا واضحاً جليا خلال معركة بيفان الشهيرة .

ومرجع هذه المرارة هو أن حزب العمال يميل إلى الشك والمعاداة والإحساس بالنقص الطبقى . وإذا كان مستر بيفان قد تألق فى هذه

المعركة ، فلأنه عبر عن مظاهر كانت موجودة بالفعل . ويجب ألا تظن أن هذه المرارة وليدة اختلاف بين الجناح الأيمن والجناح الأيسر حول السياسة الخارجية أو مسائل الدفاع .

الغريب أن تحدث هذه المرارة فى الجناح الأيسر بالرغم من الرفاهية النسبية التى تتمتع بها بريطانيا اليوم. ونحن إذا انتقلنا إلى بلاد اسكندناوه التى تعيش فى ظروف سياسية - واقتصادية مشابهة لظروفنا - لم نجد أثراً لمثل هذه المرارة .

إن العلة عندنا مبعثها أسباب اجتماعية ، أسباب تتصل بالمعاداة للمظالم الاجتماعية ، وهى المعاداة التى تعبر عن الصراع الطبقى .

٤ - نظريته السياسية الاجتماعية :

ولقد غاب عن الكثيرين أن أسباب السخط ذات طابع اجتماعى ، وظنوا أن الاقتصاد والسياسة هما مبعث كل المشكلات . وقد يصح هذا على الماضى ، غير أنا فى حاجة اليوم إلى أن نفرق بين السياسة ذات الطابع الاقتصادى والسياسية ذات الطابع الاجتماعى .

فالسياسة ذات الطابع الاقتصادى تميز أى بلد أو موقف يمكن أن نطبق فيه التحليل الماركسى ، وهكذا تظهر هذه السياسة فى فترات الفاقة ، والكساد ، والتعطل ، والأجور التافهة . وفى ظل ظروف كهذه تؤثر المسائل الاقتصادية على الاتجاهات السياسية .

أما السياسة ذات الطابع الاجتماعى فتميز فترات الرخاء والدخول

المرتفعة ، والتشغيل الكامل ، والتضخم ، وفى ظل ظروف كهذه تتجه الأنظار إلى المشكلات الاجتماعية لا الاقتصادية . والواقع أن هذا الرخاء يقلب الموازين الاجتماعية ، فهناك أناس ارتفعت دخولهم فاكتشفوا أن هناك تناقضا بين مركزهم الاجتماعى المتواضع ودخولهم ، وهناك أناس ممن كانوا اتمتعون بامتيازات فى الماضى قد تدهورت دخولهم فاكتشفوا مدى التناقص بين طبقتهم الاجتماعية المرتفعة ودخولهم التى تدهورت .

ويؤدى هذا كله إلى التوتر الطبقى ، وإلى التذمر الصناعى والسياسى وأسوأ مظاهر العلاقات الصناعية ماثلة فى مناجم الفحم ، وموانى السفن ، وبعض الصناعات الهندسية .

وهنا نجد أن العمال الذين يعملون فى هذه الميادين يتقاضون أجوراً كبيرة . وهم قد أكتشفوا أن أرتفاع أجورهم لم يصاحبه أرتفاع فى السلم الاجتماعى .

وهكذا يعانون من التناقض بين الوضع الاقتصادى الجديد والمركز الاجتماعى التقليدى . ولقد أثبتت بعض الدراسات الاجتماعية صدق هذه الحقائق ، وليس معنى هذا أن الأمر قاصر على العمال السابقين وحدهم ، وإنما يخرج أيضاً ليثبت وجوده فى مجالات أخرى . فالعمال يحسون أن أجورهم العالية لا تنعكس على أوضاعهم الاجتماعية .

وتحدث الظاهرة نفسها فى الميدان السياسى ، فأعضاء حزب العمال الساخطون ليسوا من الفقراء ، وإنما من الأشخاص الطموحين الذين

يتقاضون مرتبات مرتفعة ، ويعملون فى ميادين الهندسة ، والكهرباء ، والمصانع الكبرى .

إن هؤلاء يشعرون أنه بالرغم من مرتباتهم المرتفعة فأنهم لا يستطيعون التدخل فى قرارات الشركات التى يعملون بها . وهم يشعرون أيضاً بأنهم لم يتعلموا فى صغرهم التعليم الكافى ،ويشعرون أيضاً بأن الطبقة الوسطى التقليدية ما زالت تنظر إليهم شذرا .

هذا الأفتقار إلى التجانس الاجتماعى يؤدى إلى العداوة والبغضاء أننا نقف فى منتصف الطريق ، بين عدم مساواه ساحقة ، ومساواه حقة ، والوقوف فى منتصف الطريق هكذا يعود علينا بالنكبات . فإذا رجعنا إلى بلاد اسكندناوه مره أخرى لمسنا عدم وجود حدود صارمه بين طبقة وأخرى ، واكتشفنا أيضاً أن الذين يتقاربون فى الدخل هناك يتقاربون أيضاً فى المركز الاجتماعى وهكذا ينعدم التذمر الاجتماعى فى هذه البلدان .

٥ — نظرية « خيانة » الطبقة العاملة :

إن نظرية « خيانة » الطبقة العاملة أو التخلى عنها تثبت ما قلته آنفا . وأقصد بعباره « خيانة الطبقة العاملة » خوف العمال مثلا من أن ينضم زعيمهم إلى المعسكر المعادى ، ويتعالى عليهم ، وينسى قضيتهم بعد أن ارتفع مستواه . وهكذا يتعرض العامل الذى أصبح مديرا أو مشرفا لقسم ، يتعرض لعداء كبير من زملائه العمال ، ويتهمونه بأنه خان طبقتهم ويتعرض للشعور نفسه زعماء النقابات العمالية الذين ينضمون إلى الهيئات المؤممة .

ربما كان لهذا الموقف العدائى ما يبرره منذ خمسين عاما مضت ، غير أنه اليوم أبعد ما يكون عن المنطق . فمعنى هذا أن مصالح الإدارة ومصالح العمال تتصارع باستمرار . غير أن هذه المصالح قد تتباين فى موضوع الأجور ، ولكن يجب ألا تتباين عند العزم على التضافر من أجل رفع مستوى الانتاج .

ومما يؤكد عدم أحقية العمال فى هذا السخط هو أن حركتهم اليوم قوية بصورة لم تحدث فى الماضى . فقد نلتمس لهم العذر فى الماضى . عندما كانوا ضعفاء ، غير أن الوضع قد تغيراليوم . فلا داعى — إذن — للشك والوقوع فريسة لعقدة « خيانة الطبقة العاملة » .

وإن دلت هذه الروح على شىء فإنما تدل على شعور بالافتقار إلى الأمن الاجتماعى ، وبعدم الثقة . وهذا يذكرنا مرة أخرى بالحدود التى تبث بذور العداء .

٦ — الاشتراكية والطبيعة البشرية والرضا الاجتماعى :

ولكن أحيانا ما يقال إن المرء إنما يفعل عملا مشينا ويثير صيحات العامة الأنانية باستغلال مشاعر الحسد والسخط الاجتماعية . . غير أن الأمر ليس كذلك . .فإن هذه المشاعر موجودة فى نفوس الناس بما فيهم أولئك الذين لا يشترط أن يكونوا أقل أخلاقياً من الذين يمارسون السباب ، كما أنها تعتبر شيئاً طبيعياً للغاية .

ولم يعد اعتبارها فى الحسبان بالأمر المشين إلا إذا اعتبرنا ضرورة إحاطة السياسى علماً بحقائق أخرى مثل شراهة الطبقات الأكثر غنى التى تطالب بأنه لابد من حصولها على مكاسب مادية أعلى وتخفيض فى الخصومات كحافز لبذل مجهود أكبر ، وعدم كفاية الشعور بالوطنية بشكل واضح — إذا اعتبرنا ضرورة احاطة السياسى علماً بكل ذلك . وإذا أمكن القضاء على كل مشاعر الحسد (أو الشراهة) بضربة سوط أو بعرض مسرحيات فرقة بوشمانايت المتنقلة لأصبح الأمر فى غاية السهولة . ولكن الأمر ليس كذلك نظراً لأن الحسد يعتبر حقيقة اجتماعية ذات أهمية أساسية . وطالما أنه يجعل المجتمع أقل احساساً بالسلام والرضا ، فمن الخطأ عدم محاولة أو تكييف الأمور بطريقة نضمن بها الحد الأدنى لاثارته فقط .

وفى الواقع عادة مايتخذ الحسد ولاشك شكلا ككيوبيد أو الأنانية لايمكن بأية حال من الأحوال القضاء عليه أولعنه، ولاسيما عندما يثيره عدم الكافؤ فى فرص التعليم . وتعتقد الطبقات العليا والمتوسطة أنه ملعون، ولكنها تعتبره كعلامة تميز الأب الطيب الحريص الذى يبدى اهتمامه الجدى الذى يشوبه القلق بتعليم ابنه ، وبالآمال التى يريد تحقيقها فى المستقبل . ومن ثم فإنها لن تتسم بالحكمة إذا لامت حسد الآباء من طبقة العمال الذين يصبون إلى إتاحة الفرص المهيئة للأطفال الأكثر غنى من تعليم أفضل وآمال أعرض وأمانى أرق لأطفالهم .

وعند مناقشة مظاهر الطابع الاجتماعى هذه فإننا لانبحث فى حقائق « الطبيعة البشرية » التى تستلزم ـ بالضرورة ـ أن تكون ثابتة أو لايمكن

استئصالها .. فقد أوضح علم الأجناس الاجتماعى على الأقل أن النزعات البشرية والخصال الاجتماعية ليست عالمية أو أبدية ، ولكنها تختلف من ثقافة إلى أخرى ، وأن هذه الخلافات لاتنتقل كلها بيولوجياً فى خلايا أفراد كل جنس معين ، كما هو مطبق فى نظريات الوراثة فى الأجناس ، ولكنها قاصرة جزئياً ـ على الأقل ـ على عدد من الأفراد فى ثقافة معينة . ولاشك أن هناك بعض الانتقال الوراثى لصفات فيزيقية وبيولوجية ، ولكن ليس هناك محل للاعتقاد الآن بأن هذا يمكن أن يفسر جميع الاختلافات الاجتماعية والثقافية بين الأجناس التى توصلت إليها الدراسات الأنثروبولجية أو التغيرات التى تحدث فى عصر من العصور فى الطابع الاجتماعى لأى مجتمع واحد .

وتؤيد هذا الرأى أيضاً التجارب الجمعية التى أجراها علماء النفس الاجتماعيين ، فقد توصلوا إلى التأثيرات الاجتماعية قد تكون حاسمة حتى فى مثل هذه المجالات الرئيسية للسلوك كالأمانة والخيانة ـ إذ يقولون « ليس هناك أشخاص لايتسمون بالأمانة أو الخيانة ، ولكن هناك مواقف للأمانة أو الخيانة » . ولاشك أن هذه التأثيرات تحدد ما إذا كان سلوك الجماعة عدوانياً أو تعاونياً ، ديموقراطياً أو استبدادياً ينم عن السخط أو الرضا . ولا شك أن المرء لايستطيع أن يقدم قضايا قطعية محددة عن السبب والمسبب فى ذلك بالتفصيل ، وكما ذكرنا فى حال الدوافع والعلاقات « الاجتماعية » فى الفصل الخامس غالباً ما لانستطيع أن نتبين كيف أو فى أى إطار يمكن إحداث تغيير فى الاتجاهات .

ولكن فى هذه الحال ليس من الواضح فحسب أن من الممكن أن تكون هناك عدالة اجتماعية أقل أو أكثر مما هى عليه ، بل إن ظاهرة الربط بين السبب والمسبب تبدو أقوى ولاسيما فى ضوء خلو اسكنديناوه نسبياً من مشاعر الاستياء الجماعية المتماثلة ، ومشاعر الاستياء الطبقية ، والحسد الاجتماعى بصورة أقل فى أمريكا الشمالية . وهذا يشير إلى وجود ارتباط بين درجة عدم المساواة الاجتماعية والتقسيم الطبقى على الأقل .

ومن ثم فإن القاعدة الاخلاقية التى تقوم عليها أولى المنافسات من أجل تحقيق مساواة على قدر أكبر هى : أن مثل هذه المساواة ستزيد من مشاعر الرضى الاجتماعى وتقلل من مشاعر الاستياء الاجتماعى . وقد تكون هذه القضية قضية وصفية بحتة ، أى أنه قد تكون هناك اختلافات فى الظروف العامة الشاملة التى يعيش فى ظلها الأفراد فى مجتمعين يتميزون فى وضوح باختلافهم فى مشاعر الرضى السائدة فى هذين المجتمعين ومن الناحية العملية ، نفتقر إلى هذه الدرجة من الشمول ، ومن ثم ، فإن مثل هذه القضية تصبح — على الأقل جزئياً — حكما قيما له مايسانده من قوة التوصية والتأييد . اذ تبررها أولا هذه المقدمة الأخلاقية، وهى أن المجتمع الذى يسوده الشعور بالرضى أفضل من مجتمع يسوده الشعور بالاستياء .

وثانياً ، الحكم بأن رضا المجتمع يعتمد على رضا الأفراد . ومن ثم فانها تعتمد على الافتراض الذى ناقشته فى هذا الفصل بان بعض مشاعر الاستياء الجماعية — على الأقل — يمكن إرجاعها إلى عدم

المساواة الاجتماعية ، وإن هذه المشاعر ستقل إذا كان عدم المساواة في صورة أقل حدة ، وتعتمد على الافتراض بأن المكسب الناتج عن الرضا سيفوق المكسب الضئيل الناتج عن بعض الطبقات المتميزة .

ومع أن هذه القضايا ليست موضوعية أو وضعية محضة ولكنها تتضمن عنصراً قيما قويا إلا أن ذلك لم يغير من أهميتها شيئاً ، ولاتخرج أيةقضية عن رضاأو مصلحة المجتمع عن إحدىالقضايا المعارضةأوالمؤيدة لمساواة أكثر على الاطلاق . ولكن لا بد من إصدار بعض الأحكام حتى ولو كانت غير مؤكدة . ولا بد من أن يكون لدينا إما مساواة أكثر أو أقل بمعدلها الراهن ، ويجب أن يصدر السياسيون عند تقرير أي من هذه الأشكال يمثل الهدف الصحيح لبعض الافتراضات عن مصلحة المجتمع ، وليس لهمأى عذر يمنعهم من تجنب حمل هذه المسئولية لأن مثل هذه القضايا من السهل أن تبدو ذات طابع أخلاقى .

ويجب ملاحظة أنهذه القضايا ليست قضايا عن «السعادة» الشخصية إذ قد نقلل من مدى الشعور بالعداء والاستياء الجماعى ومن ثم تزداد مشاعر الرضا الاجتماعى دون زيادة القدر الشخصى من السعادة فى المجتمع .

وفى الواقع اعتقد معظم الاشتراكيين الأوائل (ومن المؤكد « روبرت أوين » أيضاً) أن العلاقة بين الاشتراكية والسعادة علاقة مباشرة ويسيرة ، فقد رأوا أنه بينما يتقدم المجتمع فى الاتجاه الاشتراكى فإنهسيتخذ أكثر فأكثر طابع المدنيةالفاضلة الذى وصفه وليامجودوين

« كأبرز العوامل المؤدية إلى انتشار السعادة المطلقة على نطاق واسع ويصبح الناس فى غاية السعادة ، وتخبو مشاعر اليأس والاستياء ،وتعيش فى جنة على سطح الأرض فى مدينة تسودها المحبة الأخوية . ويرجع وجود البؤس أو الشقاء برمته إلى أسباب اجتماعية أو إلى اضطراب سيكولوجى .

وليس هناك اليوم إلا عدد قليل من الناس — الذين يؤمنون بهذا الرأى . ويرجع السبب فى ذلك إلى اتجاهين .

أولا : بينما نرى أنه من المعقول اتخاذ هذا الحكم (والحقيقة أن الناس يتخذون بالفعل مثل هذه الأحكام على الدوام) وهو أن مجتمعا ما يكون أكثر شعوراً بالرضا من غيره ، بمعنى أنه أقل اظهارا لمشاعر العداء والبغضاء والاستياء الجماعى والحنق السياسى على حين نرى ذلك ، إلا أنه من الصعب القول بأن الأفراد فى مجتمع ما أكثر احساسا بالسعادة فى المتوسط من أفـــراد فى مجتمع آخر . وليس الأمر كذلك ، لأن كلمة « السعادة » غامضة بالضرورة - فعلى العكس من ذلك ، إذ سيتفق الناس غالبا على ما إذا كان شخص ما سعيدا أم لا ، وبل إنهم سيتفقون على أن الشخص [أ] أســـعد من الشخص [ب] . ولكن نظراً للاستحالة المطلقة لاتخاذ أحكام فى هذه النقطة عن مجتمعات بأسرها .

وثانياً : حتى لو سلمنا بأن مثل هذه الأحكام من الممكن اتخاذها ، فاننا مازلنا لانعرف إلا القليل جداً عن العلاقة بين السياده الشخصية والتراث الاجتماعى الثقـافى التى ستساعدنا بدورها على معرفتنا معرفة

يقينية فإن أيا من التغييرات فى هذا التراث سيكون له تأثير على السعادة الشخصيـة . ومن ثم ، فان المرء قد يتخذ رأيا متطرفا من آراء فرويد الأولى ويستبعد ـ إلى حد كبير ـ العوامل الثقافية كلية .

ونحن جميعا نعلم الآن أن الناس يكيفون أحكامهم باتجاهات عقلية وأن أحكامهم الواعية الظاهرة لا توجهنا التوجيه الصحيح لأحكامهم « الواقعية » الكامنة فى اللاشعور . ومن ثم ، قد يصرح المرء بأن مشاعر الحسد والاستياء ليست إلا مكتسبة ثوبا عقلياً فى الاطار الاجتماعى ، ولـكنها كانت فى الحقيقة كامنة منذ خبرات الطفولة أو الحرمان الجنسى أوقد يؤمن المرء بما ذهب اليه أولئـك الانثروبولوجيون الاجتماعيون من أن السمات الاجتماعية قد غرستها طرق معينة فى ارضاع الطفل الحديث الولادة وفطامه وتربيته . وتعتمد ـ بصفة غير مباشرة فقط ـ على عوامل اجتماعية أكثر اتساعاً .

وتعنى مثل هذه النظريات ـــ فى الواقع ـــ أن القدر الثابت من السخط واليأس مستوطن فى المجتمع ، أو على الأقل لا يخضع للاصلاح الاجتماعى أو الاقتصادى . . ويكمن التأثير الوحيد الذى قد يؤديه مثل هذا الاصلاح فى تغيير اتجاه الشعور بالسخط ، لأنه بينما كان هذا الاتجاه يجد له منفذا خارجيا من قبل ، وسار فى مجرى من المشـــاعر العدائية السياسية والصناعية الجماعية ، نجده الآن يتجمع داخلياً فى شكل سخط شخصى على نطاق واســـع . وبمعنى آخر إذا كان هناك عدد أقل من الأعداء السياسيين والاجتماعيين يمثلون كأهداف للتحويل والتعويض

السيكولوجى فستكون هناك أهداف شخصية محضة ، ولكن هذا القدر من السخط سيظل كما هو .

وحتى لو كان هذا صحيحاً ، فلا أعتقد أنه سيقضى على المطالبة بمساواة أكثر . لأن ذلك يمكن أن يقوم على القضايا حول العدالة الاجتماعية والمساوىء الاجتماعية التى نوقشت فى الجزء الأخير من هذا الفصل . وعلى أية حال ، فتتميز مشاعر الاستياء الجماعية ، والتى نجد صداها فى مشاعر العداء الجماعية . بطابعين غير مقبولين بصفة خاصة إذا قورنت بمشاعر الاستياء الفردية .

أولا : عن طريق كونها فى شكل جماعى ، تنمى بعضها البعض ، وتزداد أهميتها ويتسع نطاقها .

وثانياً : تهدد القيم الأخرى الهامة للغاية — كالديموقراطية والاستقرار الاجتماعى والسياسى والتسامح وحتى الحرية الشخصية بعكس مشاعر السخط الشخصى العشوائية التى لا تستطيع أن تفعل ذلك .

ولكن فى الواقع أجد أنه من الصعب قبول فكرة وجود قدر ثابت من السخط . بل أعتقد على العكس من ذلك ، أن كثيراً من شعورنا بالاستياء الجماعى يعبر عن رد فعل جوهرى وطبيعى كما يقوم بعمله الحزب الشيوعى العظيم الشأن فى بلاد معينة ، ضد التقسيم والتمايز الطبقى حتى ولو كان رد الفعل هذا غير واع إلى حد كبير ، وأن هذا التمايز وعدم المساواة بين الطبقات سيولدان حتما توتراً يتخذ فى التعبير عن نفسه أشكال الحسد والاستياء والعداء ،

يقول أحد العلماء المشهورين بالتحليل النفسى :

« إن عدم المساواة المتطرفة لا فى الممتلكات فحسب ، ولكن فى أمكانيات التعليم والانتعاش واسترداد الصحة والاحتفاظ بها تشكل مجموعة من العوامل العدائية الكامنة » . ولا شك أنه لا يمكن التخلص من جميع المشاعر العدائية غير أنه يمكن الحد من تلك المشاعر العدائية التى تتسم بالطابع الاجتماعى باتخاذ إجراء اجتماعى . وأعتقد أن ذلك يشكل الشق الأول من المناقشات حول تحقيق مساواة أكثر .

٧ — المساواة والعدالة الاجتماعية :

أما الشق الآخر فإنه يقوم على ما يشكل التوزيع « العادل » للامتيازات والمقابل . ولما كان فى جوهره يتمثل فى الحكم الأخلاقى ، فإنه لا يخضع للاثبات أو النفى . فلا بد من قبوله أو رفضه طبقاً للنوازع الأخلاقية للقارىء . غير أنه يبدو لى أن هناك أربع نواح يبدو فيها أن عدم المساواة القائمة عمل يسىء إساءة بالغة إلى العدالة الاجتماعية .

أولا : أعتقد أن معظم الناس الأحرار سيسلمون الآن بأن لكل طفل « حقا » طبيعيا ، كمواطن ، لا ، فحسب ، فى الحياة والحرية والسعادة ولكن فى أن يتمتع بالوضع الذى تؤهله له مواهبه فى الاطار الاجتماعى ، وبمعنى آخر ، ينبغى أن تكفل له فرصة متساوية للكسب والتقدم والشهرة . ولا شك فى أن تحقيق ذلك تحقيقاً كاملا يعتبر مثلا أعلى لا يمكن بلوغه ؛ نظرا لاختلاف الأطفال فى مواهبهم . ولكن يمكن

أن تتاح لجميع الأطفال بخضوعهم لذلك فقط فرصة متساوية على الأقل لبلوغ أفضل مستوى للتعليم إذا قرر المجتمع ذلك .

وهذه الفرصة غير متاحة فى بريطانيا طالما أن الطبقات الأكثر غنى تستطيع أن تقدم لاطفالها مزايا اجتماعية فياضة ويحرم منها أطفال الطبقات الاخرى الأقل غنى من التعليم المدرسى العام . وقد نوقش هذا الموضوع بالتفصيل فى الفصل الثانى عشر .

ولا يحتاج الامر هنا إلا إلى القول بأن المدارس العامة الراقية لا تقدم ، فحسب ، تعليما راقيا ولكنها تكفل المزايا الدقيقة فيما يتعلق بالنطق الصحيح والسلوك واعتماد الشخصية على نفسها .

كل هذه المزايا التى تعتبر العامل الرئيسى الذى يحدد الوظيفة ، ومن ثم الدخل والنفوذ والمركز . ويرتبط توزيعها كلية ـ تقريبا ـ بثروة الآباء ووضعهم الطبقى ، وبالمواهب الفطرية وتأدية العمل وذلك بشكل غير مباشر للغاية . وهذا يبدو لى . على الرغم من أننى قد استفدت من هذا الوضع ، أمراً لا يتسم بالعدالة ولا يمكن الدفاع عنه لانه يسىء . بشكل صارخ . إلى مبدأ تكافؤ الفرص .

وثانيا : ينطبق الشىء نفسه على توزيع الثروه . إذ يتطلب التوزيع العادل (الذى يتجاهل تماما مدفوعات البر والصدقة) .

أولا : أن تكون الثروة مقابلة لتأدية خدمة أو وظيفة محددة .

وثانيا : أن تكفل للجميع فرصة متساوية فى تأدية الوظيفة ومن

ثم فى الحصول على المقابل . ولذلك فان أعلى مقابل سيعود إلى أولئك الذين يستطيعون أن يقدموا ـ لما يتسمون به من مواهب وما يتوفر لديهم من وظائف ـ أجل الخدمات من أجل رخاء أو رفاهة الدولة ، على أساس أن ما لديهم من هذه المواهب والوظائف ينبغى ألا تقتصر بشكل غير طبيعى (أى إلى حد أكبر مما يمكن تفسيره عن طريق الاختلافات النظرية فى الموهبة) على طائفة ضئيلة مميزة .

وهذا الشرط الأخير ، فيما يختص بموضوع التعليم الذى ذكر من قبل ، لا يطبق بأكمله حتى بالنسبة للدخول من العمل . ولكن قلما يطبق على الاطلاق بالنسبة للدخول من الملكية . ولا يستطيع أحد أن يقول بأن التكافؤ فى فرصة الحصول على ملكية مكفول لجميع المواطنين . وفى الحقيقة ، انتقل الجزء الأكبر من الملكية لمعظم الأفراد عن طريق الوراثة وليست ثمرة لمجهود شخصى ، ولا يرجع توزيعها إلى ما أداه مالكها فى الماضى أو ما يؤديه فى الوقت الحاضر ، ولكن يرجع أساسا إلى ولادته والملكية فى انتظاره أو من ثم فليس هناك أى تكافؤ فى فرص الحصول عليها . كما أنها بالاضافه إلى ذلك ، وكما سنرى غير موزعة توزيعا عادلا إلى أقصى حد ، ولذلك نرى طبقة عليا صغيرة تضم مواطنين أغنياء تحتكر مجرى الدخل الذى لم يبذل فيه مجهود شخصى للحصول عليه ، بمعنى أنه لا يمثل المدخرات المتجمعة الخاصة بالفرد .

ولاشك فى أن مظهر عدم المساواة هو مظهر لا يتسم بالعدل . إذ نجد أن جماعة معينة من الورثة الذين أسعدهم الحظ يتمتعون وحدهم بميزة

عظيمة ، لا بمصدر دخل إضافى وإمكانية الحصول على مكاسب مادية وانفاقها فحسب ، بل وبالامن والحرية فى القيام بمخاطر أيضا ، على حين يحرم بقيـــة السكان من هذه الميزة . ولا يتمتع الأغنياء بذلك نتيجة لتميزهم وحدهم بالجدارة ، أو لما يؤدونه تبعا لذلك من التزامات ، ويستتبع عدم المساواة هذه التي يغذى بعضها البعض بالسماح بتعليم أفضل والحصول على ميزة اجتماعيه أرقى ، وهى الحصول على وظيفة ودخل من العمل أعلى مما قد يحصلون عليه على أساس ا لجدارة .

ثالثا : كلما كان عدم المساواة كبيرا ، كلما أصبح تركز السلطة أكثر تدعيما وقوة . لقد أظهر كل من الأحرار والاشتراكيين دائما عدم رضائهم عن ضرورة ممارسـة فرد أو جماعة صغيرة من الأفراد سلطة السـيطرة على حياة الأفراد الآخرين وممتلكاتهم . فليس لأى فرد الحق الأخلاقى الواضح فى مثل هذه السلطة المطلقة . ولا شك فى أن فرصة الجنوح إلى إساءة استخدامها عظيمة . وعلى أية حال ، فليس من المعقول أو من الكرامة خضوع الناس خضوعاً كاملا لرغبات وأمزجة فرد واحد أعلى مكانة . ومع ذلك ، فان مثل هذا التباين غير الديمقراطى فى السلطة قد ينبع من عدم المساواة الاجتماعية بشكل كبير (رغم أنه قد ينبع من حالات أخرى أيضا) . وقد ينبع من التركيز الكبير فى الثروة ، كما هى الحال بالنسبة للاقطاعى الفاحش الثراء الذى يمتلك عدة بيوت متلاصقة ، أو حتى قرى بأكملها ، وربما يكون هو المصدر فى اقطاعيته . غير أن السلطة الوحيدة للتشغيل المحلى والحماية التسلطية اليوم لا تنبع ـ بوجه عام ـ من الثروة المادية أو الملكية الخاصة بالقدر الذى تنبع به من

الوضع فى التنظيم الهرمى البيروقراطى . فيمارس الافراد التنفيذيون ذوو المراكز العليا فى القطاع الصناعى العام والخاص درجة من السلطة « المطلقة » على حين يتمتع المرءوسون الاداريون بدرجة من السلطة تكون علاقتهم برؤسائهم فيها علاقة المواجهة « وجها لوجه » . وعلى الرغم من أن هذا النظام قد خفت حدته إذا ما قارناه بالنظام الذى كان سائداً قبل الحرب ، إلا أنه مازال يبدو زائداً عن حده .

واعتقد أن العدالة الاجتماعية ستتقدم إذا قدر لهذا النظام أن تخف حدته أكثر فأكثر ، وتزداد سلطة العامل فى مسألة الإنتاج تبعاً لذلك .

رابعاً: المقابل نظير العمل . لم يعارض أحد من الاشتراكيين (باستثناء شو فى بادىء الامر حيث قال : إن الخطة الوحيدة المرضية تتلخص فى منح كل فرد نصيبا عادلا بصرف النظر عن نوعه أو سنه أو العمل الذى يؤديه أو مركز أبيه) ، لم يعارض أحد الحاجة إلى درجة من عدم المساواة فى هذا المجال ، لان الموهبة العالية تستحق نصيبا أعلى من غيرها الاقل منها ، ولان بعض أنواع من العمل أو المخاطر أو المسئولية الجسيمة لن يتقدم على تحملها أحد . ومن ثم ، فينبغى أن يتقاضى الفنان والعامل فى منجم الفحم ، وصاحب السلطة التنفيذية العليا أجورا مختلفة فى كميتها .

غير أنه من الواضح أن هذه الاعتبارات لا تبرر شكل نظام الاجور عن العمل المعمول به الآن ، سواء من ناحية المبدأ أو من الناحية التطبيقية .

فمن الناحية العملية ، لا تبرر هذه العبارات - ولا شك - النظام القائم . فقد وجدت نسبة معينة من الناس طريقها لهذا الهدف سهلا ميسراً ، وليس بتميز أفرادها بالجدارة فقط . ولا يصدق ذلك بوجه عام - الآن - على الصناعة الخاصة على نطاق واسع ولا على الوظائف العامة . ولكنه ما زال يصدق - إلى حد ما - على الصناعة الخاصة على نطاق ضيق حيث لم تنقه بعد المحسوبية أو المحاباة بأية حال من الأحوال وما زال يصدق ذلك بصورة أكثر وضوحاً على مؤسسات المدينة حيث تملأ المناصب الأكثر ربحاً الآن عن طريق أشخاص شبه منحطين أو عن طريق جنود أو بحارة معزولين يجهلون - جهلا مطبقاً - المسائل المالية ، وتملأ أقل المناصب رغبة فى الحصول عليها من بين الحاصلين على شهادة مناسبة أو من ذوى حسب لائق . وطالما أن هذه هى الحال القائمة المستمرة فمن الممكن وصف شكل نظام أجور العمل دون تردد بأنه غير عادل ، بمعنى أنه ينكر كفالة تكافؤ الفرص فى الحصول على مقابل المراكز العالية .

ولكن إذا افترضنا أن هذه ليست هى الحال ، وأن مستلمى الدخول المختلفة قد اختيروا بطريقة منظمة . فهل هناك ما يبرر نظام المقابل هذا الشامل والمطبق الآن على نطاق واسع ؟

من الواضح أن بعض الشخصيات المفضلة ضيقة فى أفقها للغاية من حيث كفايتها الاقتصادية . ومن ثم فإننا فى حاجة إلى شخصيات أكثر تميزاً فى الكفاية للعمل فى المناجم ، وهؤلاء يتابلون غيرهم من الذين

يتسلمون أجوراً ليس إلا ، وكذا فى حاجة إلى عمال مهرة ، وهؤلاء يقابلون العمال غير المهرة ، وفى حاجة أيضاً إلى مراقبى أعمال ، يقابلون العمال الذين لا يصلحون للقيام بأعمال الملاحظة ، وفى حاجة إلى مدرسين من الحاصلين على شهادات عالية ، وفى حاجة إلى رجال أعمال أكثر كفاءة من رجال الأعمال الأقل كفاية وهكذا .

وطالما أن مدى الانتشار الرأسى لهذا النظام هو المعنى ، فانى أشعر بشىء من الشك فى هذا المجال ، فهناك أمران غير مؤكدين .

أولا : إلى أى مدى يمكن أن نصل إلى ما يسمى بالحد الأعلى للكفاية ؟

وهذا أمر غامض (على الرغم من أن « شو » قد حدده بأنه « المعدل الفائض عن الإنتاج الذى يؤديه مستوى الغباء العادى) . ويمكن النظر إليه لا على أساس أنه مفهوم اقتصادى معيارى لا يعبر عن الحد الأعلى من النقود الذى يحتاجه المجتمع لدفعة لتشجيع الكفاية على الظهور ، ولكن من زاوية « قيمة » الفرد (إلى حد ما) بالنسبة للمجتمع .

ولكن ، لو اتخذنا ذلك ـ فقط ـ القاعدة الأساسية (الأمر الذى لم يحدث ـ ولا شك ـ من قبل ، طالما أن مثل هذه الكفايات التى وجدت لها مكانة شعبية كأصحاب السيارات ونجوم الافلام ـ ولا الشعراء والفلاسفة ـ تحصل على حدود عالية من الأنصبة ، فمن المؤكد تماماً أننا لن نحصل على مساواة) لو اتخذنا ذلك فقط فاننا سنصل إلى درجة من عدم المساواة ستكون موضع استياء عنيف من كل فرد (وله الحق فى

ذلك) . ان « قيمة » ستيفرسون أوفارادى أو فورد أو ردثر فورد أو فلامنج تقاس على ضوء مساهمتهم فى تحقيق مستويات معيشة أفضل للمستقبل أو فى القضاء على المرض . وهذه « القيمة » لا تساوى فى أهميتها أهمية قيمة البقية الباقية منا بعشرين ضعفاً فحسب ،ولكنها تساويها بمئات الاضعاف أو آلاف الأضعاف .

ولكن إذا صرفنا النظر عن «القيمة» فى هذا المعنى الغامض كقاعدة أساسية ، على أساس أنه يبدو من غير العدل ومن غير الحكمة مكافأة الأفراد أو معاقبتهم على ضوء هذا المدى الهائل للخصائص الموروثة ، فلن يبقى أمامنا غير الحد الأعلى للكفاية كمفهوم اقتصادى ، أى المقابل الاضافى الذى تستطيع أن تطالب به ، من الناحية العملية ، الكفاية التى لا يشترك فيها الجميع منا لمجتمع .

ولكن ، لا نستطيع ـ ولا شك ـ أن نحدد مقدارهذا المقابل بصورة عامة . فإذا آمنا بالمساواة فاننا لانستطيع إلا أن نقول بأنناسنزن الخسارة الممكنة للمساواة مقابل المكسب الممكن من استغلال الكفاية . وهذا ما يثير موضوع البواعث التى ما زلنا لا نعرف إلا القليل عنها . ومن الواضح أنه لابد من وجود نقطة خطر تبدأ عندها المساواة بالفعل فى اتخاذ رد فعل بشكل جدى على ما يدفع للكفاية (وكذا للجهود والقيام بمخاطرات وهكذا) ومن ثم على النمو الاقتصادى . ولكن لا يدرى أحد عند أى حد تكمن هذه النقطة . ولا اعتقد شخصياً أننا قد وصلنا إليها وقد نوقش الموضوع بالتفصيل فيما بعد .

ولكنى لاأعتقد أن إعادة توزيع دخول العمل المعيشية كاجراء عاجل بصفة خاصة لابد من أن تتخذه حكومة العمال ، لأن هذه الدخول لا تشكل « عدم عدل » بشكل كبير كما تشكل الأمور الثلاثة السابق عرضها من ناحية ومن ناحية أخرى ، لا يعزى العامل الحاسم هنا إلى الدخول أو الثروة ككل. فحوالى ٤٠ ٪ من دخل الضرائب الاضافية لا تأتى من العمل ولكن تأتى من الملكية . وكلما كان الدخل الاجمالى مرتفعاً كلما ارتفعت النسبة التى تأتى من الملكية . ومن ثم ، فإن اتخاذ اجراءات لإعادة توزيع الملكية سيقلل كثيراً من عدم المساواة فى الثروة وسيغير أيضاً بشكل غير مباشر شكل نظام دخول العمل بالحد من المزايا الاجتماعية والتعليمية المميزة ، التى تتبع الآن من امتلاك الثروات الكبرى الموروثة .

وعلى أية حال فلا يزن عدم مراعاة العــــدالة بشأن مقابل العمل فى مجال توزيع الأجور النقدية المباشرة أكثر مما تزن مزايا وامتيازات معينة .

وهذا ليس إلا مظهراً واحداً من مظاهر عدم المساواة على نطاق أوسع مما أشير إليه من قبل فى الفصل السابع ، ويتمثل فى أن الأفراد الأكثر ثراء ـ إما عن طريق أعمالهم أو عن طريق امتيازاتهم ـ أكثر تأثيراً على المشكلات المالية المتعلقة برعاية الأسر الكبيرة العدد والمرضى والشيخوخة من الأفـــراد الأكثر فقراً الذين يعتمدون أساساً على الخدمات الاجتماعية . ومن ثم فحتى لو استطاع أحد أن يدافع عن نظام التوزيع الرأسى الحالى للمقابل المادى المباشر على افتراض أن غالبية

السكان يتكونون من شبان وشابات حديثى السن ، فمن الصعب كثيراً الدفاع عن توزيع الموارد الإجمالية فى فترات الحاجة على ضوء التباين العظيم فى الحاجة بين الأسر . وأعتقد أن عدم المساواة الراسبة فى توزيع هذه الموارد بين العجزة والمرضى والأسر الكبيرة العدد يشكل عدم عدل اجتماعى محدد .

٨ـ المساواة والتبديد الاجتماعى :

ويتمثل الاعتراض الثالث على عدم المساواة الاجتماعية المتطرفة فى أنها لاتؤدى إلا إلى تبديد المواهب وعدم تماسك المجتمع . وإذا أصبحت المحددات الطبقية قاطعة وقيد مجال الحركة الاجتماعية الحرة كما هى الحال فى بريطانيا فسوف يتبع ذلك نتيجتان غير مرغوبتين .

أولا : إعاقة العلاقات الاجتماعية بين الطبقات بشكل ملحوظ نتيجة للاختلافات الخارجية فى « الطباع » والسلوك ، ونتيجة للإحساس الطبقى الذاتى . ومن بين الأمور التى تجذب النظر فى المجتمع السويدى أو الأمريكى هو الحرية الاجتماعية بشكل غير عادى ، والجو المرن غير الرسمى ، والعلاقات الأيسر فى إقامتها وافتراض المساواة بشكل طبيعى ، وعدم وجود التبجيـــل والتعظيم كلية ، وعدم وجود الانفة والشعور المتغلغل فى الاتجاهات الاجتماعية فى بريطانيا . ولا يطالب أحد بضرورة قيام جميع البريطانيين بمناداة بعضهم البعض بأسماء مألوفة ، أو يتخلوا كلية عن اتجاهم القومى جيداً بالكبرياء والعظمة والوقار ولكن سيكون من المناسب لو اندمجوا معاً بحرية أكثر وبقيود أقل مما هو سائد الآن .

ولو كان النظام الاجتماعى ـ بصفة عامة ـ أقل انفصالا وانقساماً ، غير أن ذلك بصفة طبيعية مسألة ذوق ومزاج شخصى ، وقد لا يقبل أكثر البريطانيين محافظة فكرة الحياة الاجتماعية الأكثر اندماجاً ومساواة وألفة فى شكلها .

وعلى العموم فيتضمن النظام الطبقى تبديداً اجتماعياً محدداً ، طالما أنه يختار زعماءه بطريقة سيئة ، فإذا كانت الحركة الاجتماعية بطيئة ، كما لابد أن تكون فى مجتمع منظم تنظيما طبقياً ، ولايستطيع الناس أن يتحركوا بسهولة من المراكز السفلى أو المتوسطة إلى المراكز العليا ، فإن طبقة الصفوة الحاكمة ستصبح متوارثة وأبدية فى ذاتها . وهذا لن يؤدى إلى تجديد اجتماعى .

ولاشك أن فرص الارتقاء أكثر كفاية مما كانت عليه من قبل ، وأصبح أى طفل مرموق من طبقة العمال ـ الآن ـ يستطيع ـ بمجهود يبذله ـ أن يصل إلى القمة . ولكن لا يكفى ذلك حتى ولو كان يعتمد على أبسط الأسس من الكفاية . فى مجتمعنا الصناعى المهنى المعقد بصورة كبيرة لا تمثل مشكلة الرياسة فى البحث عن الأقلية النادرة من عناصر النابغة اللامعة فحسب ، لأن هناك مراكز عالية ذات مسئولية أكثر بكثير من أن تملأها العناصر النابغة .

إننا لايمكن أن نرضى بتوزيع جميع العناصر الممتازة (كما هى الحال) توزيعاً صحيحاً ، ولكن لابد أيضاً من أن نستغل الموارد الجيدة الأقل امتيازاً . وفى هذا المجال نجد أن الأمور تسير بعيداً كل البعد عن الطريق

المرضى الصحيح . فما زال الأطفال النابغون من طبقات العمال يحرمون من دخول المدارس العامة على حين ليس كذلك لدى الأطفال الأقل نبوغاً ، ولكن الأمل فى الاستفادة منهم كبير ، إلا فرصة غير مؤكدة فى دخول المدارس الإعدادية ، ولاشك فى أنه ليس هناك ترابط تام بين الموهبة الطبيعية ونوع التعليم . وزيادة على ذلك تحول الملكية الموروثة والمحاباة والتفضيل الطبقى ، كما بينا آنفاً ، دون وجود تنافس عادل وفعلى على أعلى المراكز على أساس الجدارة وحدها .

وينتج عن ذلك أننا مازلنا نعمل على استخلاص العناصر الممتازة من السكان أو نستفيد أقصى استفادة من موارد الكفايات البشرية . وهذا ولاشك تبديد اجتماعى محدد يعزى مباشرة إلى النظام الطبقى الذى يحول ، بوضع قيود وعراقيل فى طريق الحركة الرأسية الاجتماعية ، دون تحقيق تكافؤ جوهرى فى الفرص .

٩ — مدى حاجتنا إلى المساواة :

إلى أى مدى نريد أن نسير نحو تحقيق المساواة ؟ لا أعتقد أن هذا السؤال سؤال معقول أو لائق يستطيع المرء أو ينبغى الرد عليه رداً حاسماً .

أعتقد أننا فى حاجة إلى مساواة أكثر مما هى عليه الآن للأسباب التى ذكرت آنفاً فى هذا الفصل ، ومن ثم نستطيع أن نرسم صورة مباشرة للمستقبل فى ذهننا ، غير أن الهدف النهائى مازال فى طى الإبهام .

ولابد أن يكون هذا هو الوضع مالم يشترك أحد فى سفسطة فارغة ويدعى بأن مجتمعاً ما مثالياً يمكن أن يوجد حالما يتم تحقيق إصلاحات محدودة .

إن الرأى الغامض بأنه قد نستيقظ فى صباح يوم ما ونجد ما يسمى « بالاشتراكية » . كان وليد النظريات الثورية للانهيار الرأسمالى . ولكن فى المجتمعات الغربية نجد أن التغير يحدث تدريجيا وبالتطور ولا يمكن التكهن بحدوثه دائما أو حتى التكهن بحدوثه فى ظل سيطرة سياسية . ومن ثم فليس من الفائدة فى شىء ، بل إنه من الخطر أن ينصب تفكيرنا حول مجتمع مثالى يمكن وصف شكله وتحقيقه فى زمن معين فى المستقبل .

وزيادة على ذلك ، فإن الاشتراكية ، كما بينا ليست تعبيراً وصفياً تماماً ، يتضمن تركيباً اجتماعياً معيناً ، كان فى الماضى فى ذهن أى مفكر عاقل أو يدور فى ذهنه فى الوقت الحاضر أو حتى سيراود ذهنه فى المستقبل ، ويمكن ملاحظته أو تحليله تجريبياً . انها لاتخرج عن كونها وصفاً لمجموعة من القيم أو الآمال يرغب الاشتراكيون فى أن يروها محققة فى تنظيم المجتمع . ومن ثم ، لا بد أن يقتصر الفرد على القول بأن المجتمع فى وقت معين يحقق هذه القيم تحقيقا كافيا أو لا يحققها وإذا لم يكن يحققها فيحتاج الأمر إلى تغيرات أخرى ولكن لا يستطيع أحد أن يعرف درجة المساواة التى ستخلق مجتمعا يحقق هذه القيم تحقيقا كافيا . ولا بد أن نعيد تقدير الموضوع على ضوء كل موقف جديد .

ومن ثم فإننا لا نستطيع إلا أن نخـــاطر ونقول ببعض القضايا العامة للغاية حول الهدف. إنى أشعر بوضوح : إننا فى حاجة إلى تغيرات كبرى بشأن المساواة فى نظام التعليم السائد عندنا ، وتوزيع الملكية ، وتوزيع الموارد فى فترات الحاجة والسلوك الاجتماعى وطريقة الحياة ، ووضع السلطة فى نطاق الصناعة . وقد نكون فى حاجة إلى بعض التغير ، ولكن فى نطاق ولا شك أقل اتساعا فى دخول العمل ، وأعتقد أن هذه التغيرات إذا حدثت معا ستصل إلى ثورة اجتماعية لا بأس بها .

ومن ناحية أخرى ، فأنا متأكد من أن هناك حداً محدداً لدرجة المساواة يرغب الجميع فى وجوده . إننا لا نريد مساواة كاملة فى الدخول طالما أن المسئولية الإضافية والموهبة الخارقة عن العادة تحتاجان إلى مقابل مميز . ولا أريد شخصيا أن أرى التعليم الخاص بأكمله قد اختفى ، أو أن أرى رئيس الوزراء وقد حرم عليه ركوب سيارة رسمية ، أو أن أرى شيئا من هذا القبيل ، فإن ذلك هراء وكلام لا معنى له .

ولكن ليست لدى أدنى فكرة حول الحد الذى نرغب فى أن نقف عنده ونحن سائرون فى الطريق قبل أن نصل إلى تطرف مكروه . إن مجتمعنا سيبدو مختلفا تمام الاختلاف عن طريق التغيرات التى ذكرت آنفا ، ومن ثم ، سيحتاج الأمر إلى جيل أحدث من جيلنا لعرض المناقشة والتفكير فى الموضوع من جديد .

هل يكفي تكافؤ الفرص ؟

١ – الاعتراض التقليدي لمجتمع يقوم على تكافؤ الفرص :

قد يرحب بعض الراديكاليين بالهدف المحدود لتكافؤ الفرص ، وهم يقولون بأنه إذا أتيح لكل إنسان فرصة متساوية للترقي ، فإنه لن يهتم إذا كان هناك عدم مساواة في توزيع المقابل . فالأمر الجوهري هو أن يتمتع كل مواطن بفرص مساوية للأخرى ، وهذا يكون حقه الديموقراطي الإساسي ، ولكن مع وجود تحديد للمجال الذي لا يجب أن يتعداه تقدم الفرد وبذلك لن تقوم طبقة مميزة « مثل نظام تعليمي أساسه التمييز بين الطبقات) طالما كانت الفرص مهيأة للجميع .

وعندئذ فإن من شأن توالي الصعود والهبوط على السلم أن يجعل المجتمع أكثر مرونة وديناميكية وخالياً من القيود الطبقية .

ويميل المحافظون إلى الادعاء بأن هذا هو مبدأ الراديكالية المحافظة الحديثة وأن فكرة « السلم » أصبحت هي الأسطورة الأيدلوجية لحزب المحافظين البريطاني « التقدمي » ، الذي نجد مثله القليل في بعض المجتمعات مثل استراليا وكندا وكذا الولايات المتحدة ، التي سارت شوطاً كبيراً في هذا السبيل .

ولكن كلمة « أسطورة » هذه تثير الكثير من التساؤل ، إذ أنني لا أعتقد أن مثل هذا المجتمع يعكس المبادىء الحقيقية لمعظم المحافظين .

إذا وضعنا فى اعتبارنا ما يتضمن من أشياء واضحة ـــ كالحرية التامة، وحرية التنافس فى الصناعة والقضاء على التحيز والمحسوبية والغاء المصروفات فى المدارس العامة وعموما ، القضاء على كل الأنماط الموروثة فى مجتمعنا ـــ وتناقض ذلك وسياسة المحافظين الفعلية فى هذه المجالات المختلفة وتمسكهم بمعظم المظاهر التقليدية للحياة البريطانية .

والقول بأن المحافظين البريطانيين يريدون حقيقية مجتمعاً ديناميكياً تتساوى فيه الفرص على النمط الأمريكى إنما هو من قبيل الوهم والخيال . وهم قد يدعون ذلك حتى يلبسوا ثوب المصلحـــين ، وأنهم حزب يتسم بالمبادأة والاقدام ، ولأنهم ـــ بالثناء على أمريكا ـــ يظهرون بمظهر المحبذ للمشروعات الحرة والنظام الرأسمالى . ولكننا لو تمعنا قليلا لاتضح لنا أن الاصلاحات الضخمة تتطلب خلق مجتمع يصبح لعنة عليهم .

وأن ايديولوجيتهم الحقيقية إنما تبعد كثيراً عن الايديولوجية الأمريكية القائمة على المساواة والمرونة . وتقترب هذه بالضرورة ـــ رغم أنها ليست مفهومة دائماً فى انجلترا ـــ من مبادىء المساواة التى يأخذ بها اليسار ، أكثر من النزعات المحافظة الجامدة التى يتسم بها اليمين .

ومن وجهة نظر المصالح فإن مجتمع تكافؤ الفرص له مزايا كثيرة . فهو يجنب الاحساس بالظلم والاحساس بالاستياء والسخط لقصر الامتيازات والفوائد على قلة مختارة غبية تتيح لها عراقة أصلها فرصا أفضل من الأفراد الموهوبين . كما أن هذا المجتمع يهيء المجال للتقارب

بين الطبقات وتخفيف حدة التفاوت بينها — الأمر الذى يؤدى — بالتالى — إلى إلغاء الحواجز وبالقضاء على أحاسيس التفوق والنقص.

وأخيراً فهو يهيء طريقة مثالية لاختيار الجديرين بتبوء المراكز العالية، فينحى غير الكفاة جانبا ويستتبع ذلك انتاجا أفضل وتقدما اقتصاديا أوفر.

ولكن تقوم فى بعض الجهات انتقادات لمجتمع « سلم التنافس » على أسس نفسية اجتماعية. إذ يرى عدد من علماء النفس والاجتماع وعلماء الانثروبولوجى أن هذا لابد وأن يؤدى إلى شرور ومساوىء جديدة.

أولها ظهور ميوله الاجتماعية نتيجة معرفة الفرد إمكان الوصول إلى مركز أعلى طالما لا توجد حواجز قائمة بين المستويات المختلفة، إلى جانب مجال عام للارتقاء مادام هذا يعتمد على النجاح الفردى فى ظل التنافس الذى يعتمد على المواهب والقدرات الشخصية. وهكذا سيندفع كل فرد تحفزه الرغبة فى الوصول إلى المنصب الكبير طالما أن باب التقدم مفتوح على مصراعيه، معتقداً أن بوسعه تحقيق هذه الرغبة. وهنا ينشأ تلهف جماعى يشوبه القلق والتحفز للارتقاء فى المجال الاجتماعى.

غير أن نتيجة هذا الطموح وما قد يهيئه من اشاعة الرضا والسرور لابد وأن يؤدى — أيضاً — إلى اشاعة عدم الأمن والاستقرار على حين نجد فى النظام التقليدى قيوداً صارمة على المنافسة، أصبحت اليوم عامة. وباتساع نطاق المنافسة ومجال التقدم أمام الأفراد فإن الخوف من عدم إتاحة الفرص سيزداد بالتالى، أما فى المجتمع التقليدى الذى

ينكر تكافؤ الفرص فإن الخوف من الفشل فى الارتقاء ليس له وجود كذلك .

ولكن إذا انفسح مجال الفرص أمام الجميع ، ولم ينجح سوى ١٠ ٪ فإن الـ ٩٠ ٪ سيتولد لديهم احساس بالفشل مما يترتب عليه معاناة اليأس وعدم الثقة بالنفس ، وطالما ازداد عدم تساوى الفوائد أو المقابل فإن آثار الفشل ستكون أعمق ، وكلما ازدادت حدة المنافسة كلما ازدادت الجفوة وعدم التسامح إزاء الخصوم .

وهذا هو نوع المجتمع — القلق غير المستقر العدوانى — الذى نتج عن الأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص كما يعتقد أولئك الكتاب . والآثار المترتبة على ذلك هى ازدياد عدم الرضا فى الطبقات السفلى من المجتمع ، واستفحال العلل والأمراض الاجتماعية وعدم التجانس بين الجماعة .

٣ — أسطورة التنافس العدوانى :

لا شك فى أننا نواجه هنا قدراً كبيراً من المبالغة والتهويل وإن احتوت على بعض الصدق .

فأولا ليس هناك تبرير لتلك التقريرات التى تجزم بأن الأمراض النفسية والعصبية قد أصبحت أكثر شيوعا اليوم عما كانت عليه فى عصور سابقة . وقد أظهرت الارقام صعود نسبة الامراض العقلية . والمرضى بقرحة المعدة والمصابين بالاضطرابات العقلية والعصبية . ولكن من الصعب مقارنة ذلك بالماضى للافتقار إلى احصائيات ثابتة عنه . وربما

لو وجدت مثل هذه البيانات التقريرية لما كانت النتيجة بهذه الصورة ، فقد دلت دراسة أمريكية أخيرة ، على أنه لم تثبت أية زيادة فى الامراض النفسية خلال مائة سنة رغم الزيادة المزعومة فى درجة التنافس وعدم الاستقرار والنضال فى سبيل المراكز العالية .

وبفرض أننا سلمنا بوجود زيادة فى الاضطرابات العقلية ، فليس معنى هذا — بالضرورة — أنه نتيجة عوامل اجتماعية خارجية أو اقتصادية وقد يقول البعض بأن أثر المجتمع على الاضطرابات العصبية يختلف فقط تبعاً لدرجة الضغط الواقع نتيجة الأنماط الثقافية على اتجاهات الفرد البيولوجية ولكن الواقع أن العلوم النفسية لم تنضج بما فيه الكفاية حتى تقرر — بصفة يقينية — الأسباب الاجتماعية للاضطرابات العصبية قد يرجع إلى أسباب اجتماعية ، فإن هذه لا تعني — بالضرورة — أنها نتيجة أسباب اجتماعية فعلا ، حتى لو ظهر أنها قد فاقت فى انتشارها ما كانت عليه منذ مائة عام ، مما هى نتيجة العامل الاجتماعى الخاص بالمرونة ودرجة المنافسة . إذ قد تكون نتيجة مؤثرات مناخية أو جنسية أو عقائدية . فسويسرا على سبيل المثال ، لا تبلغ فيها درجة المنافسة نسبة عالية ، تتجاوز معدل حوادث الانتحار والطلاق مثيلاتها فى العالم .

وعلى العموم فإنه لإثبات بطلان نظرية المنافسة لا بد من إظهار المجتمع الانجلوسكسونى الراهن . وكيف أنه يشكل ضغطاً هائلا على المنافسة والعدوان التركيزى ، ثم بعد ذلك وضع افتراضات معينة حول زيادة احتمال الاحساس الشخصى بالفشل وخيبة الأمل .

إلا أنه ليس من الممكن إظهار ذلك في بريطانيا . فالمجتمع البريطاني والصناعة اليوم أبعدما تكون عن أن تمثل دوراً للنزعات العدوانية وتتجه نفسياً نحو الامن وتضامن الجماعة وحياة هادئة رتيبة .

وعلى ذلك فبريطانيا لا تمثل الحال التي نشير إليها إذ مازالت علاقاتنا الاجتماعية تتسم بطابع الجمود والصلابة ، ولكن بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فإنه ، يمكن أخذها كمثال لهذه الحال . فالمجتمع الأمريكي مجتمع ديناميكي يتميز بأيديولوجية تقوم على المشروعات الحرة المتنافسة والسعي للتقدم والارتقاء وانتهاز الفرص للكسب . ومن دراسة هذا المجتمع يتضح أن المرونة الاجتماعية تتمشى بالضرورة مع المنافسة الحادة وبالتالي مع العدوان وعدم الامن والاطمئنان .

ولكنني أعتقد أن عدم الاطمئنان يعود أساساً إلى أسباب أخرى خلاف المنافسة العدوانية والنضال الفردي في سبيل التفوق والسيطرة . وهي لا تمثل في الوقت الحاضر أيدلوجية حقيقية أو نمطاً ثابتاً للسلوك .

فأولا . مهما ردد أي رجل من رجال الأعمال تقاريره السنوية فإن المشروع الحر لم يعد أيديولوجية فعالة تتحكم في الأمور ، بل إن الاتجاهات السياسية تعتبر عاملا قويا في الاتجاهات الأيديولوجية ، ومنذ وقت ما لم يحصل أي حزب على أغلبية شعبية لمجرد مناداته بالمشروعات الحرة من كل قيد .

والمبادىء التي تقوم على الحرية المطلقة هي من مميزات جناح اليمين في الحزب الجمهوري ، وإن الميل الطبيعي للناخبين كما في بريطانيا ، يتجه إلى اليسار قليلا .

ولا أعنى بذلك أن الأيديولوجية القائمة ، تقف مضادة على طول الخط للمشروع الحر المطلق ، ولكنها لم تعد تتفق كثيراً أو تميزه . فكثير من رجال الأعمال هم أكثر حساسية بتغير الآراء من بعض علماء النفس ، فقد لاحظوا التغيير وأصابهم الانزعاج لما رأوه من فشل الحملات الاعلانية التى شنوها لتأييد موقفهم .

وهذا له دلالاته الواضحة فإذا كانت عقيدة المشروع الحر لا تزال تحتل المركز الأول ، فلن يحتاج الأمريكيون إلى إنشاء المشروعات الكبرى الاحتكارية القائمة على التنافس كشركة جنرال موتورز أو جنرال الكتريك مثلا أو غيرهما من المؤسسات الضخمة .

وقد انعكس هذا التغيير فى جو الآراء ، فى تغير سيكولوجية كبار رجال الأعمال أنفسهم . فبدءوا يقدمون على خطوات عنيفة قاسية تجاه منافسيهم ونقابات العمال ومحافظة على سلطانهم وقوة تأثيرهم فى الرأى العام وكذا الحكومة .

ويتضح نقيض ذلك فى ميدان العلاقات العمالية. ولا أقصدهنا مجرد ، ما حظيت به نقابات العمال من اعتراف اجماعى بل احتكار وتأثر المهيمنين على العمل بمشكلات الموظفين والعمال. فإن هيئة الإدارة فى العمل تنفق نصف جهدها ونشاطها فى القلق إزاء تلك المشكلات والبحث المستمر عن مبادىء أكثر « تقدمية » خاصة بالموظفين ، ويدور معظم الحديث حول المشاركة والتعاون والعلاقات الإنسانية والروح المعنوية للعمال والاتصالات الطيبة ونشاط الجماعة والتخطيط الاجتماعى ، والادارة

والاتوقراطية أى المتعسفة الاستبدادية محرمة تحريماً باتا ، ويشترك العمال معاً فى العمل كفريق أو وحدة متآلفة غير أن التناقض يتضح أيضاً فى ناحية التنافس فى العمل . الذى ، وإن كان لا يزال أكثر حدة منه فى أوروبا ، فقد أصبح اليوم خاضعاً لقيود لا يمكن التهاون بشأنها أو تجاهلها فى مشروعات حرة تتسم بطابع الفردية والعدوانية .

ونجد مثل هذا التغير أيضاً فى سيكولوجية الاستهلاك . فقد كانت الولايات المتحدة منذ خمسين عاما تحصر همها فى الاكتناز وتجميع الثروات وتسعى بكل جهدها لزيادة الثروة إلى أقصى حد ممكن . واليوم لم يعد ذلك يعنى كثيراً ، ولم يعد اهتمام الفرد ينصب على اقتناء سيارة كاديلاك حتى يتفوق على أقرانه الذين لا يمتلكون سوى « بويك » مثلاً ، أو يكون أول من يشترى جهازاً لتكييف الهواء . . فهذه الأشياء ليست الشغل الشاغل للجماعة بل إن مثل هذا قد يثير احتقارها فى بعض الاحيان وبدلا من أن يثير الحسد فهو لا يثير سوى احساس بالشفقة لشخصيته غير المتكيفة مع نفسها ، وأصبح التوافق الثقافى والبيئى أكثر أهمية من الرغبة فى تحقيق آمال الذات من نزعات الوجدان . وبعد أن كان هدف الانفاق هو جذب « المقارنات الفردية » انحصر اليوم فى تجنبها .

وعلى العموم فان المجتمع الامريكى اليوم يغلب عليه طابع التوافق السلوكى المتين ورغبة دافقة فى الحصول على الاستحسان وحساسية شديدة بالنسبة للعلاقات الشخصية ، وتجانس اجتماعى للأذواق والمشارب . ويتنف هذا على طرفى نقيض مع صورة المجتمع الذى يسيطر عليه طموح متسلط عنيف للقوة والنفـــوذ ، واندفاع للتنافس وأنانية متطرفة .

وقد ظهر هذا التغيير مع انتهاء العقد الثالث من هذا القرن ، وأخذت معالمه فى النضوج بسرعة فى أمريكا .

ولكن لا يخلو المجتمع الأمريكى أو أى مجتمع يتسم بالتوافق والتجانس من ألوان من التوتر الاجتماعى . ذلك أن الاصرار على النشاط الجماعى قد يخلق توترا وقلقاً عنيفا ويسبب بؤسا وتعاسة لاحدلها. وربما ادعى البعض بأن مجتمعاً هذا شأنه قد يثير من ألوان الضغط وعدم الأمن والقلق والضيق أكثر مما تثيره بيئة تتسم بالثقة بالنفس والنزعة الفردية وعدم التوافق .

فاذا كان الأمر كذلك فان النقط الثابتة هى أن تلك الاتجاهات الجماعية والتوافقية يجب عند الحكم على المجتمع الأمريكى أن تقف ضد الاتجاهات التنافسية المعارضة (مثل تلك التى تحدث بشكل واضح بين الطبقة الادنى) .

٣ — مزايا المجتمع الذى يقوم على تكافؤ الفرص

لو سلمنا جدلا بأن المرونة على نطاق أوسع ستؤدى بالضرورة إلى ازدياد عدم الطمأنينة ، ومن ثم إلى زيادة ما فى القدر الإجمالى للسخط الاجتماعى ، فلن تؤدى إلى زيادة فى القدر الصافى لهذا السخط . فأحيانا ما ينسى الناس أن المرونة على نطاق أوسع تحمل بين طياتها مزايا عظيمة ، نذكر بعضها بإيجاز فى بداية هذا الفصل .

ومن ثم يستطيع المرء أن يتخلص من التأثيرات السيئة المزعومة

للمرونة على نطاق أوسع بالقضاء على أسبابها التي تكمن أساسا فى وجود (نظام المقابل) الذى يغلب عليه طابع التميز ، والذى يعمل كبواعث ، وذلك بالإضافة إلى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى الحصول عليه . وإذا أمكن التخلص من إحدى هذه المؤثرات أو أكثر فان مشاعر الاستياء ستختفى .

إن عدم وجود مبدأ تكافؤ الفرص والمرونة الاجتماعية ليس إلا تجاهلا للحقوق الديموقراطيـة وسببا إيجابيا للسخط . فمنذ اللحظة التى حطم فيها الانقلاب صناعى الشكل الجامد لمجتمع القرن الثامن عشر ، وزادت المرونة والوعى الاجتماعى فجأة ومنذ اللحظة التى ظهرت فيها الحركات السياسية لطبقة العمال وأصبح التعليم عاما — منذ هذه اللحظة — أصبح عدم تكافؤ الفرص موضع استياء وسببا — فى حد ذاته — لليأس الاجتماعى ولم تعد الكتل الشعبية ترغب فى التسليم بأن النظام الهرمى الاجتماعى القائم قد نصب تنصيبا مقدساً . ولما كانت مقتنعة بأنها أيضا لها الحق فى الرقى ، فانها تحدث النظام الاجتماعى الذى ينكر عليها هذه الفرصة ، وأصبح التمسك بهذا النظام مصدرا إيجابيا للاستياء الشعبي .

وستعقب يقظة المرونة الاجتماعية (ومن ثم السياسية) تقديم مساعدات اجتماعية أخرى .

ولا بد من أن يؤدى تكافؤ الفرص على نطاق أوسع إلى الحد من الشعور والتقسيم الطبقى . وهذا هو عامل المرونة الذى أشير إليه فى الفصل الثامن . فإذا استطاع الناس أن يرتقوا من أسفل إلى أعلى ، فإن الوضع

الوثيق الصلة بأولئك الذين يحتلون المراكز العالية سيتأثر حتما . وتحتفظ الطبقة العليا الوراثية بمركزها فى برجها العاجى الذى لا يمكن التصدى له على أساس أنه ليس هناك من يستطيع أن يغزوه من أسفل . ولكن بمجرد أن يغزو المتسلقون الاجتماعيون المراكز العالية ويوطد الذين ما زالوا فى الطبقات الدنيا علاقاتهم بأولئك الذين فى الطبقات العليا . فإن مركز الطبقات الاخيرة لا بد وأن يتدهور بشكل واضح .

وستؤدى الزيادة فى المرونة ـ ولاسيما عندما تصبح جزء من حركة روسية للإصلاح الجذرى إلى الحد من عدم المساواة فيما يتعلق بجميع محددات الطبقة الاجتماعية . غير أنها ـ بصراحة ـ لن تفعل ذلك ، كما سنرى فيما بعد ، إلى الحد الذى يريده الاشتراكيون ـ على الأقل ـ فى بريطانيا حيث نجد تباين مجتمعها عن المجتمعات الأكثر حداثة .

إن التقسيم الطبقى بعيد الغور ، وتمتد جذوره إلى مسافات بعيدة بحيث يصعب اجتثاثها بمجرد تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص . ومع ذلك فلابد من أن يكون لهذه الزيادة فى المرونة تأثير فى الاتجاه الصحيح .

٤ ـ عدم تكافؤ الفرص فى بريطانيا :

وختام القول هو أن الحملة ضد المجتمع ذى الفرص المتكافئة والمرونة تبالغ فى اظهار المساوى والشرور ، ولا تقدر المزايا المقابلة تقديراً منصفاً كما أن تأكيد الاهتمام بتكافؤ الفرص ، قد يؤدى ـ فى ظل ظروف معينة إلى درجة عالية من المنافسة ، وبالتالى إلى اطراد نسبة السخط وعدم الأمن . ولكن لن يحدث هذا إذا كانت تلك الظروف قائمة

وتحتاج إلى التحديد بوضوح . وهذا يبدو أنه لن تكون هناك أسس كافية يقوم عليها نقد المبدأ الذى يقوم عليه أى مجتمع سواء تحققت هذه الظروف أم لم تتحقق .

وبالنسبة لبريطانيا فمهما تكن الحال فى غيرها ، فإن أية زيادة فى اتاحة المجال لتكافؤ الفرص ستحقق مزايا ملحوظة دون كثير من المخاطرة . ويرجع هذا إلى أن طبائعنا الوطنية وعاداتنا الاجتماعية تكفل - إلى حد ما - اتقاء جانب المنافسة العدوانية أو زيادة حدتها ، وذلك لأن مركزنا الاقتصادى يضع أهمية خاصة للاختيار الموفق للمراكز العالية ، ولأنه رغم التطور التدريجى من المجتمع التقليدى الوراثى فإننا لانزال بعيدين عن منح كل طفل فرصة متساوية إذ يقوم النظام فى بريطانيا لتحقيق المرونة الاجتماعية عن طريق مايعرف « بفهرس الجماعة » تدرج فيه أسماء الأبناء دون ارتباط بالمراكز التى يشغلها آباؤهم ، وهذا الفهرس يضم أقساماً مختلفة لكل طفل فرصة مساوية للأخرى للوصول إلى أى منها . وهو نظام يصعب شرحه إلى حد ما ، ولكن يتضح منه أن الفرص ضيقة أمام الأطفال الذين فى الطبقات الدنيا للصعود إلى العليا وخاصة مراكز الصدارة ، ومازال الأبناء الذين فى الطبقات العليا يتمتعون بالمزايا على حين يشق على الأبناء فى الطبقات الدنيا الوصول إلى مهن ووظائف (الطبقة المتوسطة والعليا) . وعليه فإن بريطانيا اليوم لاتزال بعيدة عن تكافؤ الفرص بصورة كاملة ، وهو مايشكل - حتى الآن - هدفاً أساسياً للاشتراكية .

٥ – لماذا يعد تكافؤ الفرص غير كاف ؟

ولكن هناك سبباً لكونه غير كاف فى بريطانيا ، أو ما يرفع عنا المسئولية أمام هجوم مباشر على النواحى الاخرى التى تتسم بعدم المساواة والتكافؤ . وهو سبب يتصل فى ناحية منه فقط بعدم الأمن أو المنافسة العنيفة ، ويتصل أساساً باعتبارات أخرى وهو ينبثق من خطورة أن خلق فرص متكافئة فى ظل ظروف معينة قد لايؤدى إلا لإحلال نخبة (ترتكز على المقدرة والذكاء) محل أخرى (ترتكز على الاصل والنسب) .

ولا يمكن تجنب ظهور هذه النخبة فى أى مجتمع ، بل إنه أمر مرغوب فيه ، ذلك لاننا لانحاول خلق مجتمع ذى طبقة متوسطة واحدة ومع ذلك فلايمكننا تخيل مجتمع لايؤدى فيه التعليم الجامعى ، مثلا ، إلى خلق إحساس الصفوة بالتفوق . غير أنه فى مجتمع يتصف بطابع المساواة دون فواصل طبقية شاهقة ، لن تحتاج الصفوة إلى وجود بون واسع ينفصل بين كتلة الجماهير الذين لن يشعروا حينئذ بأية أحاسيس بالحسد أو النقص .

وبالتالى لن يكون هناك مجال لظهور لفظ « الصفوة » ، وينطبق ذلك على الحال فى كل من السويد والولايات المتحدة الامريكية حيث لايبدو أثر الصفوة المتميزة واضحاً ، نظراً لضيق الشقة التى تفصل بين القمة والقاع وانعدام الإحساس بانتماء القادة والرؤساء إلى طبقة عليا متفوقة فالجميع قد مروا بمراحل التعليم نفسها ، وليست هناك فروق حادة بين طريقة حياة فرد عن آخر أو أحاسيس عميقة بالنقص أو التفوق الاجتماعى .

غير أنه ليس من المرغوب فيه أيضاً نطاق « الصفوة » أو اتساع الهوة التى تفصلها عن بقية السكان ، وهو الأمر الذى لا يزال واضحاً فى بريطانيا حتى مع وجود تكافؤ الفرص ، وقد جاء ، بصفة عامة ، من جراء الفروق الطبقية التقليدية المتأصلة فى المجتمع البريطانى والتى لا يمكن استئصالها بسهولة ، خصوصاً وأن نظام المدارس هنـاك يغلب عليه طابع التمييز .

والتركيز على تكافؤ الفرص وحده سيعنى القضاء على أسس التعليم العالى وما تتمتع به المدارس الثانوية الحديثة من مكانة خاصة وبما سيستتبع ذلك من أن الالتحاق بتلك المدارس (كلية إيتون مثلا) سيعتمد على الجدارة والكفاية وحدهما عن طريق الامتحانات والاختبارات .

وسيناقش ما تتضمنه تلك السياسة بالتفصيل فى الفصل الخاص بالتعليم ولكننى أقتصر على القول بأن الهوة بين مرتبات التعليم المختلفة ما زالت على درجة كبيرة جداً من الاتساع حتى أنه رغم اباحة الفرص المتكافئة فلا تزال الهوة عميقة بين الصفوة وغير الصفوة .

والسبب فى ذلك يرجع ببساطة إلى وضع الاطفـال فى مدارس مختلفة فى سن مبكرة .

ولكن المسألة ليست مجرد مباهاة أو مكانة اجتماعية فهى تعكس أيضاً الخلافات الموضوعية الحقيقية . فإن نظام التعليم فى المدارس الإعدادية والعامة ليس متفوقا ، وأن الطالب فى « ايتون » . رغم أنه ينتمى إلى طبقة عاملة . إلا أنه سيظل حتى بعد تخرجه مختلفا عن الطالب فى المدرسة الثانوية الحديثة ، فى ملبسه وسلوكه ونظرته وطريقة حياته بصفة عامة .

ومع ذلك فسيظل قطاع الشباب من السكان منقسما إلى طبقات اجتماعية بعضها عليا وأخرى دنيا .

ولا شك فى أن مثل هذا التميز فى سنوات التكوين سيزيد من حدة التفاوت وعدم المساواه فى الحياه المستقبلة .. ذلك لان الاساس التعليمى هو المرجع الرئيسى للاشتغال وبالتالى لمكانة الفرد من حيث الدخل والمستوى الاجتماعى .

وهكذا فإن إتاحة تكافؤ الفرص للوصول إلى مرتبة الصفوة لن تقضى على عوامل الا ستياء من الاحساس بالفشل وخيبة الامل الناجمة عن عدم المساواة الاجتماعية . ولو كان الوضع قد تحدد على أساس عدم تكافؤ الفرص وأن الاختيار يرتكز على الثروة أو الاصل والنسب ، لاراح الناس أنفسهم ولا رجعوا الفشل الذى لحقهم بأنهم لم تتح لهم الفرصة على الاطلاق . ولكن قيام الاختيار على أساس المقدرة والاستعدادات فإن الفشل عندئذ سيؤدى إلى إحساس جماعى بالنقص والدنيوية ، دون عذر واضح ، وهذا بالتالى . تبعا للطبيعة البشرية . سيزيد عوامل الحسد والاستياء ازاء نجاح الآخرين .

وهذه هى خلاصة النظريات التى تعارض أخلاق المنافسه بأنها ستزيد من حـــدة التنافس وما يصحب ذلك من خطر زيادة عدم الرضا وخيبة الامل .

وهذه الزيادة فى الاستياء تضيع من أثر المكاسب المعوضة وعليه فإن مبدأ تكافؤ الفرص . كما هو فى بريطانيا بما يصحبه من فرق طبقى واضح بين الصفوة وبقية السكان . لن يقضى على ألوان الاستياء وعدم الرضا التى يخلقها التطرف فى عدم المساواة .

وهناك نقد آخر يستند إلى فكرة العدالة . ذلك أن الناس لا يرغبون فى الخضوع لحكم نخبة مختارة . إذ يشعرون بأن فى ذلك غبنا لهم وأنه نظام لا يتمشى والعدالة .

ولا شك أن فى نظرتهم بعض الحقيقة . فنحن إذا نظرنا من زاوية العدالة الاجتماعية . نجد أن ارستقراطية المواهب إنما تنبثق من ارستقراطية الوراثة وعلى ذلك فاننى لا أعتقد فى صحة وصف هذا بانه مجتمع « متعادل » أى نموذجى . ذلك لان من الطبيعى أن يتضمن توزيع المكافآت والمزايا الاستثنائية على جماعة بعينها من الشخصيات حيث أن أى اختيار إنما سينطبق على عدد محدود فى الغالب . فإذا فرض أننا اتخذنا الذكاء مثلا معياراً لهذا الاختيار ، فلماذا تستأثر هذه الفئة بمعاملة خاصة ؟ قد يرى البعض فى ذلك نوعا من الظلم نظراً لان الذكاء المتفوق يرجع إلى حد كبير إلى المركز العائلى وما تتضمن ذلك من مزايا خلال التنشئة . فلا يجوز أن ينال المرء مكافاة سخية ، أو جزاء شديداً على شىء لم يكن له دخل فيه ومسئوليته عنه محدودة .

ولكن لماذا تحدد سمة واحدة أو حتى مجموعة من السمات مدى النجاح أو الفشل ، والغنى أو الفقر ، وارتفاع المكانة أو انخفاضها ؟ لماذا لا يؤخذ فى الاعتبار معايير أخرى كالطيبة والكرم وروح الفكاهة والجمال ، أو القدرات الفنية ؟ هنا تتمثل عدم العدالة فى عصر الاختبار على أساس سمات معينة فى الشخصية الانسانية دون غيرها .

حقيقة أن الأسباب الدافعة لتقدير إحدى القدرات البارزة ، واضحة تماما ، وأى مجتمع سيوصم بالغباء إذا لم يقدم مثل هذا التقدير ليجتذب تلك القدرات من أجل صالح الجماعة . ولكن إذا تطلب ذلك مثل هذه الامتيازات المتباينة لخلق نخبة متميزة من حيث تعليمها ووضعها الاجتماعى ، فإن هذا سيعد افتئاتا على الكفاية الاقتصادية .

ثم إن أى نتيجة أخرى مترتبة على ذلك ، غالبا ما تسترعى الانتباه ، وهى تتصل بالناحية السياسية ، فإذا فرض أن العقول النابهة فى الطبقة العاملة طغت عليها فئة أخرى متميزة متفوقة بمؤهلاتها العلمية ، فان الطبقة العاملة عندئذ ستفقد تدريجيا قادتها الطبيعيين ، وتضطر إلى الاعتماد على فئة أقل مرتبة ذات خبرة علمية مختلفة تمام الاختلاف ، وبالتالى تكون بعيدة عن نفسية الطبقة العاملة . وسيترتب على هذا بطبيعة الحال أن يتولى قيادة حزب العمال أفراد من خريجى كلية « أيتون » ، ولن يكون هذا فى صالح الديموقراطية ، وهو إنما جاء نتيجة نظام التعليم الذى يولى اهتماما معينا بالصفوة ، وهذه هى الاسباب التى تحتم على الصفوة بطبيعتها الانعزال عن بقية السكان . وعندئذ قد يدفعها جهلها بحقيقة رغبات السكان إلى اعطائهم ما يعتقدون أنهم يريدونه .

وننتهى من كل هذا إلى أن تكافؤ الفرص والمرونة الاجتماعية فى بريطانيا ، وإن كانت تؤدى إلى توزيع رائع للذكاء ، فإنها غير كافية .

وليس معنى ذلك هو الغاؤها ـ كما يرى بعض الاشتراكيين ـ بأن

تصحبها خطوات أخرى فى ميدان التعليم لتحقيق المساواة فى توزيع المزايا للحد من درجة التفاوت الطبقى وعوامل الاستياء بين الجماعات ، وهذا الهدف المحدود لا يجده الاشتراكى كافيا .

١ — بعض المناقشات التى تهاجم المساواة :

يعرض هذا الفصل بعض المناقشات العامة التى تنقد هدف المساواة على نظام أوسع .

إن أغلب النقد يدور حول التأثيرات المحتملة للمساواة على نمو الايراد ومستويات المعيشة ، أى رد الفعل المضاد على البواعث وتنمية المدخرات ، والكفاية الاقتصادية بوجه عام . غير أن هذا النقد لا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية المساواة على نطاق أوسع كما عولجت فى هذا الكتاب ومن النتائج التى تتمخض عنها عدم المساواة الطبقية كما بينت من قبل هى عامل الحركة وعدد آخر من العوامل البعيـــدة المدى . وطالما أن العامل الأول ، وهو عامل الحركة هو الذى يعنينا ، فمن الواضح أنه كلما كانت الحركة على نطاق أوسع كان ذلك أفضل من ناحية الكفاية بصورة إيجابية . إذ أن تصفية أولئك الذين تبدو مظاهرهم موروثة سيقوى من مكانة الزعامة الاقتصادية للبلاد . وأما من ناحية العوامل المختلفة البعيدة المدى ، فإنه من الصعب أن نرى أن تحقيق المساواة على نطاق أوسع فى مستويات التعليم وأسلوب الحياة والعادات المتبعة فى الاستهلاك والمركز المهنى قد يؤدى إلى ضرر كبير . وأصدق دليل

على ذلك أن السويد وأمريكا تنتهجان سياسة المساواة على نطاق أوسع فى كل من هذه المسائل وتتشابه درجة كفايتها الانتاجية على الأقل مع درجة كفايتنا الانتاجية .

ويتمثل العامل البعيد المدى الوثيق الصلة بالموضوع بشكل واضح فى توزيع الثروة . فقد يتبادر إلى ذهننا على الفور أن المساواة على نطاق أوسع ستعمل على الحد من المدخرات الشخصية ولكن يبدو أن المناداة بالاحتفاظ بعدم المساواة بشكل كبير لمجرد ضمان تدفق المدخرات الشخصية أمر لا يتسم بالمنطق الصحيح . وقد نوقشت هذه المسألة فى الفصل التاسع عشر والفصل العشرين .

وأما من ناحية البواعث لبذل الجهد وللتجديد . فليس أمامنا مانضيفه إلى ما سبق عرضه .

فكما قلت سابقاً قلما تبرر معرفتنا الحالية عن علم النفس الاقتصادى اتخاذ قضايا قطعية . وإذا لم نكن ندرى شيئاً عن ذلك ، فمكان لابد أن نكون - تعلمنا من التنبؤات العديدة المزيفة فيما بعد الحرب عن تأثير الضرائب المرتفعة على البواعث . وزيادة على ذلك ، يعتبر موضوع البواعث بأسره على الأقل ظاهرة ثقافية كما هى ظاهرة اقتصادية ولا تعتبر الأفكار التقليدية لما يشكل المقابل المعقول غير متغيرة؟ وقد يصبح كل ما نعرفه الآن مختلفاً تمام الاختلاف بعد عشر سنوات .

ونستطيع أن نؤكد ، ولا شك أن بعض طرق إعادة توزيع دخول العمل سيكون لها تأثير ضار ، غير أن ذلك لا يضعف من مركز القضية

الاشتراكية . ، ولا تنبع أوسع صور عدم المساواة من توزيع دخول العمل ، ولكنها تنبع من ملكية رأس المال المتوارث ولا تعتبر الرغبة فى إعادة توزيع دخل العمل من الاهداف الاشتراكية الأكثر أهمية . ولا بد أن نسير ببطء بالطريقة التى وردت فى الفصل السابق . غير أن مسألة الجمع بين المساواة مع معدل سريع فى النمو الاقتصادى قد نوقشت بالتفصيل من قبل .

٣ — التهديد الموجه للثقافة

يعتبر النقد الثانى أكثر أهمية لا لأنه مبنى على الكفاية الاقتصادية أو الاهمية العملية ، ولكن لانه مبنى على انكار حكم قيم وهو أن المساواة على نطاق أوسع ستؤدى إلى خلق مجتمع « أفضل » حتى مع الافتراض بأنها لن تؤثر تأثيرا سيئا على الايراد . وهذا النقد مبنى أساسا على الاعتقاد بأن للمساواة والثقافة عداء متبادلا . ولهذا الرأى تاريخ طويل سنوجزه فيما يلى :

يقول م . دى جوفنيل : إن التوزيع العادل للثروة سيؤدى إلى حال « أفضل » بالنسبة للحاجات الذاتيـــة فحسب ، الامر الذى يعنى تلبية الحاجات الاقتصادية فى معناها النفعى . ومن ثم ، فان المطالبة بالمساواة مبنية على الافتراض بأن الدخول لابد من النظر اليها فقط، كمصدر لتلبية ما يحتاجه الفرد فى استهلاكه ، وبهذا المعنى الضيق يكفل لنا التوزيع المتساوى مثلا اقتصاديا أعلى . ولكنه لن يكفل لنا مجتمعا مثاليا إذا حكمنا عليه على ضوء اعتبارات غير اقتصادية ، طالما أن عملية إعادة

التوزيع لابد وأن تتضمن خسائر جسيمة فى نواح أخرى : مثل انتهاء جميع أوجه النشاط الفنية والثقافية التى ترعاها ولاية الاغنياء ، واختفاء جميع وظائف المتعة القيمة اجتماعيا التى تعتمد على فائض كبير من الدخل زائد عن الحاجة (كالتحدث بلباقة ، والاستضافة ، والرحلات الطويلة فى الخارج ، والاعمال الاختيارية بدون أجر) ولا يكفى أن تقوم الدولة بدفع ما هو بديل لذلك ، طالما أن هذا ـ بجانب اعتباره عملا لا يتسم بالكفاية ـ سيتضمن توسيعا غير مرغوب فيه لنطاق دور الحكومة. وإذا أدخلنا فى حسابنا هذه الخسائر غير المادية فى حسابنا (على الرغم من أنها كانت توضع دائما ـ حتى نكون عادلين أمام الاقتصاديين ـ تحت قائمة الاقتصاديات الخارجية لاستهلاك الاغنياء) فاننا نستطيع أن نؤكد بشىء من الانصاف ، أن المساواة فى الثروة على نطاق أوسع ستهدد بالفعل ما يعنيه معظم الناس بالمجتمع « الفاضل » .

تبدو هذه المناقشات مضللة ولاسيما للماديين الذين لايهتمون بالقيم الثقافية . وفى الواقع لو سلمنا بالخسائر الثقافية الحتمية ، فإن ما جاء فى هذا الصدد ، معتمداً كلية ولا شك على الميزان الفردى للقيم ، قد يبدو أنه يحطم قضية المساواة المبنية فقط على الإقتصاديات النفعية . وفى الواقع ، ليس هناك ما يؤكد أن إعادة التوزيع بصورة أفضل سيزيد من الرفاهية الاقتصادية وكما يقول م . دى جوفنيل ، فإن هذا الوضع يكون مبنياً على أحكام لا تقوم على أساس تقدير القيمة الاقتصادية ، وعلى وجهة النظر حول ما يشغل المجتمع « الفاضل » . وعلى المرء أن يزن بين الخسارة الثقافية وبين المكسب فى العدالة أو الرضا الاجتماعى .

بموازنتنا بين الخسائر والمكاسب ستظهر أمامنا نقطتان متعلقتان بالموضوع .

أولا : إذا سلمنا جدلا بالخسارة المقابلة فيما يختص بالعدالة والرضا ، أى ما هى درجة عدم المساواة التى يطلب منا أن نتحملها حتى نتجنب حدوث خسارة ؟

ثانيا : هل لابد فى الواقع أن تكون هناك خسارة ثقافية على الاطلاق ؟

أولا : إلى أى حد يكون من المتوقع وجود عدم مساواة ؟ قد يكون ذلك إلى حد كبير — إذا كان النشاط الثقافى خاصية من خصائص عدم المساواة . ومن ثم ، قد تكون الثقافة فى نطـــاق الحد الاعلى للمصروفات من قبل الاثرياء . وفى هذه الحالة فإنه إذا أمكن الضغط على الكتل الشعبية حتى يصبح الغنى أكثر غنى ، فقد تكون هناك زيادة نسبية حادة بصورة فريدة فى النفقات الثقافية — مع وجود العبودية ، كنتيجة منطقية . . يقول كلايف بل فى هذا الصدد بشىء من الصراحة : « إن الحضارة تحتاج إلى وجود طبقة مرفهة ، وتحتاج الطبقة المرفهة إلى وجود عبيد . . . لقد قامت جميع الحضارات على عدم المساواة . . فكان لأهل أثينا عبيدهم . وكانت الطبقة التى أسبغت على فلورنسا ثقافتها قد قامت على أكتاف البروليتاريا التى لم يكن لها حق التصويت . ولا يتمتع بميزات العدالة الاجتماعية إلا الاسكيمو وما شابههم » .

والآن أصبح من المعقول جداً أن يؤيد أولئك الذين يؤمنون بذلك والذين يضعون الثقافة فى مرتبة أعلى من جميع القيم الأخرى ، وجود مجتمع لا تسوده المساواة كما يريدون ، على الرغم من أنه لن يكون هناك كثير من الناس اليوم يشاركونهم فى قياسهم للقيم .

٣ — مشكلة واشنطن فى أمريكا :

لم تواجه واشنطن والذين يصنعون سياسة أمريكا اللاتينية فيها مثل هذه المنغصات المعقدة المضنية منذ ثورة المكسيك فى عام ١٩١٠ — ثم إن سلسلة جديدة من المشاكل قد بدأت بسبب حكومة كاسترو اليسارية التى تستهدف الاصلاح فى كوبا بعنف وشدة .

ولكن هل المساواة على نطاق أوسع ستؤدى بالضرورة إلى خسارة ثقافية ؟ تعتمد الاجابة عن هذا السؤال على المقارنة بين نسبة الثروة التى كان ينفقها الاغنياء على الثقافة من قبل وبين نسبة ما تنفقه الدولة أو العمال أو غيرهم مهما كانوا .

ربما كانت النسبة الاولى فى عصور معينة مضت مرتفعة — ولكن من المؤكد أنها ليست كذلك اليوم . إذ لا يوجه إلا جزء ضئيل للغاية من دخول الضرائب الإضافية للفن أو للثقافة ، أو لاى مظهر من مظاهر النشاط الفكرى مهما كان ، أما الجزء الاكبر منها فإنه ينفق فى شراء العربات الباهظة الثمن وفى بناء العمارات وفى الرحلات فى كان وفى الخدم وفى المحافل وفى الفنادق والمطاعم وصالات الرقص وجمعيات للمتعة وما شابه ذلك ولكن قلما ارتفع مثل هذه الاوجه من النشاط من المستويات ثقافية للمجتمع ، وهكذا نرى أن الخسارة الثقافية من انفاق أكثر من الثروة ستكون ضئيلة للغاية بحيث لا يحتم على الدولة أو غيرها أن تبذل ما فى وسعها لتعويض هذه الخسارة . ومن المؤكد أن هذه النسبة ستنخفض الآن بشكل سريع .

ولكن حتى ولو كان هناك صافى خسارة طالما كانت الحالات الفردية الخاصة هى المعنية (وفيما يختص مثلا بالابقاء على البيوت التاريخية) . ما هى الصعوبة التى قد تعترض الهيئات العامة فى التقدم لسد هذه الثغرة ؟ يقول دى جوفنيل إنها ستنفق أقل مما تنفقه الحالات الفردية الخاصة . هذا بالاضافة إلى أن هناك منحاً عديدة للسفر إلى الخارج لاغراض ثقافية لم يكن يقدر على تحمل نفقاتها معظم المنتفعين بهذ المنح، كما أثبت مهرجان بريطانيا الذى قدم للمهندسين المعماريين الحديثى السن مشاهدات أروع مما تمتعوا به منذ وقت طويل .

أثبت هذا المهرجان أن الدولة تستطيع أن تقدم جهوداً فنية من أرقى الانواع بدلا من أن تكتفى بمجرد التأييد .

ومن ثم . فأنا لا أجد ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الخسارة الثقافية التى تنتج من السير شوطا نحو المساواة . إذا كانت إيجابية على الاطلاق لا يمكن موازنتها باتخاذ إجراء عام . وكما سأبين بعد فانه كلما تغلبنا على الاعداء الاشتراكيين والاقتصاديين القدامى بصورة أكثر كلما استطعنا أن نجعل للنشاط الثقافى الذى تقوم به الهيئات العامة الافضلية بصورة أكبر ، ونخطط بصورة أكثر ميلا للخيال وننفق بصورة أكثر سخاء لتجميل بلادنا وتقدم طريقة حياتنا . ولا يستطيع أحد أن يقول إن الرأسمالية البريطانية قد وضعت مستوى عاليا للغاية لكى تتقدم عليه الاشتراكية البريطانية .

٣ - التهديد الموجه للحرية

أحياناً ما يقال إن المساواة لا بد وأن تهدد الحرية الشخصية. وغالباً مانوقش مثل هذا الموضوع على أسس سياسية على نطاق واسع مشيرة إلى الاستبداد المحتمل من جانب « العامة » أو « الكتل الشعبية » التى لا تولى الحرية اهتمامها . وفى الواقع ، من الواضح أن الحكم الشعبى ، أو مشاركة الكتل الشعبية فى السياسة لا يكفل أى ضمان للحرية السياسية وإن « الديموقراطية » فى هذا المعنى والحرية الشخصية لا تتلازمان أو تتقاربان ومن ثم ، فمن السهل حتى فى التاريخ المعاصر ، أن نجد حركات مناوئة للحرية بشكل حاد تمتعت بتأييد شعبى كبير كالفاشية والمكارثية مثلا ، والتى كانت مبنية على تأييد طبقة العمال كالشيوعية . وقد يكون صحيحاً أيضاً أن طبقات العمال أحيانا ما تكون أقل مناصرة للحرية من طبقات المثقفين إنها قد تكون أكثر تعصباً وأقل ترحيباً بالمعارضة أو الخلاف فى الرأى .

غير أن ذلك لا يتعلق كثيراً بالموضوع المعروض للمناقشة . إننا نتمتع أصلا بشكل من أشكال الديموقراطية يعد ثابتاً راسخاً للغاية ولايسمح بأى حال من الاحوال بمشاركة حكم العامة أو التبور الشعبى ويسمح باعتماده على تراث الحرية البعيد الامد بالمعارضة أو الخلاف فى الرأى بصورة فريدة. وحتى لو حصلنا على درجة أكبر من المساواة. فاننا سنستمر فى الاحتفاظ بنظمنا البرلمانية وتراثنا فى الحرية . ومن ثم فيبدو أنه ليس هناك من سبب يدعو إلى أن الحريات السياسية ستقيد. وعلى العموم فاننا نتمتع الآن بمساواة اجتماعية على نطاق أوسع

مما كنا نتمتع به منذ مائة سنة . ومع ذلك ،فإن معظم الناس سيحكمون بأن حرياتنا أوسع نطاقا أيضاً ، . وليس هناك من سبب واضح يدعو لان يكون الاتجاه عكس ذلك .

وعلى العموم فأنت تستطيع أن تقول بأن المساواة ليست هى التى تمثل تهديداً إيجابياً للحرية ، ولكن عدم المساواة هى التى تمثل حماية سلبية للحرية ضد أخطار معينة مباشرة . وهذه الأخطار قد تنبع من النمو الحتمى لنظام بيروقراطى متسلط بشدة على حياة المواطنين ، أو بصفة أكثر عمومية من الاستبداد الكامن لجماعات خاصة (سواء أكانت اجتماعية أم سياسية أم دينية) .

ويقال : إن من بين وسائل الدفاع الممكنة ضد مثل هذه التهديدات مايتمثل فى حيازة إيرادات خاصة . وهـــذا يساعد عدداً قليلا من المواطنين ــ الأغنياء على الأقل ــ على تمويل حملة طويلة و باهظة التكاليف ضد التهديد بالطرد من جانب هيئة خاصة قوية التنظيم . ويمدنا التاريخ بأمثلة كثيرة عن أناس حاربوا وكسبوا المعارك من أجل الحرية الشخصية وحق المعارضة لأن لديهم فقط من الموارد المالية ما يساعدهم على ذلك أو يشد من أزرهم .

ولكن قلما تكون هذه النقطة ذات علاقة بموضوعنا الذى يبحثه هذا الكتاب ولا سيما بالنسبة لموضوع عدم المساواة الذى ناقشناه. وحتى فى مجال توزيع الثروة لا يحتاج الامر إلى أن نحتفظ بجميع أثريائنا من

أصحاب الملايين من الجنيهات لانه ربما يقوم واحد منهم لخوض معركة عرضية من أجل الحرية تماماً كما لا يحتاج الأمر إلى أن يقوم واحد منهم ويثبت أنه شخص متنور يرعى الفنون ويتكفل بها .

تأثير التعليم

١ ـ القيود المفروضة على تكافؤ الفرص :

لا يزال نظام التعليم فى بريطانيا يعد أكثر مظاهر عدم المساواة الاجتماعية تعسفاً وتمييزاً وتبديداً . فهو أولا ، ينكر حتى الهدف المحدد لتكافؤ الفرص . كان قبل الحرب ينكر ذلك لدرجة تبدو الآن بعيدة عن التصور ، إذ لم يكن يسمح لنسبة كبيرة من الأطفال بالحصول على التعليم الثانوى من أى نوع . فكانت نسبة التلاميذ الذين هم من مواليدها ما بين عام ١٩١٠ وعام ١٩٢٩ والذين حصلوا على تعليم ثانوى ـ كانت النسبة ١٤٪ فقط من بين تلاميذ المدارس الابتدائية الحكومية ، على حين بلغ عدد التلاميذ الذين حصلوا على التعليم نفسه ٨٩٪ من بين تلاميذ المدارس الابتدائية الخاصة . كما أن التلميذ من الجدول ١ و٣ من الجداول التى بينت فى الفصل العاشر فرصة الحصول على التعليم الإعدادى تعادل خمسة أضعاف الفرصة المتاحة للتلميذ من الجدول ٦ و٧ (هذا بالإضافة إلى أن فرصته فى دخول الجامعة تعادل فرصة دخول غيره بثلاثة عشر ضعفاً . وذلك بدون الإشارة إلى التلاميذ الذين يتعلمون فى مدارس مستقلة . ويدخل فى خلق هذا الموقف المؤسف جزئياً العامل

الاقتصادى بصورة مباشرة . فحتى لو حصل ابن أحد العمال على مكان فى مدرسة إعدادية ، فان اباءه عادة لا يستطيعون الانفاق على تعليمه. غير أن هذا الموقف يرجع بصورة رئيسية إلى الخمول والبلادة والوضاعة فيما تتخذه الحكومة من إجراءات فى هذا الصدد .

لقد صدر قانون التعليم لسنة ١٩٤٤ لكى تجعل التعليم الثانوى عاما ، وطبق من الناحية الرسمية ومع ذلك ، فما زالت فرص التقدم للانتفاع به غير متكافئة .

فأولا ، طالما أنه كان مسلماً بأن المدارس الإعدادية ستحتفظ بصفتها الخاصة الراقية ، ومن ثم بميزتها التى تجعلها تتفوق على غيرها كطريق يوصل إلى الحصول على وظائف أفضل ، فقد كان الاتجاه يرمى إلى سحب الامتياز بإلغاء المصروفات وتعميم إجراءات الدخول لجميع الطبقات الاجتماعية على أسس متساوية . غير أن هذا الهدف لم يتحقق بعد تحقيقاً كاملا . ومازال التوزيع الطبقى لتلاميذ المدارس الإعدادية منحرفاً بشكل ظاهر . وقد أجرى بحث فى عام ١٩٥١ توصل فيه إلى أن الطبقة المتوسطة مازالت ممثلة تمثيلا زائداً عن الحد بشكل كبير ، على حين تمثل طبقة العمال العليا ثلث مقاعد المدرسة الإعدادية ، وهذا تمثيل معقول ، غير أن طبقة العمال السفلى التى لا تمثل إلا ١٥ ٪ من المقاعد مازالت ممثلة تمثيلا أقل من الحد بشكل كبير .

ويرجع تفسير ذلك جزئياً إلى عوامل اجتماعية - وهى جهل آباء التلاميذ فى طبقة العمال ، وكثرة عدد أفراد أسرهم (وكثرة الضوضاء فيها

تبعاً لذلك) ، وضآلة الفرص لتعلم دروس إضافية كما يرجع ـ جزئياً ـ إلى عوامل مادية . فالطفل الذى يستمر فى تعليمه فى المدرسة ما زال يشكل عبئاً مالياً يثقل كاهل والديه من طبقة العمال ، وهذا العامل يمكن ـ على الأقل ـ التخفيف من ثقله . غير أنه مازال تكافؤ الفرص فى الوقت الحالى يخضع لقيود محددة .

ولكن لا يعنينا موضوع الأماكن فى المـــدارس الإعدادية إلا فيما يتصل بالأطفـال فوق المتوسط . وعندما نتجه إلى الأطفال فى متوسط العمر نجد أن الأمور أسوأ بكثير .

إن أقل مايمكن المطالبة به هو ضرورة تمتع جميع الأطفال العاديين ـ بصرف النظر عن مستواهم الاجتماعى ـ بالتعليم الابتدائى والثانوى على مستوى راق فى مبان مدرسية حديثة وفى فصول ذات حجم مناسب . وحتى سن مناسب . وهذا مايتمتع به الأطفال الذين ينتمى آباؤهم إلى طبقة أرقى فى مدارس مستقلة . غير أن كثيراً من أطفال طبقة العمال مازالوا محرومين من التمتع بشىء من هذا القبيل نظراً للتدهور المخيف فى بعض قطاعات نظام التعليم الحكومى .

وتتمثل العقبة الرئيسية فى سبيل تحقيق ذلك فى المبانى المزدحمة بشكل زائد عن الحد وغير الملائمة لاداء وظيفتها . كتبت لجنة التقديرات فى عام ١٩٥٣ تقول : « لقد وجدوا فى كل حال بحثوها ازدحـــام الفصول بالتلاميذ ، ونقصا فى المدارس وفى المدرسين ، ومبانى المدارس تتصدع ومنذرة بالخطر بشكل مخيف . . وبعض هذه المبانى ليست أفضل من

المبانى القذرة ، ولا شك فى أن الامور تتحسن بالتدريج ـ رغم أن هذا التدرج يسير ببطء شديد ، وسيتحسن الموقف كثيرا عند ماتتخرج هذه « الطفرة » من التلاميذ من المدارس نهائيا فى السنوات الاولى عام ١٩٦٠.

ولكن لا يمكن أن يتحدث أحد حتى عن الاتجاه نحو التكافؤ فى الفرص إلا اذا خفض متوسط حجم الفصل فى المدارس الحكومية بشكل جوهرى ، وحتى يتم اعادة تنظيم المدارس « لجميع الاعمار » التى تحرم أكثر من ٧٠٠٫٠٠٠ تلميذ من تعليم ثانوى مناسب وحتى يتم إغلاق المدارس المتداعية القذرة المدرجة فى القائمة السوداء ، وحتى يتم رفع سن مغادرة المدرسه ، وافتتاح المعاهد التى تقرر انشاؤها طبقا لقانون ١٩٤٤ فى المقاطعات ، وهذا ولا شك يعتمد على الوارد والمبالغ اللازمة التى ذكرنا عنها شيئا فى نهاية الفصل .

٢ ــ الحاجة الى اصلاح المدارس العامة

ولكن حتى ولو تحققت هذه الاصلاحات فسيستمر عدم تكافؤ الفرص سائدا طالما أن لدينا نظاما للمدارس الخاصة الراقية ، مفتوحة أمام الطبقات الاكثر غنى ولكنها مغلقة فى وجه التلاميذ الاكثر فقرا مهما كانت جدارتهم وتفوقهم . وهذا أسوأ أشكال عدم التكافؤ فى الفرص، كما أنه يؤدى الى وجود عدم مساواة ـ بصفة عامة ـ فى نظامنا التعليمى. ولم أفهم على الاطلاق لماذا يشغل الاشتراكيون أنفسهم كثيراً بمشكلة المدارس الاعدادية ولا يعبأون كثيرا بمشكلة المدارس المستقلة الا كثرا تساما بعدم العدالة بشكل واضح .

وإذا سلمنا بأن ذلك لا يتسم بالعدل بشكل واضح ، فماذا يمكن عمله فى هذا الصدد ؟ .

هناك ثلاثة إجراءات محتملة، الأول، قيام الدولة بالغاء نظام التعليم الخاص كلية . وهذا ليس هو الحل الصحيح ، لأنه لا يتمشى وروح البلاد ومن ثم ، فليس من المحتمل بأية حال من الأحوال أن يكون عملياً من الناحية السياسية . وليس من المعقول محو تجربة التعليم الخاصة ، كما أن الإلغاء على نطاق شامل غير مرغوب فيه على أساس أنه لا يتفق وأسس الحرية .. فعندما يتم توزيع الدخول بالطريقة التى تراها الحكومة مناسبة فإنه من الصواب عامة - باستثناء الفترات التى تتعرض فيها البلاد للمحن أثناء الحروب أو بعدها - أن يترك المواطنون أحراراً ينفقون دخولهم كما يريدون على شريطة ألا يلحق بالآخرين أى ضرر من جراء ذلك ، ولاشك فى أن التدخل فى الحرية الخاصة سيكون أمراً لا يمكن احتماله . وسيؤدى إغلاق جميع المـــدارس المستقلة إلى اللجوء إلى المدرسين الخصوصيين وإلى البحث عن أماكن فى مدارس أجنبية بالخارج ، وهذا بدوره سيؤدى إلى عدم مساواة ، الأمر الذى سينتج عنه بالضرورة المطالبة بامتداد فرض القيود حتى تشمل هذه التسهيلات أيضاً .

والاحتمال الثانى ، وهو أن بعض المتفائلين يتوقعون أن تتلاشى المدارس العامة مع غزو عملية إعادة توزيع الدخول الاعلى أكثر فأكثر ومع تحسين مستويات المدارس الحكومية . وهذا أمل زائد عن الحد بشكل كبير . فمهما حدث فى نظام التعليم الحكومى ، فإن المدارس ذات

الهيئات المستقلة ستحتفظ دائماً بميزة حقيقية فى المستويات التعليمية وفى المكانة الاجتماعية وفى الآمال فى الحصول على وظيفة . هذا كما دلت السنوات الأخيرة على أن آباء الطبقة الوسطى على استعداد للتضحية بالمادة فى سبيل الحصول على هذه الميزة لأبنائهم . وعلى ضوء سيكولوجية آباء الطبقة الوسطى أستطيع أن أرى أنه ليس هناك من دلائل تشير إلى احتمال إفلاس هـــذه المدارس ، وبالإضافة إلى ذاك فإن جميع المدارس العامة لديها الآن كشوف طويلة تتضمن أسماء للتلاميذ المتوقع التحاقهم بها .

بل ومن الأكثر احتمالا الانصراف عن المدارس الاعدادية الخاصة ، لأنها لن تقدم فى المتوسط الاميزة فى المستويات التعليمية أقل نسبياً من غيرها ، وليس لهذه المدارس — بطبيعة الأمور — تأثير كبير على الاختيار النهائى للحصول على وظيفة ، كما أنها أقل مكانة من الناحية الاجتماعية من المدارس العامة . ومن ثم ، فمن المحتمل أن ينصرف الآباء عنها تدريجياً مع تحسن مستويات المدارس الابتدائية . وهذا ولا شك أمر مرغوب فيه كلية . وستكون الخسارة التعليمية — إذا كانت ايجابية على الاطلاق — ضئيلة .

والاحتمال الثالث ، وهو أكثر الاحتمالات قبولا يتمثل فى العمل على ادماج هذه المدارس تدريجياً فى نظام التعليم الحكومى . وهذا ليس إلا تكراراً لمقترحات لجنة عام ١٩٤٤ — بعدم عدالة النظام القائم ، والتى أوصت بضرورة تقديم المدارس المستقلة مبدئياً ٢٥ ٪ من أماكنها

للتلاميذ الذين يعجزون عن دفع المصروفات من المدارس الابتدائية الحكومية ، والتقدم بالتدريج نحو تطبيق المبدأ القائل بوجوب السماح لجميع التلاميذ بدخول المدارس دون تمييز . وعدم حرمان أى تلميذ متفوق من دخول المدرسة لعجزه عن دفع المصروفات .

ولسوء الحظ لم تنفذ هذه التوصية بعد الحرب . وفى بعض المناطق لم تبذل أية محاولة مهما كانت للعمل بها . وفى بعض المناطق الأخرى ، وافقت السلطات المحلية على عدد أقل بكثير من ٢٥ ٪ من المقاعد . وأسباب هذا الفشل معروفة جيداً . فان السلطات المحلية وهى بطبيعتها تستنكف التعرض لنفقات المصروفات الإضافية الباهظة ، دائماً لا تحبذ اتخاذ مثل هذا الاجراء .

غير أنه لا بد أن تختار حكومة العمال القادمة بين الإحجام عن ارسال تلاميذ تساعدهم الدولة إلى المدارس العامة على الاطلاق ، الأمر الذى يعنى الاعتراف الصريح بأنها لا تعبأ بالاشتراكية وبالمساواة ، وبين ارسال عدد كبير منهم بالفعل . من الواضح أن عليها أن تختار الأمر الثانى وأن تعلن أن سياستها تحتاج إلى موافقة المدارس العامة مبدئياً على ٢٥ ٪ من المقاعد دون قيد أو شرط ، تزداد هذه النسبة إلى ٥٠ ٪ وإلى ٧٥ ٪ على الأقل فيما بعد . أما الهدف الاسمى فهو جعل هذه النسبة تصل إلى ١٠٠ ٪ أى يعتمد الالتحاق بهذه المدارس على المنافسة ، بصرف النظر عما إذا كان التلاميذ قد سبق أن كانوا من خريجى المدارس الحكومية أو المدارس الخاصة . وستكون النتيجة تقديم التمثيل العام فى الهيئات الحكومية .

ولكن هل سيؤدى ذلك إلى حدوث مشكلات اجتماعية وتعليمية لا يمكن حلها ؟ طالما أن المدارس العامة هي المعنية فمن المؤكد أنه لن تحدث مشكلات من هذا القبيل . فإن لدينا عدداً كبيراً من المدارس وافقت من قبل على هذا النظام بما فيها بعض المدارس الإعدادية الأكثر شهرة ، وسارت على نظام تخصص ٢٥ ٪ أو ٥٠ ٪ من مقاعدها دون قيد أو شرط بنجاح عظيم . فقد وجدت أن المديرين المعينين تعيينا عاما لا يتسببون بأنفسهم فى مضايقات بشكل ما ، وأن الاختيار عن اختبارات خارجية لا يؤدى إلى نتائج أسوأ من طرق الاختيار الداخلية التى تجريها المدرسة ، كما وجدت أن الفوارق الاجتماعية لن تظهر بين التلاميذ الذين يتلقون المساعدات وبين غيرهم الذين يدفعون المصروفات . ولا شك فى أن مثل هذه الفوارق فى المدارس العامة البارزة — حيث يأتى التلاميذ الذين يدفعون المصروفات من طبقة اجتماعية على نطاق أضيق — ستكون أكثر وضوحاً . غير أن نصف الهدف من تطبيق هذا النظام هو وضع هذه الفوارق الاجتماعية تحت سقف واحد من أجل تضييق نطاقها إلى حد بعيد .

ولا بد لهذا الاصلاح — بخلاف ما حدث فى تجربة عام ١٩٤٥ المحددة — أن يخضع لمسئولية الحكومة المركزية سواء أكانت هذه مسئولية مالية أم إدارية . وإلا فإن السلطات المحلية التى ستنظر إلى نسبها نظرة أخرى والتى ستخشى من نفقات اضافية سيعرضون ببساطة عن التعاون (أو تختار بحث المشكلات الخاصة بأبنائها فقط) .

هل من الممكن أن ينفذ هذا الاصلاح بصورة اختيارية ؟ من الأفضل دائماً العمل عن طريق الاتفاق إذا كان هذا ممكنا على الاطلاق فعلى الرغم من أن المدارس العامة لا تعانى الآن من ضيق مالى شديد ، فإن كثيراً من النظار ، ولا سيما نظار المدارس الأرقى والأكثر شهرة ، لا يشعرون بارتياح بشكل واضح تجاه طرق الاختيار الراهنة ، وقد يعرضون عن التعاون . ولا شك فى أنه من الجدير الدعوة إلى الاتفاق على الخطة أولا ، فإذا لبت غالبية المدارس العامة هذه الدعوة ، فقد يكفى ذلك أما إذا رفضت الأغلبية ، فإن على المجتمع أن يؤكد حقه فى معالجة القيود السافرة المفروضة على تكافؤ الفرص .

وبهذا الحل ، فإن المدارس العامة — باحتفاظها بطابعها البارز وبنظمها فى التدريس وبمساعدتها الجوهرية فى مضمار التعليم — ستصبح أكثر تجانساً اجتماعياً بصفة مستديمة ، ولن تستمر بعد فى أن تكون سبباً فى وجود هذا الفاصل بأوضاع الآباء والفرص التعليمية وأوضاع الأبناء الذى يخلق الآن مثل هذا « التصور الذاتى » الاجتماعى ويقيد الحركة الاجتماعية من أسفل إلى أعلى . ولا شك فى أن أبناء الطبقة الوسطى سيظلون لبعض الوقت الممثلين تمثيلا زائداً بما يمتازون به من مميزات وراثية أو بيئية . غير أن هذا التمثيل الزائد عن الحد سيكون مبنياً على الأقل على الفوارق الجوهرية فى الذكاء وليس على أساس الممتلكات الخاصة المميزة ، وعلى أية حال لن يكون هذا التمثيل ملحوظاً بشكل كبير كما هى الحال الآن .

ومن ثم ، ينبغى أن يكون لدينا نظام سليم وعادل بصورة فريدة فى التعليم فى صورته المحددة وهى كفالة الفرص المتكافئة بصرف النظر عن الأصل أو الثروة ، طالما أمكن ذلك ، وأن يكون مبنياً على أسس متينة فريدة بمعنى أن يحصى أكفأ التلاميذ وينظم لهم دراسات تدريبية على مستوى غال . وبذلك نكون قد حققنا هدف المجتمع المتكافىء الفرص إلى حد كبير .

ولكننا ما زلنا نواجه مشكلة المدارس الخاصة . وكما قلنا سابقاً إنه قد يكون من التغيرات الهامة لوضع أفضل هو الاغلاق التدريجى للمدارس الإعدادية الخاصة طالما أننا نحقق مساواة فى الثروة على نطاق أوسع، واختفاء مصدر قديم ومؤثر من مصادر الإخصاب الطبقى .أما من ناحية المدارس الثانوية المستقلة ، فإن تخصيص ٧٥٪ من الأماكن دون قيد أو شرط — سيضعف ولا شك من تأثيرها الطبقى الراهن .

والمشكلة إذن ذات شقين . أولا : لابد ألا يسمح لهذه المدارس بأن تصبح الأساس الذى تنشأ عليه صفوة جديدة راقية مختارة . وهذا يحتاج إلى أن نضع مما أوصت به لجنة فليمنج فى الاعتبار الأول ، وهو أن الأماكن التى خصصت دون قيد أو شرط فى هذه المدارس ينبغى ألا تقتصر على أكثر التلاميذ ذكاء فحسب ، بل ينبغى أيضاً أن توزع على قطاع عرضى واسع على أن يكون لأولئك الذين يحتاجون أو يبدو أنهم يميلون إلى تعليم المدرسة الداخلية الأفضلية . وعلى مر الوقت

سيحتاج الأمر ، فى رأيى ، إلى ضرورة تحويل بعض هـذه المدارس لبعض الإغراض التعليمية الأخرى كمدارس عليا لدراسات جديدة أو جامعات صغيرة أو مراكز لتعليم البالغين أو ماشابه ذلك .

غير أنه ستظل هناك هوة ساحقة فى الوضع الاجتماعى لعدة سنوات ويتعلق سد هذه الهوة بموضوع المستويات فى القطاع الحكومى ، ومن ثم بالأفضلية فيما تنفقه الدولة فى هذا المجال إلى أقصى حد . ولاشك فى أن هناك شيئاً من عدم الواقعية أو السخف تتسم به هذه العبارة . وذلك لأنه كثيراً ماصرح بها فى السنوات القليلة الماضية ولاسيما فى الخطب المتدفقة ، حيث كانت محل تصفيق وإعجاب، ولكن لم يتخذ من الخطوات مايؤدى إلى وضع ماجاء فى سياقها موضع التنفيذ . فلو أن التنفيذ أعقب فعلا الوعد ، أى لو أن حكومة العمال جعلت للتعليم الأفضلية إلى حد أبعد كثيراً مما كان يحدث فى الماضى وأدركت أنه أهم كثيراً بالنسبة للاشتراكية من تأميم موارد الفحم أو حتى الكيماويات عندئذ فقط لانجد فى هذا القول سخفاً أو شيئاً من عدم الواقعية ، ومن ثم يزداد عدد الواقعية ، ومن ثم يزداد عدد المدرسين وتحسن مستوياتهم ، وتصبح الحياة المدرسية أطول بما فيه الكفاية وتحصل على مبان خالية .

وبالتدريج ستصبح المدارس التى يذهب إليها التلاميذ كما فى الولايات المتحدة بعيدة كل البعد عن كونها وظيفة أوتوماتيكية لتحديد وضع العقول أو الطبقات، بل ستكون مجالا للتفضيل الشخصى ، وكحادث محلى وستكون جميع المدارس مختلطة أكثر فأكثر اجتماعياً ، وستمهد جميعها الطريق للالتحاق بالجامعات . وستكفل جميع أنواع الوظائف من أعلاها

إلى أسفلها ، ولن تجعل أصحاب الأعمال يسألون طلاب الوظيفة عن أى المدارس كانوا بها من قبل ومن ثم فقد لاتعد بريطانيا شيئاً فشيئاً أكثر بلدان العالم تميزاً بالطبقية .

شكل الاستهلاك

١ — ارتفاع معدل الدخل وشكل الاستهلاك :

إن العامل الثانى الذى يؤثر على المساواة الاجتماعية هو أسلوب الحياة وشكل الاستهلاك ، والواقع أن مستوى الدخل يحدد إلى حد كبير شكل الاستهلاك ، ويتغير معدل الدخل بتغير شكل الاستهلاك فكلما ارتفع مستوى متوسط الدخل كلما تساوت أشكال الاستهلاك وازداد شعور الناس بالمساواة بين مستويات المعيشة .

وثمة حقيقة هامة وهى أن بعض أشكال الاستهلاك تتميز عن غيرها وأنه كلما ازدادت ثروة الدولة كلما ازدادت المساواة فى توزيع هذه الأشكال بالذات بغض النظر عن توزيع الدخل الإجمالى .

وفى البلدان الفقيرة المتأخرة نلمس تفاوتاً كبيراً فى توزيع الدخل لا يتمتع به إلا الأقلية الأغنياء بالحياة وترفها ، فهم الذين يستطيعون شراء الملابس الجيدة والسكن فى منازل مريحة ، واستخدام أدوات الترف على حين كانت جماهير الشعب تعيش عند حد الكفاف . ولاشك فى أن هذه الأحوال تزيد الشعور بعدم المساواة فى التنعم بأساليب الحياة .

وبارتفاع مستوى الدخل القومى تبدأ جماهير الشعب فى الإقبال على السلع الكمالية التى كانت مقصورة على الأغنياء . ولنضرب على ذلك

مثلا بالحال السائدة الآن فى أمريكا حيث يعيش العامل العادى اليوم فى مستوى عال ، كما ينعم زميله فى بريطانيا بمستوى كان متصوراً على الطبقة المتوسطة فقط منذ عشرين عاماً .

ولكن لماذا يؤدى هذا إلى المساواة فى شكل الاستهلاك ؟

ربما توقع البعض أن يزيد كل جيل من الأجيال من نفقاتها الاستهلاكية على السلع التى تؤثر على مظهره الخارجى بحيث نلمس تفاوتاً كبيراً فى مستوى المعيشة بين الأغنياء والفقراء .

ولكن الأغنياء لا يمكن أن يمضوا فى استهلاك كمية أكبر من السلع الاستهلاكية فى وقت معين أو يتوقفوا عن الإقبال على السلع الاستهلاكية فى وقت معين ، أى عندما تبدأ المنفعة الجدية فى التناقص .

ومن المعروف أنه كلما ارتفع الدخل كلما تناقصت نسبة الانفاق على المواد الغذائية من الدخل . ولا شك فى أن هذه النقطة التى تتناقص عندها المنفعة الجدية يمكن أن نتبينها فى الإقبال على الدخان والمشروبات الروحية والوقود والضوء .

بل إننا نلاحظ فعالية قانون تناقص المنفعة الجدية حتى بالنسبة للسلع الكمالية ، فقد يقبل الغنى على شراء سيارات الرولزرويس فيمتلك منها سيارتين أو ثلاث سيارات ، ولكنه فى غير حاجة لإمتلاك عشر أو عشرين سيارة منها وهو يميل لامتلاك قصرين أو ثلاثة ، ولكنه بالطبع لا يقبل على امتلاك عشرة قصور أو عشرين قصراً . وهكذا يجد الثرى أن من العسير عليه أن يحتل مركز الصدارة فى الإقبال على السلع الاستهلاكية .

وفى المجتمع الذى هو فى المرحلة الأولى من مراحل التصنيع قد لا يمكن زيادة عدد السلع المستهلكة ، ولاشك أن السبب فى ذلك هو بطء التقدم الفنى . بل ليس هناك ما يضطر إلى ذلك لأن دخول الفقراء ثابتة كما لا تواجه مستويات المعيشة المرتفعة التى ينعم بها الأغنياء أى تحد من الطبقات الفقيرة .

غير أن الثورة الصناعية وسرعة اتباع الأساليب الفنية الحديثة هما اللذان يخلقان المشكلة بالنسبة الأغنياء ويجعلان حلها مستحيلا .

وعلى الرغم من أن الثورة الصناعية ترفع مستوى دخل الفقراء فانها تمكن الأغنياء من التفوق فى شراء السلع الكمالية الجديدة . ويصبح الغنى قادراً على شراء السلع التى يعجز الفقير عن اقتنائها .

غير أن هذه المرحلة انتقالية ومؤقته إذ أنه بمجرد أن يكتمل نمو الثورة الصناعية وتظهر اقتصاديات الإنتاج الكبير الحديث كما هى الحال فى الولايات المتحدة وبريطانيا لا يتفوق الأغنياء على الفقراء فى هذا المجال . ولايرجع السبب فى ذلك إلى بطء التقدم الفنى وقلة انتاج السلع الجديدة بل إنه يرجع إلى التقدم السريع فى تطور أساليب الانتاج وسرعة استخدامها فى الانتاج .

٢ — ازدياد الاستهلاك كهدف اشتراكى :

حيث إن الأغنيـاء لن يتمكنوا من الاحتفاظ بالتفوق فى مجال الاستهلاك بالاقبال على السلع الجديدة ، فلا بد من أن يجدوا سبيلا لإنفاق جزء من الدخول المتزايدة فى أنواع السلع الاستهلاكية لا كميتها ، غير

أن هذا الشكل من أشكال الانفاق أقل أهمية من حيث تقدير مستويات المعيشة المتفاوتة .

ويرجع هذا - إلى حد ما - إلى أن الكثير من استهلاك السلع الكمالية يحدث داخل المنزل أى أن هذه السلع لا تؤثر على الناحية المظهرية للفرد . هكذا ينفق الاغنياء جزءا كبيراً من دخولهم فى اقتناء التحف الأثرية أو وسائل الترفيه والجوهرات للزوجات وتنسيق المنزل . ولا شك أن هذه الفروق لا تعزز الفوارق الطبقية وإن كانت توجد فى المجتمع الصناعى .

ومن الواضح أن الطبقات الفقيرة لا تقبل على اقتناء الأثاث الفاخر والتكلف فى تنظيم المنزل من تلقائها ، بل إنه أصبح من الممكن اليوم تقليد الصور الفخمة والمجوهرات النادرة ، وأصبح من اليسير صناعة أثاث من طراز لويس الخامس عشر بأثمان رخيصة . وهكذا أصبحنا نجد العامل الأمريكى يقتنى أشياء تشبه فى مظهرها مايقتنيه الغنى ، وفى الوقت نفسه أصبحت سيارات الكاديلاك التى يشتريها الأغنياء لا تختلف كثيراً عن سيارات شيفروليه ، بل يمكننا أن نقول ان كاديلاك هذا العام تشبه — إلى حد كبير — شيفروليه العام المقبل .

هكذا نجد أن المظهر قد أصبح لا يفرق كثيراً بين الغنى والفقير ونضيف إلى ذلك عاملا آخر ، وهو تلك المساعدات الخيرية التى يقوم بها الأغنياء ، والتى تعمل على إزالة الفوارق الكبيرة بين الطبقات .

ولعله لا يخفى علينا الآن أن الأغنياء أصبحوا يتظاهرون بعدم الانفاق الكثير حتى يكسبوا عطف الطبقات الاخرى . فأصبحنا نجدهم يرتدون الملابس الرخيصة العادية . وبدأ الناس ينظرون إلى المظهر على أنه صفة من صفات المتأخرين . ولا شك فى أن هذا العامل أيضاً يقضى ، إلى حد ما ، على التفاوت فى أساليب الحياة الخارجية ويؤكد المساواة .

ولا شك فى أن من يزور الولايات المتحدة سيذهل من عدم وجود اختلافات كبيرة فى مستويات المعيشة بالنسبة لمختلف الطبقات ، وبالنسبة للوعى الذى يجعل الناس يشعرون بأنهم متساوون ، والشعور بأن كل شىء فى متناول الجميع . ويعتبر هذا العامل من أهم الأسباب التى ساعدت على المساواة بين الأفراد وإزالة الشعور الطبقى .

وثمة اتجاه جديد بدأ يظهر فى بريطانيا وهو زيادة نصيب انفاق الطبقة العاملة من الانفاق الإجمالى على الأغراض الأخرى غير الطعام والمسكن والوقود والإضاءة فقد أصبح انفاقهم يعادل ٣٠٪ من الإنفاق الإجمالى فى عام ١٩٣٨/١٩٣٧ بعد أن كان يبلغ ٥٪ فى عام ١٩٠٤ ، فأصبح العمال يحصلون على أجهزة التلفزيون والسيارات والسلع الكمالية .

ولا شك فى أن ارتفاع مستوى الاستهلاك يتفق والعمل على أساس المساواة بين الأفراد .

٣ — هل تؤدى هذه الاحوال إلى خلق مجتمع يشجع على الملكية ؟

إننى أتساءل الآن لماذا نؤمن بأن ارتفاع مستوى الاستهلاك وبقاء

روح الأخوة لا يتفقان » ولماذا لا تزيد ثروات الأفراد ولا تدوم روح الأخوة بينهم فى ظروف مربحة ؟ لا شك فى أن الحجج التى تنادى بغير ذلك تقوم على فهم خاطىء .

أولا : أننا قد بينا من قبل أن النتائج الإجتماعية التى تسفر عنها المناقشة تتوقف كلية على طبيعة هذه المنافسة . فمنذ قرن مضى كانت المنافسة تسفر عن نتائج سيئة يؤسف لها وذلك لأن مبدأ الحرية الاقتصادية كان يسود المجتمع فى ذلك الوقت ، غير أن المنافسة تتخذ شكلا جديداً فى نطاق قانونى تقليدى .

وقد يقال إن العمل على رفع مستوى الاستهلاك والتقدم الاقتصادى السريع يتطلب تشجيع العلاقات المتنافسة العدوانية وهى أشياء غير مرغوب فيها ، ولكن الحقيقة هى أنه ليس هنـــاك أى تشجيع لهذه العلاقات فى بريطانيا اليوم على الرغم من أننا نسعى نحو التطور السريع مما يؤدى بنا إلى مضاعفة مستوى المعيشة فى خلال ربع قرن .

وليس هناك ما يدل على أن هذا اللون من السلوك سيتغير وليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأن الروح الفردية والرغبة فى التملك شرطان ضروريان للتطور السريع الذى يبدو أنه يتفق ووجود ألوان كثيرة من العلاقات الاجتماعية والنظم الاقتصادية . فالتطور الاقتصادى يحدث الآن فى بلاد تختلف تماما فى نظمها وبواعثها وطابعها القومى وأشكال الملكية ودرجات المساواة إلى غير ذلك — كما هى الحال — فى روسيا وألمانيا وبريطانيا وأمريكا . ويبدو أنه ليس هناك ما يبرر الاعتقاد

بأن المجتمع الفردى العدوانى المتنافس هو وحده الذى يحقق التطور السريع لأنه فعل ذلك فى الماضى .

إن التقدم الاقتصادى الحالى يقوم على أساس التعاون بين المؤسسات وبين الصناعة والحكومة والجامعات وبين الإدارة والعمال .

والواقع أن التوسع السريع يقوم فى أى ظروف تسمح بوجود أساس فنى كبير ونطاق إنتاجى كاف بشرط أن يقابل ذلك مستوى عال من الإنتاج وقبول الناس لأيديولوجية التطور .

إننى لا أرى أن قبول المزايا التى تتحقق من وراء رفع مستوى الاستهلاك الشخصى يتنافى والروح الاشتراكية أو أنه يعمل على خفض المستوى الأخلاقى فى المجتمع ، ولا يعنى هـــذا الاتجاه كهدف لتحقيق السياسة الاجتماعية المرغوبة .

١ ــ توزيع الثروة

افتقار التوزيع الحالى إلى العدالة :

يجدر بنا الآن أن نبحث فى توزيع الثروة ونقصد بتوزيع الثروة حيازة الفرد للموارد الاقتصادية أو تمتعه بالطاقة الإنفاقية . والملاحظ فى المجتمعات القديمة ــ كالمجتمع البريطانى ــ أن هناك اختلافات هامة وظاهرة بين استهلاك هذا الفرد وذاك ، وبصورة أكبر من المجتمعات الجديدة كالولايات المتحدة مثلا . ذلك لأن البريطانيين ورثوا (الهيبة) و(التفوق الطبقى) وهى أشياء لا يمكن توزيعها بين الأفراد على نطاق

واسع . نحن فى حاجة إلى المزيد من المساواة فى توزيع الدخل لكى نحقق المساواة فى مستوى معيشة الأفراد .

أضف إلى هـــذا أن توزيع الدخل فى بريطانيا يفتقر إلى العدالة بصورة كبيرة . والتفاوت فى الثروات مناف للعدالة إذا كان وليد أملاك موروثة ، لا نتيجة لكد صاحب الثروة . فالميراث بهذه الطريقة يسىء إلى المبدأ القائل بأن حق كل مواطن الاستمتاع بأكبر الفرص . وقد يكون هناك تفاوت ظالم فى الدخول ، بالرغم من اشتغال الجميع ، ذلك لأن [ا] قد تتـاح له فرصة أكبر من الفرصة المتاحة لـ [ب] . وقد نفتقر إلى المساواة أيضاً حين نرى دخولا تفرض عليها ضرائب طفيفة متسامحة ، ودخولا تفرض عليها ضرائب ضخمة .

وجدير بالذكر أن هذه الظواهر كلها موجودة فى بريطانيا وإذا قارنا الوضع هنا بالأوضاع فى الدومنيون وأمريكا الشمالية وجدنا أن الأملاك الموروثة ـ فى الفريق الثانى ـ ليست لها أهمية تذكر ، وأن الفرصة متاحة أمام كل مواطن إلى أكبر دخل يمكن بلوغه .

والواقع أن سوء توزيع الملكية مازال من أكبر الأسباب المؤدية إلى التفاوت فى الطاقة الشرائية . وأصحاب الملكيات يتمتعون بامتيازات اقتصادية ضخمة . وعلاوة على ذلك يستطيع أصحاب رءوس الأموال ـ إذا كانوا حصيفين أو مهرة ـ أن يحققوا مكاسب ضخمة خاصة فى بورصة العقود . هذه المكاسب معفاة من الضرائب وأصحاب الأملاك يستطيعون إنفاق الكثير ـــ بخلاف غيرهم من المتوطنين ـــ خاصة وأن الأرباح فى ميدان الصناعة قد زادت ونزلت إلى السوق مبالغ ضخمة .

وعلاوة على ذلك تتيح الملكية الموروثة مزايا أخرى غير المزايا المالية ، فهى تحقق لأصحابها مستوى رفيعاً من التعليم . كما تتيح لهم تدريباً مهنياً عالياً . وهى توفر الأمان لأصحابها ، خاصة عندما يبلغون من العمر أرذله . وتساعدهم على المغامرة دون خوف أو وجل . كما أنها تضع أمامهم مجال الاختيار العريض بين المهن المختلفة . ونحب أن نقول بأن توزيع هذه الامتيازات لا يسير — أبداً — وفق مبادىء العدالة والمساواة .

وعلاوة على ذلك ، نجد أن توزيع الدخول الكبيرة بين الأفراد هو توزيع غير عادل ، فليست الفرصة متاحة أمام الجميع للحصول على هذه الدخول الكبيرة ، والدخول الكبيرة لا تعبر فى كل الحالات عن كفاية أصحابها ومهارتهم ، وقد يحرم آخرون من التدريب الذى كان من الممكن أن يفتح لهم الطريق أمام هذه الدخول الكبيرة .

ولو أعدنا توزيع الملكيات لساهمة هذه الخطوة فى علاج الكثير من الأخطاء ، لأتيحت الفرصة أمام الجميع للارتقاء . وسيؤدى هذا أيضاً إلى إلغاء التفاوت الكبير بين الدخول .

فإذا انتقلنا إلى نظام الضرائب فى بريطانيا وجدنا أنها لا تفرض بطريقة عادلة بين الأفراد . وهذا يرجع إلى أسباب عدة منها : أن الأرباح التى تعود على أصحاب رءوس الأموال لا تدخل تحت باب الدخول ولا تفرض عليها ضرائب ، وأن بعض الطبقات تتمتع بامتيازات ضخمة فى ميدان النفقات المسموح بها ، وأن هناك عدة طرق للهرب من دفع الضرائب .

ونظام الضرائب يؤثر على التوزيع الرأسى للثروة ، ولقد جاء فى آخر التقارير : أن الأسس التى ندفع الضرائب بمقتضاها « لا تتمشى وقدرة الدافعين ، فكلما ارتفعت دخولهم قلت الضرائب التى يدفعونها » .

ونستطيع أن نهاجم سوء توزيع الملكيات الخاصة من جهات متعددة ومن الممكن نقل الملكيات الحالية إلى الدولة عن طريق فرض ضرائب مباشرة عليها .

والملاحظ أن قيمة الممتلكات ترتفع كلما زاد الدخل القومى . ونحن نريد توزيعاً أفضل لهذه الزيادة ونحن نريد أيضاً زيادة نسبة الممتلكات العامة بحيث تغدو أكبر من الممتلكات الخاصة وبذلك تعود المكاسب على الجمهور وهذا يتطلب منا أيضاً رفع المدخرات العامة .

غير أن المدخرات الخاصة فى صورة أرباح غير موزعة ستظل مرتفعة لا محالة طالما أن اقتصادنا مختلط ، وطالما أن النمو عندنا فى اطراد مستمر . ولهذا ، فعلينا أن نحد من المدخرات المرتفعة التى تنعكس فى ثروات الأغنياء المتزايدة . ويتأتى هذا بتحديد المكاسب الفردية ، ومراعاة العدالة فى توزيع الأرباح ، وباتخاذ إجراءات مباشرة لتشجيع الطبقة العاملة على الادخار الاستثمار .

٢ — توزيع الثروة

١ — التحيز الضريبى لصالح أصحاب الأملاك :

إن نظام ضرائب التركات ورسم الأيلولة فى بريطانيا لا يكفى لتحقيق

العدالة والمساواة ذلك لأنها تتيح امتيازات كبيرة لطبقة صغيرة من الأثرياء . وعلاوة على ذلك فإن الضريبة المفروضة على الميراث لاتقضى على الفروق القائمة بين الأحياء ، وبين من لهم أملاك سواء أكانت الأملاك موروثة أو مكتسبة وبين من ليس لهم أملاك .

وقد فشل هذا النظام فى تحقيق العدالة ، ذلك لأنه قائم على أساس الدخل ، ولأن تحديد معنى الدخل الذى يمكن أن تفرض عليه الضرائب فى أى مجتمع تتفشى فيه الملكية الفردية لا يكون مقياساً صحيحاً للطاقة الانفاقية أو الضريبية . وعلى ذلك فهذا النظام لايفرق بين شخصين لهما الدخل نفسه حتى لو كان لأحدهما من الأملاك ما يساوى مائة ألف جنيه والآخر لا يملك شيئاً على الاطلاق .

ومن الواضح أن الطاقة الانفاقية أو ثروة هذين الشخصين غير متشابهة فالأول يمكنه أن يتخذ منهجاً غير مبال بما يأتى به المستقبل ولا يكون فى حاجه إلى أن يدخر شيئاً من دخله حتى يوم تقاعده عن العمل وهو لا يوجه مشكلة احتمال نقص دخله أو انقطاعه بسبب المرض أو الحوادث وأكثر من ذلك فيمكنه أن يضيف كميات كبيرة إلى استهلاكه عن طريق بيع الممتلكات أو أرباح رأس المال . وعلى ذلك نجد أن مركز هذين الشخصين المالى لا يمكن مقارنته ولا يظهر بأية حال فى الدخل الفعلى لكل منهم وعلى ذلك فإن فرض الضرائب على أساس الدخل يحابى الملاك الذين تنخفض قوتهم الضريبية إذا ما قورنت بأولئك الذين يحصلون على دخلهم من العمل فقط ، وهذه الفوارق تتطلب التعديل

مع أن إجراءات التعديل ستقلل القوة الانفاقية للاملاك الموروثة فى المدة التى تكون فيها الضرائب المفروضة على التركات تعمل عملها ببطء .

وهذه الإجراءات تأتى فى الأشكال الآتية : ضريبة سنوية مباشرة على الأملاك والتفريق بين الدخل المكتسب وغير المكتسب وأخيراً فرض الضرائب على أرباح رءوس الأموال .

٢ — الضريبة السنوية على الأملاك :

ومن العجيب أن امكانية فرض ضريبة سنوية على رأس المال على شكل ضريبة صغيرة مستمرة لم تكن موضوع مناقشة الاشتراكيين أو حتى رجال الاقتصاد .

وخلال المناقشات القليلة التى دارت ادعى الكتاب أن أى شىء يسمى رأس مال سنوى أو ضريبة عقار يجب أن تفرض عليه ضريبة عادية وتدفع بطريقة منتظمة . وهذا النظام لايمكن قيامه الآن فإن نسبة الضريبة الإضافية المتواضعة جداً يمكن أن ترفع الضريبة الإجمالية إلى أكثر من ٢٠ ٪ وفى حال الدخل الكبير يقضى الأمر أن تدفع الضريبة من رأس المال .

هل يجب أن تدفع الضريبة على رأس المال أو على دخل الاستثمارات ؟ (وهذا فيما يتعلق برءوس الأموال الفردية وليس برءوس الأموال العامة)

وإذا اعتبرنا أن قيمة الممتلكات تقدر بالدخل الذى تدره على المدى الطويل فلا يبدو أن هناك اختلافاً كبيراً إذا نظرنا نظرة سريعة .

ولكن فى الحقيقة هناك أنواع من رءوس الأموال التى لاتدر دخلا مالياً بل تعطى رضاء عظيما فياضاً وهو مايسمونه دخل نفسى وذلك مثل العربات والتخوت والتحف الفنية فالمجوهرات القيمة .. الخ . .

وهذه الممتلكات كان لابد أن تفرض عليها ضريبه إذا كان التقييم على الممتلكات ولكنها لا تفرض إذا كانت تقدر على الدخل المالى وليس من العدل بمكان أن رجلا يحوز الكثير من هذه الأشياء يتفادى الضريبة بسهولة عن رجل آخر اختار أن يستثمر هذه القيمة نفسها من رأس المال فى طريق يدر عليه ربحاً مالياً .

وهذا يلفت نظرنا إلى اعتراض كبير ضد تقدير قيمة الضريبة على الدخل وهو أن الضريبة ستصبح غير فعالة بمجرد أن تصل الضريبة المركبة التى يدفعها الفرد إلى أكثر من ٢٠ ٪ وسيكون من الأنفع له أن يسحب رأس ماله من الممتلكات ذات الدخل ويحتفظ بها على شكل أموال أو عربات أو مجوهرات أو تحف أو ممتلكات ليس لها إيراد وفى هذه الحال لا يفرض عليها ضريبة والمستثمر الماهر الذى يطمع فى أرباح رأس المال يمكنه أن يبيع حصته فى الأسهم قبل حلول ميعاد الربح السنوى ويشتريها مرة أخرى عندما تدفع أرباحها وبهذه الطريقة يمكنه ـــ بالاضافة إلى ذلك ـــ أن يتحاشى أن يتنازل عن أى شىء من ممتلكاته للدولة وحتى إذا اضطر فى الوقت نفسه أن يقتطع من رأس المال لكى يغطى مستواه الاستهلاكى السابق . ولكن ليس الهدف من الضريبة عدم التشجيع على الادخار ولكن هدفها هو جمع وإعادة توزيع الممتلكات وبذلك فإن الضريبة توقف عندما تظهر العقارات الكبيرة

فى الأفق . ولكن إذا كانت الضرائب سنوية أو حتى دورية ، فإن تجنبها يجب أن يكون بدون تمييز .

وعلى ذلك فإن الضريبه المفروضه على الدخل لن تكون ضريبة على رأس المال لأنها ستكون مجرد ضريبه أشد على الدخل غير المكتسب . أما الضريبة المنتظمة التى يفترض أن تصيب رأس المال فيجب أن تقدر على هذا الأساس . وهذا يؤدى إلى ظهور المشكلة الادارية الخاصة بتقييم رأس المال الخاص ، ليس على أساس التقديرات الفردية التى تقدم فى فترات غير دورية بل بتقدير مختلف النواحى وإعادته كل سنة حتى يمكن مراعاة التغير الذى قد يطرأ على قيمة رأس المال .

فإذا وضع هذا موضع التطبيق فإنه سيكون سلاحا إضافياً نافعاً لمهاجمة عدم المساواة ذلك أنه سيبدأ كضريبة التركات ، بعد وضع حد أدنى للأعضاء ، وستكون المعدلات ، هى ، بمجرد اجراء تكميلى لا داعى لأن يكون مرتفعا أو تصاعديا حاداً . وقد تكون لها آثار واضحة على الميل للادخار حيث أن المعدلات منخفضه ولا تنصب على المدخرات الجديدة فقط بل على الملكية عامة .

٣ ــ التمييز ضد الدخل غير المكتسب :

ولكننا نستطيع أيضاً الحد من المزايا النسبية للأملاك العقاريه عن طريق الضرائب ، ليس بالنسبة للأملاك نفسها بل بالنسبة للدخل الذى تعمل على زيادته وطريقة ذلك تكون برفع الضريبة على الدخل غير

تعبير الدخل ، إذ يمكن إنفاقها خلال أسبوع ويظل الفرد مع ذلك فى حال طيبة فى نهاية الأسبوع .

وليس الاقتصاديون وحدهم هم الذين يذهبون هذا المذهب بل إن المستثمرين أيضاً ينظرون إلى أرباح رأس المال على أنها دخل وينفقونها دون أن يخشوا أن يؤثر ذلك على رأس المال نفسه وعلى ذلك فإن المنطق يدعو إلى اخضاعها للضريبة كما يخضع الدخل وهو ما أخذت به الولايات المتحدة منذ سنوات عديدة .

وهناك عامل آخر بجانب حجة المنطق وهى :

إن حال رأس المال الذى يغل أرباحاً لا تتوفر إلا لدى أولئك الذين كانوا يحوزون ملكية خاصة من قبل ، ولما كان توزيع الملكية الحالى غير متكافىء كما أشرنا سابقاً ، وأن نسبة عالية من تلك الملكية انما تؤول إلى أصحابها عن طريق الميراث ، فإن النتيجة الطبيعية هى عدم المساواة . ثم يأتى ما يزيد الطين بله علاوة على سوء توزيع رأس المال الخاص باستثنائه من ضريبة الأرباح وهى التى تعمل فى الوقت نفسه على زيادته ، مع أن من شأن فرض هذه الضريبة أن تحقق العدالة وتتمشى والمبادىء الاشتراكية .

أما المعارضون فى فرض ضريبة على أرباح رأس المال فيتلخص رأيهم فى أن أرباح رأس المال التى تحدث نتيجة التضخم ليست حقيقة بل أرباحا زائفة ووهمية . وهذا رغم أنه صحيح ، ولكنه لا يعنى عدم الأخذ بهذه

الضريبة وبالرغم من ذلك فإن الحديث عن المخاطرة التي تصحب رأس المال ، ينطوى على كثير من المبالغة ، ربما كانت هناك بعض الآثار السيئة مثل الشركات غير المنظورة أو الخاصة التي تطمع في زيادة أورباحها حتى تحصل على رءوس أموال جديدة ، ولكن بالنسبة لأغلبية الشركات فإنها تميل — دائماً — إلى المخاطرة .

٤ — ضريبة أرباح رأس المال :

إذا كانت ضريبة الدخل تعد إجراء هزيلا إزاء الطاقة الانفاقية الحقيقة لصاحب الأملاك ، فإن التساؤل يظهر عندئذ عما إذا كان التحديد الحالى لضريبة الدخل من أجل الأهداف الضريبية هل هو تحديد دقيق أم يستند إلى مجرد المنطق ؟ وهل عدم وجود موافقة بين الدخل والقدرة على أداء الضريبة هو أمر محتوم بحيث لا يمكن إجراء أى إصلاح فى ناحية ضريبة الدخل لتحسين الأمور بدرجة أفضل ؟ أو أنها ترجع — بعض الشيء — إلى عدم اكتمال فكرة ضريبه الدخل ؟.

والواقع أن هناك نقطة ضعف ظاهرة وهى استبعاد أرباح رأس المال من تحديد الدخل . فقد حدد الاقتصاديون الدخل بأنه أقصى حد من القيمة يمكن أن يستهلكها (فرد واحد) خلال أسبوع ، ويظل رغم ذلك فى سعة وبحبوحة من العيش فى نهاية الأسبوع كما كان فى بدايته بمعنى وفرة الموارد بما يزيد عن حاجة الفرد خلال فترة معينة .

وتبعاً لهذا التحديد فان أرباح رأس المال يمكن أن ينطبق عليها

المكتسب بالنسبة للدخل المكتسب . فالقاعدة هى عدم وجوب معاملة أموال الدخل المكتسب بالمعاملة التى يعامل بها دخل الاستثمارات وهى ما سارت عليه بريطانيا منذ عام ١٩٠٧ ، وقد برر هذا الطابع المجازفة والتقلقل الذى يصحب الدخول المكتسبة .

والتميز يكون إما بعدم إخضاع جانب كبير من الدخل المكتسب للضريبة (الثلث أو حتى النصف) أو بفصل الضريبة على الدخل المكتسب عن الضريبة على دخل الاستثمارات ، ولكن لا مجال للاختيار بين الطريقتين طالما أن الغرض هو تحقيق التميز أو التباين .

والمناقشة التقليدية ضد فرض ضريبة عالية على الدخل غير المكتسب هى أنها ستكون تميزا ضد تحمل المخاطرة . إذ يقال إن زيادة المخاطرة تؤدى — بالتالى — إلى زيادة الاستثمار وبالتالى يتسع المجال لفرض ضريبة أكبر على الدخل .

فالرجل الذى يحتفظ بأمواله فى البنك لن يؤدى عنها ضريبة ، على حين أن المستثمر الذى يخاطر بأمواله يدفع ضريبة عنها . وعندئذ فان فرض الضريبة يجب أن يغرى المستثمر بتجنيب المخاطرة حتى يقلل من دخله وبالتالى يخفض مقدار ما يدفعه من ضريبة .

ولا يمكن لأية ضريبة تفرض فقط على الدخل التقليدى أو اتخاذ أية درجة من التميز ضد دخل الأملاك الثابتة أن يقضى على تباين القوة الانفاقية التى تتيحها امكانيات عدم الادخار وأرباح رأس المال .

اخضاعها للضريبة ، طالما أن هذه الأرباح تنفق فى الوجوه التى تنفق بها الدخول الخاضعة للضريبة فإن صاحب الأملاك الذى يحقق ربحاً من من ورائها خلال التضخم ، لا شك سيزيد من طاقته الانفاقيه بالمقارنة بغيره من أصحاب الدخول الثابتة كأرباب المعاشات وغيرهم .

ويقول آخرون : إن الأرباح الناجمة عن انخفاض معدل الفائدة ، هى أيضاً أرباح وهمية لأنها لا تضاعف دخل المستثمر فى المستقبل .

وهذا أيضاً قد يكون صحيحاً ولكنه أيضاً لا يعنى عدم إخضاعها للضريبة . فإن أصحاب السندات الطويلة الأجل سيظلون متميزين على غيرهم (كأصحاب الودائع مثلا) فى أن خفض معدل الفائدة على حالهم ، ستعوضه أرباح رأس المال على ودائعهم الموجودة ، فما يفقدونه فى جانب يعوضونه فى الجانب الآخر . ومن ناحية أخرى فإن انقاص معدل الفائدة غالبا ما يكون مؤقتا تتبعه فترات أخرى يرتفع فيها دون تغيير واضح فى الميزان .

أما القول بأن أرباح رأس المال ليست منتظمة أو دورية فهذا القول يندرج أيضاً على كثير من الدخول الناتجة عن الأعمال المختلفة والتى تخضع رغم ذلك للضريبة .

ولكن ما هو أثر الضريبة على البواعث والكفاية الاقتصادية ؟ والرد على ذلك هو أنها ستؤدى . إلى حد ما إلى عدم تشجيع الاستهلاك وزيادة الادخار .

فإن أرباح رأس المال إنما تأخذ طريقها فى الغالب للانفاق والمعروف أن استهلاك المواد الكمالية يتكلف كثيراً . وعندئذ فالضريبة على أرباح رأس المال ستعمل على زيادة الادخار وذلك بالحد من الربح الصافى الذى سيجنيه المستثمر ، وكذا مضاعفة الميزانية ، وبتشجيع المستثمرين على التقليل من إنفاق أرباحهم بسرعة بل يعملون على زيادة قيمة ممتلكاتهم بتجميعها كمدخرات .

بيد أنه يجب أن تقوم الضريبة على أساس الأرباح المحققة لا على الأرباح الورقية وذلك لأسباب إدارية عديدة . فمن الواضح أنه ليس من السهل محاولة تقييم منابع رأس المال كل عام وتحديد مدى التغيير .

كما أن هناك عاملا آخر هو اختلاف التوقيت ، وما يستتبع ذلك من ضرورة التمييز بين الأرباح فى الاجل القصير والأجل الطويل ، ولتقليل هذه الصعوبات الإدارية لا بد من الحد من الضريبة وقصرها فى بادىء الأمر على الأرباح الناجمة عن العمليات والملكية الحقيقية . كما لا بد أيضاً من استثناء الأرباح المحدودة والملكيات الصغيرة .

وأخيراً ، فإن الإجراءات والاقتراحات التى قدمناها فى هذا الفصل إنما تهدف إلى الحد من التمييز وعدم المساواة فى الثروات .

وليس معنى هذا أن أيا منها سيغير المجتمع بين يوم وليلة ، ولكنها مجرد خطوات ستدفعنا باطراد إلى تحقيق توزيع عادل متكافىء للثروات . وأود أن ألفت النظر هنا إلى أن هذا إنما يتم فقط عن طريق توجيه

الضربات إلى الملكية ، وخاصة الملكية الموروثة والملكية الضخمة بالذات . . .

ومن شأنها بالتالى . أن تشجع نمو الملكيات الصغيرة ، أى تحقق العدالة الاجتماعية ، وتكافؤ الفرص ، وعندئذ سيمكن تخفيف عبء الضرائب على دخول العمل ، وتوفر للجهود الفردية بعض المقابل الذى تسلبه عدم المساواة فى توزيع الملكية .

الصناعة . . بين السلطة والامتيازات

١ — مركز العامل :

سنناقش هنا عدم المساواة فى توزيع السلطة ، وعدم وجودها أيضاً فى « المركز » المهنى . ولهذه المظاهر سمات سياسية واقتصادية واجتماعية . والذى يهمنا هنا هو أنها تؤثر على الصناعات الضخمة أبلغ الأثر ، ذلك لأن الصناعات الضخمة تستخدم عدداً كبيراً من الناس كما أن علاقات العمل تؤثر — بصورة ملحوظة — على الاتجاهات الاجتماعية .

ولقد سبق أن قلنا : إن وضع العامل ، بالنسبة لصاحب العمل أصبح أفضل مما كان عليه فى الماضى — وقلنا : إن صاحب العمل قد لا يستطيع اليوم أن يتصرف بطريقة مجحفة . ومع ذلك ، فمازالت هناك فروق شاسعة فى حقل الصناعة ، فروق فى المركز ، والامتيازات ، والسلطة .

والبعض يفسر هذه الظاهرة تفسيراً اجتماعيا فيقول : إن الثورة التى

ا كتسحت العالم لجعلت الانتاج يتم على نطاق ضخم قد قضت على المركز الفنى للعامل .

إن العامل يقف اليـــوم أمام الآلة ولا يمارس مسئوليات ضخمة مثلما كان يفعل صاحب الحرفة فيما قبل التصنيع ، بل إننا لانكاد نطلق عليه اليوم لقب « المنتج » ، ولقد تضاءل عدد الذين يستطيعون أن ينتجوا اليوم على نطاق ضيق وقت إشرافهم الخاص . وهكذا استحال العامل نفسه إلى آلة .

لقد تضاءلت مسئوليته على حين ارتقى نضجه التعليمى ، وهكذا يعانى عامل اليوم من التناقض بين حياته التافهة فى ساعات العمل والحياة الزاخرة التى يريد أن يحياها خارج ساعات العمل .

لسنا نبالغ فى أى شىء مما قلناه بالرغم من أن البعض قد لا يصدق أن الأوضاع صارت على هذا النحو . وإذا كان الإنتاج الجماعى الضخم قد حقق انتصارات كبيرة إلا أنه أدى إلى تخفيض نسبة العمال المهرة . فعددهم فى الولايات المتحدة يقل اليوم عن ٢٠ ٪ من مجموع العمال .

إن عامل المستقبل هو العامل الذى يستطيع أن يقرأ عدادات الآلة التى أمامه والذى يستطيع أن يصلحها فى ذلك المصنع الذى يدور فيه كل شىء تلقائياً .

ومن نتائج هذا الاتجاه فى الانتاج تركز السلطة والقرارات فى يد الأقلية . وهكذا تصبح السلطة بعيدة ، متعالية على العمال ، ولم تعد هذه

السلطة تمارس وجهاً لوجه ، وطبقاً للاتصال المباشر بجميع العاملين .

٢ ـ أسباب التذمر فى ميدان الصناعة :

سبق أن أشرت إلى المرارة والحنق اللذين يوجدان فى مجالنا الصناعى بالرغم من عدم وجود أسباب تقليدية مؤدية إلى هذا الشعور ، كتدهور الأجور والتعطل . وذكرت أن هناك بلدانا أخرى لا تعانى من هذه الظاهرة ظاهرة الشعور بالمرارة والحنق بالرغم من أن الصناعات قد تضخمت بها مثلما حدث عندنا . والملاحظ أن علاقات العمل فى السويد هى علاقة تآلف وانسجام ، ونذر أن يقوم العمال باضرابات .

أما فى الولايات المتحدة، فبالرغم من أن نقابات العمال خشنة وبالرغم من نشوب خلافات عنيفة ، إلا أنها لا تعانى من الحنق الطبقى الذى لدينا ـ نحن البريطانيين . ليس هناك ، فى هذه البلدان ، إحساس كبير بالصراع ، لأن العامل يشعر بأن الفرصة متاحة أمامه ليصعد إلى مراتب المديرين ولأن العامل يشعر بأن رئيسه لم يصبح رئيساً بالوراثة أو عن طريق التعسف . والعامل هناك ليس أدنى فى المستوى الاجتماعى من مديره ، فهو يذهب إلى المصنع فى عربة كرئيسه تماماً ، وهو قد يلقى تعليماً كتعليمه . أضف إلى هذا أن المديرين يعملون بالفعل ولا يتمتعون بامتيازات ضخمة تبعدهم عن الذين يعملون معهم .

أما فى بريطانيا : فإن الامتيازات الاجتماعية تظهر بصورة صارخة ومن العبث أن نقول إنها تخدم عنصر الكفاية وتحفز على العمل ، فالشركات الأمريكية تتمتع بالكفاية وتجد الحافز الذى يدفعها إلى العمل

وتتضح هذه الفروق كلها إذا نظرنا إلى شركة أمريكية موجودة فى بريطانيا نفسها « شركة أسو » . فالتقرير الموضوع عن هذه المؤسسة يشير إلى عدم وجود فروق شاسعة فى مراكز المشرفين والعمال . والرؤساء يشتغلون ساعات عمل موازية لساعات العمال ويعاملونهم معاملة الند للند ، وليست هناك أية سمات تدل على التحذلق أو الأنفة من جانب المشرفين والرؤساء إن انعدام الحواجز الاجتماعية فى هذه الحال يوطد أواصر العلاقات الطيبة ويؤدى — بالتالى إلى مزيد من الكفاية .

والواقع أن مشكلة عدم المساواة فى المركز الاجتماعى تتطلب اتخاذ إجراءات مختلفة فى جبهات عدة. ومن الممكن التخفيف من حدتها بطريق غير مباشر ، وذلك بفضل الخدمات الاجتماعية والسياسة الضريبية . وسيخفف منها أيضاً تعديل السياسة التعليمية ، وبهذه الطرق يفتقد المديرون شعورهم بالاتساق الاجتماعى وتستطيع نقابات العمال أن تساهم أيضاً فى حل هذه المشكلة ، عليها أن تعمل على توسيع نطاق المساومة الجماعية ، وبذل الجهود للحصول على امتيازات غير امتيازات الأجور . وسيؤدى هذا إلى إلغاء الفوارق الاجتماعية بين الذين يتقاضون راتباً والذين يقبضون أجراً .

وهناك أسباب فى داخل الصناعة نفسها ، أسباب تنجم عنها المشكلة التى نحن الآن بصددها . فالولايات المتحدة تفوق بريطانيا فى اهتمامها بعلاقات العمل والموظفين . والإدارة هناك تتسم بالتقدم ، والابتكار والاستنارة . أضف إلى هذا أن العامل الامريكى لا يتوجس خيفة من

الأرباح الضخمة . فهو واثق من أن زيادة الانتاج ستؤدى إلى رفع الأجر الذى يتقاضاه .

والواقع أن هذا صحيح . ولقد نجحت نقابات العمال هناك فى المطالبة برفع الأجور طبقاً لزيادة الانتاج ، بل وطالبت برفعها كلما ارتفعت تكاليف الحياة . وهكذا يطمئن العامل إلى أن رئيسه لن يسلب منه ثمرة كده ، وهو متأكد أيضاً من أن هناك من يحمى مصالحه . وهكذا لا يشعر بالحنق عندما يرى بعض الأرباح تعود إلى فئات أخرى غير فئته .

٣ — أهمية الادارة المحلية . . وعدم أهمية المالكية :

معنى هذا أن الحنق الذى فى الأوساط الصناعية ببريطانيا يرجع إلى النظام الاجتماعى عموما ، وإلى طبيعة الادارة ، وعدم وجود سياسة (صريحة) للأجور المرتفعة . ومما يدل على أهمية مسألة الإدارة . أن الروح المعنوية تختلف من مصنع إلى آخر بالرغم من وجود تشابه فى الحجم والتنظيم .

فهناك عدد من الشركات التى تتمتع بعلاقات ممتازة وتحظى بروح تعاونية حقة تسود المديرين والعمال . يحدث هذا عندما تكون الادارة ذات كفاية وبعد نظر . وفى هذه الحال تلاحظ أن الأجور ليست منخفضة ، وأن هناك تسهيلات متعددة ، والمديرين من الرجال الذين تلقوا تدريباً فنياً علمياً ، أما ممثلو العمال فيعرفون تماما ما هى خطط

المستقبل . وفى مثل هذه الشركات ترتفع الروح المعنوية بالرغم من وجود نظام صارم .

والشركات الناجحة تتعاون ونقابات العمال تعاوناً وثيقاً وتنظر فى الشكاوى لعلاجها ، وتبذل جميع الجهود للقضاء على أسباب الحنق ، والمديرون والمشرفون يعملون بها مثلما يعمل العمال تماما ، والعامل يعرف ما الذى تم فى شركته وما هى مشروعاتها فى المستقبل . وهكذا يشعر العامل بأنه شخص محترم ، وبأنه عضو مسئول . والملاحظ أن بوادر الحنق تظهر عندما تنعدم الثقة وعندما يرجع الحنق إلى أسباب محلية داخل المصنع نفسه فلن يجدى العلاج القومى ، ولن يجدى التأميم أو تحديد حصص الأسهم أو إجراء تعديلات قانونية على إطار الصناعة ، فكل هذا لا يؤثر كثيراً على أسباب التوتر الداخلى . ذلك ، لأن هذا التوتر إنما يرجع إلى عيوب فى الإدارة نفسها .

وهكذا لن يجدى التأميم فى علاج العلاقات السيئة . ونحن لا ننكر أن التأميم قضى على بعض أسباب الحنق فى حالات خاصة ، غير أنه لم يؤد إلى رفع الروح المعنوية . والتأميم قد يسىء ، بالفعل ، إلى بعض العلاقات الصناعية . فهو يؤدى إلى المركزية والنظام الموحد ، ويضع مسئولية السياسة العمالية فى يد أحد أعضاء مجلس الإدارة ممن خرجوا من نقابة العمال ، وليست لهذا العضو خبرة بشئون الإدارة . أضف إلى هذا أن المرتبات فى الصناعات المؤممة أقل من مثيلاتها فى الشركات الخاصة .

إن التأميم يقدم خدمات جليلة فى ميادين متعددة ، ولكن لا يجب أن نتوقع منه أن يصلح العالم التى نشير إليها الآن .

٤ ــ المساهمة والمشورة المشتركة :

إن الروح المعنوية تعتمد على طبيعة الإدارة المحلية الموجودة داخل المصنع . وأهم ما فى الأمر هو أن نشعر العامل بأن له مركزه ، وبأنه يؤدى وظيفة . وعلينا أن نشجع المجموع لا الفرد وعلينا أن نقر بمبدأ المساهمة والمشاركة . غير أن كلمة « المساهمة » هذه قد تثير فى البعض شيئاً من الانزعاج . ولا نقصد بكلمة المساهمة أو المشاركة . أن نجد عالما يجرى فيه الكل هنا وهناك ويتدخلون فى كل شىء ، ويشعرون بالمسئولية الزائدة إزاء كل شىء (بالرغم من أن بعض الميثاقيين يفضلون هذه الروح) وفى هذا يقول أحدهم :

« عندما زرت شمالى انجلترا فى عام ١٨٧٠ وجدت أن أوضاع العمال المادية قد تحسنت كثيراً . غير أنى لاحظت ــ والألم يعتصرنى ــ أن حالهم الاخلاقية والفكرية قد تدهورت . . . أنا لا أنكر أن آلاف العمال فى لانكشاير كانوا يرتدون ثياباً رثة فى أيامنا ، ولا أنكر أن الكثيرين منهم كانوا لا يجدون طعاماً يأكلونه . غير أنك كنت تلمحهم وقد وقفوا جماعات يناقشون مبدأ العدالة السياسية أو بعض التعاليم الاشتراكية . غير أنك لن تعثر على مثل هذه الجماعات فى الوقت الحالى . سترى عمالا متأنقين يتحدثون عن المحال التعاونيه ومجموع أسهمهم فيها ،

أو سيتحدثون عن الجمعيات الخاصة ببناء المساكن . وسترى آخرين معتوهين يقودون كلابهم الصغيرة » .

ولكن ، أى عيب فى هذا ؟ وإذا كنا نؤمن بالاشتراكية — كوسيلة لمضاعفة الحرية الشخصية واتساع رقعة الاختيار — فلسنا إذن فى حاجة إلى مجتمع مشغول مهموم يشترك كل فرد فيه بنشاط سياسى ، وينفق أمسياته فى مناقشات ، ويحس بأنه مسئول عن كل مشكلات العالم . ولقد كتب برتراند راسل ذات مرة يقول .

« إن مجال التصرفات الفرديه ليس أدنى — أخلاقياً — من التصرفات الجماعية . بل إن أفضل صور النشاط الإنسانى هى فى بعض الأحيان فرديه أكثر منها جماعية . . فالأنبياء والمتصوفون والشعراء المخترعون رجال تسيطر رؤية معينة على حياتهم . وهؤلاء يقدمون للعالم أشياء بتدرها حق قدرها ، هذه الأشياء ليست قاصرة على مجال الدين ، والفنون والعلوم وإنما تمتد لتشمل العلاقات الاجتماعية . فلقد تمت هذه على أيدى أناس فرديين لم يخضعوا فى تفكيرهم وعواطفهم لمملكة المجموع » .

غير أن معظمنا ليسوا أنبياء أو متصوفين ، وعلينا أن نعترف — على الفور — بأن الذين يعملون فى منظمة ضخمة — تواقون بكل تأكيد — إلى من يأخذ برأيهم ويحترمهم . وهم يريدون أن يحسوا بأن لهم قيمة . وهم يودون — لو استطاعوا — المساهمة فى وضع القـــرارات التى يتبرها المديرون . وواضح أن عنصر المشورة على جانب كبير جداً من الأهمية ، ولابد منه إذا أردنا أن نحقق روح الثقة . ومن الممكن إخماد روح

الخنق والتذمر لو أحس العمال بأن الإدارة تثق بهم ، وتطلعهم على المعلومات اللازمة أولا بأول ، وتحترم آراءهم وتضعها موضع الاعتبار .

غير أن هذه الروح لايمكن أن تفرض فرضاً من القمة . فهى تشيع - فى الشركات الناجحة - بطريقة تلقائية ، نتيجة لسياسة الإدارة المستنيرة أما فى الشركات الفاشلة فإن جهاز المشورة نفسه لن ينجح فى إصلاح الأخطاء .

إن روح المشورة الناجحة إنما يأتى نتيجة للتطور التدريجى للإدارة ، ونتيجة لتغير تدريجى فى وجهة نظر نقابات العمال . فالفشل ليس فى جميع الحالات ثمرة من ثمرات الإدارة ، وإنما قد يتم على يد النقابات العمالية التى قد لاترضى عن المشورة لأنها تفقدها شيئاً من وظيفتها .

نستنتج من هذا كله أن التوزيع غير المتكافىء للنفوذ يبث روح التذمر فى الصناعة . والتوزيع غير المتكافىء للظروف معناه أنه ليست هناك مشورة وتبادل للآراء . غير أنه ليس هو العيب الوحيد على كل حال .

إن الرضا فى المجال الصناعى يتطلب أشياء ثلاثة :

١ — التنديد بعدم المساواة الاجتماعية والامتيازات الطبقية .

٢ — شعار العامل بأنه لن يكون محروما من زيادات الأجور ، وهى الزيادات التى يستحقها .

٣ — نشر الوعى الإدارى والارتقاء بسياسة نقابات العمال .

٥ — الديمقراطية الصناعية والإدارة المشتركة .

إن التغيرات الجوهرية التى ترمى إلى إعادة توزيع السلطة تؤدى إلى رفع الروح المعنوية غيرانها تخدم أيضاً قضية العدالة . . فهناك من يطالب

ـ منذ القدم ـ بتنظيم الصناعة بصورة أكثر عدلا ، وبتجلى هذا في المطالبة بالديموقراطية الصناعية أو اشراف العمال .

إن هناك من يطالب بالديموقراطية، غير أن هذا المفهوم لا يخلو ـ لسوء الحظ ـ من غموض . فهذه الكلمة ـ كلمة الديموقراطية ـ تطبق بصورة غير دقيقة على نظريات مختلفة للدولة وللحركات السياسية التي تقوم من أجل أهداف معينة . وهكذا أخذ معنى الكلمة يختلف بمرور الزمن . بل إن الناس يختلفون اليوم حول معناها في ديموقراطيات الغرب نفسها.

فالبعض ـ حين يذكر الديموقراطية ـ يطالب بحرية الرأي والمناقشة. والبعض الآخر يطالب بالعدالة في الحقوق بين جميع المواطنين .

والواقع أننا لا نستطيع أن نجد للكلمة معنى واحداً وحتى لو وجدنا هذا المعنى لتعذر علينا تطبيقه في الصناعه كما هو .

واليوم نجد المطالبه بالديموقراطيه الصناعيه ممثلة في المطالبه بمساهمه نقابات العمال في الإدارة . وسنكتشف أن هناك ـ على الدوام ـ صراعا ضخما بين الإدارة والعمال . ان الجانبين موجودان ، ويجب ان يظلا ويجب أيضاً أن تظل نقابه العمال إلى جانب العمال ، تدافع عن مطالبهم . ولو تخلت النقابة عن دورها الاستقلالى ووضعت نفسها في مجلس الإدارة لثارت المشكلات .

ولكن ،ليس معنى هذا استبعاد المشورة والتعاون في المصنع الصغير، أما دور المعارضة فيؤدى مهمة كبيرة في المصانع الضخمة وهو أمر لا بد منه لضمان الديموقراطية . ويجب أن تظل النقابات متمتعة باستقلالها

من أجل هذا الغرض بالذات . وقد تفرض النقابات شيئاً من النفوذ على الإدارة ، وكلما زاد هذا النفوذ استطاعت أداء دورها ـــ وبهذا يستطيع العمال أن يشتركوا فى تقرير مصائرهم غير أن اشتراك النقابة والإدارة يجب ألا ينسيها دورها ، ألا وهو الاستقلال ، ولعب دور المعارضة .

ويقال ان موقف المعارضة لا ضرورة منه الآن نظراً لأن العامل أصبح يتمتع اليوم بشىء من النفوذ . غير أن هذا الرأى مبالغ فيه ، فالإدارة لم تفقد نفوذها بعد ، وهى لن توافق على رفع الأجور بسهولة ، كما أنها لن ترضخ لمختلف المطالب إلا إذا كان هناك ضغط . والذين يتومون بدور المنفذين فى ميدان الأعمال ليسوا على استعداد لحل الخلاف لصالح العمال دائماً . بل إن الإدارة ـ فى الصناعات المؤممه التى لا تنشد الربح ـ لا توافق بسهولة على رفع الأجور ذلك لأنها تخشى العجز ، وتخشى ارتفاع الأسعار .

يجب أن تظل النقابات العماليه ذات كيان مستقل ، فهذا الاستقلال يتيح لها القيام يدور المعارضة ، ويتيح لها اختيار الأساليب التى تكفل تحقيق مطالبها ، نحن فى حاجه إلى وجود معارضه بالرغم من الشوط الذى قطعناه فى الميدان الديمقراطى . فتعارض المصالح يتطلب هذه المعارضه .

٦ ـــ ديمقراطيه صناعيه فى مستوى عال

فإذا كنا نرفض الإدارة التى تشترك فيها نقابه العمال فإننا نجد أنفسنا أمام حلول ثلاثه التوزيع . السلطه . والمركز فى الصناعه . فنحن نطالب بالشروط التاليه :

١ ــ العدالة فى توزيع الامتيازات غير النقديه ، وسد الهوة الاجتماعيه التى تفصل بين الرؤساء والعمال .

٢ ــ الايمان بالمشورة فى حقل الانتاج . والعامل له حق ابداء الرأى فى المسائل التى تؤثر على حياته وظروفه .

٣ ــ يجب أن يكون لنقابات العمال أكبر قدر ممكن من النفوذ ويجب أن يفرض هذا النفوذ من الخارج لا من الداخل . وسيتيح هذا الوصول إلى القرارات بعد أخذ رأى ممثلى العمال .

بنيان الصناعة الخاصة

١ ــ المساهمون لا يؤدون وظائف

وثمة مسائل أخرى تتعلق بالمركز والنفوذ فى الصناعه ما زلنا فى حاجه إلى بحثها . فهل يمكن تطوير العدالة عن طريق :

أولا : تعديل فى قانون الشركات ،

وثانياً : بتوسيع نطاق الأرباح .

وثالثاً : بتحديد قانونى لحصيلة الأسهم .

هناك مدرستان فى الفكر بشأن موضوع قانون الشركات. فمن ناحية، يدافع كتاب المدينه الوضع القانونى الراهن لحملة الأسهم ، وفى الواقع ، فانهم يحثونهم على ممارسه حقوقهم بشكل أكثر حماسه . ومن ناحية أخرى، هناك من النقاد من يعتقدون أن القانون الراهن لا يتفق والحقيقه

بشكل خطير ، ويطالبون باصلاح جوهرى فى مواده ، الأمر الذى سيؤدى إلى التعبير القانونى عن حقوق العمال والمجتمع . وأشعر بصراحه بأنى أميل إلى الحياد فى هذه المناقشه ، فلا أتفق كليه والمدرسه الأولى من ناحيه المبدأ ، ولكن أشك فيما إذا كان من الجدير حدوث تعديل رئيسى من الناحيه العمليه ، أوما إذا كانت النتيجه القانونيه تعنى كثيراً حقاً .

فمن ناحية المبدأ ، لا أرى أن هناك كثيراً يمكن قوله بشأن القانون الراهن . فهو يعطى للمساهمين وللمساهمين وحدهم الحق فى تعيين المديرين، وكذا الموافقة على الحسابات واستلامها ، هذا الحق يخول لهم — ولهم وحدهم — لأنهم « أعضاء » قانوناً فى الشركة لما يمتلكونه من أنصبة ، على حين ليست هناك مسئولية قانونية تجاه العمال أو المستهلك أو الدولة ، ومن ثم ، فليس لأحد من هؤلاء أية حقوق قانونية فى هذا الصدد .

وهذا الموقف يبدو — إلى حدما — غير واقعى . إذ أنه قلما ينكر أن الصناعة من الناحية العملية مشروع مشترك يساهم فيه المديرون والعمال وكذا المساهمون بصورة فى الواقع أكثر حيوية، وإن القانون — بتخويله للمساهمين وحدهم حقوقاً قانونية — لم يفشل فحسب فى إظهار الحقيقة ، ولكنه قلبها رأساً على عقب ، بل إن أحد رجال السياسة المحافظين البارزين قد كتب يقول .

« إن المساهمة البشرية التى فى الواقع تنتج الثروة وتوزعها — وهى مساهمة العمال والمديرين والفنيين والمشرفين ليست مساهمة معترفاً بها

من القانون، ان المساهمة التي يعترف بها القانون — وهى مساهمة المديرين والدائنين المساهمين — لا تقدر على الإنتاج والتوزيع » .

وهذا الموقف القانونى قلما يمكن تبريره من ناحية المبدأ ، ولا شك فى أن مبدأ « حقوق الملكية » له تاريخ قديم ومصون فى النظرية السياسية التى ترجع فى شكلها الحديث إلى لوك . وكان مبدأ لوك فى الحقوق الخاصة التى لا يمكن سلبها فى وضعها الحديث بين فلسفة تقدمية . بل وفلسفة ثورية . غير أن النظريات السياسية نظريات ثابتة وراسخة إلى الأبد . وهذا المبدأ قلما يمكن اعتباره ،إنه يعارض أى تغيير فى تنظيم الصناعة .

وإذا سألنا أنفسنا ما هى حقوق الملكية الخاصة التى يجب الاحتفاظ بها عندما تتعارض هذه الحقوق وحقوق الغير فى المجتمع (مثل حقوق العمال المستهلكين) فانى أعتقد أن معظم النـــاس سيكونون خاضعين للظروف الراهنة المختلفه كل الاختلاف عن سابقتها تحت تأثير اعتبارين رئيسيين :

الأول : ما هى الوظيفة التى تؤديها الملكية الخاصة لتبرير حقوقها ؟ .

ثانيا : كيف توزع الملكية،وهل لدى جميع المواطنين الفرصة المتساوية فى الحصول عليها ؟

منذ قرن كانت الملكية الصناعية وهى مزودة بأداة نشيطة مباشرة ، تؤدى وظيفة اقتصادية هامة ، أما اليوم ، فإن الملكية والإدارة — وقد

تضخمت الصناعة ــ أصبحتا منفصلتين عن بعضهما البعض بصورة شرحناها بما فيه الكفايه فى مكان آخر من هذا الكتاب .

وأصبح المالك بدوره بدلا من أن يكون صاحب عمل نشيط مساهما سلبيا عاديا ، لا يشرف فى الواقع على شركته ولا يستطيع أن يفعل ذلك حتى لو أراد ، طالما أن الإدارة الفعليه عن طريق المساهمين أصبحت أمراً مستحيلا مادياً . إذوصل إلى حد كبير. فهناك فى الشركات الصناعيه الضخمه أكثر من ٠٠٠ر١٠٠ مساهم فى سجلاتها . ويصل عدد المساهمين فى معظم الشركات العامه إلى أكثر من ٠٠٠ر٢ مساهم .

ولا شك فى أنه ليست لديهم أيه رغبه فى الإدارة . . لأن غالبيتهم يجهلون الأعمال التجاريه ــ إذ أن ٤٠ ٪ من المساهمين نساء ــ أما باقى المساهمين فانهم مشغولون كثيراً بأعمالهم التى تستنفد كل وقتهم فى مكان آخر . . انهم يساهمون فى هذه الأعمال لأنهم يريدون أن يحصلوا على حصيلة أسهمهم أو فوائد رأسمالهم . ولا لأنهم يريدون أن يشرفوا عليها وهم يوزعون نقودهم بين عدة شركات مختلفه بدلا من تركيزها ، أما إذا طمعوا فى أن يقوموا بالادارة بشكل فعال ، فانهم سوف يتجهون إلى تركيزها . وزيادة على ذلك فان هناك تقلبات سريعه فى الأنصبه فى جميع الشركات الكبرى (أسرع بكثير من تقلبات العمال) بدلا من استقرارها وهذا الاستقرار يعنى المساهمه الدائمه فى رءوس أموال الشركة .

ولا ينكر أحد من المساهمين البارزين شيئاً من ذلك . إذ كتب أحدهم وهو « هارجريفز باركنسون » يقول ، « إن حفنه من المساهمين

فقط يحضرون الاجتماعات السنوية أو يختارون الأعضاء المرشحين ، ووظيفتهم الرئيسيه لا تتعدى الموافقة على أية قرارات يصدرها المديرون. ولا بد من التصريح بأن المساهم فى الأحوال العاديه لا يهتم بشئون الشركة . ونتيجة لذلك ـــ فانه لا يفهمها أو يبذل أية محاولة لفهمها . . واليوم ، أصبح هناك هدف مشترك بين المساهمين ـــ وهو الرغبه فى الحصول على أعلى نصيب ممكن لأسهمهم » .

يقول جوزيف أ . شامبيتر : « لقد فقد المساهم الرغبه فى الكفاح اقتصادياً ومادياً وسياسياً من أجل مصنعه وإشرافه عليه وفى الفناء فيه إذا لزم الأمر على عتبته ! . . ومن ثم . فلن يكون هناك من يهتم بأمره فعلا ـــ لا أحد فى نطاق جدران الشركات الكبرى أو خارج نطاقها .

لم تسر الأمور بعد شوطا بعيداً فى هذا الصدد فى انجلترا غير أن الرغبة فى الكفاح وثقة طبقة المساهمين بنفسها متدهورتان بشكل واضح ولم تقابل إجراءات التأميم التى اتخذت فيما بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥١ باعتراض أكثر من الأعتراض الذى قوبلت به إجراءات تحديد تشغيل الأطفال منذ مائة عام .

حقيقة : أن الاقتراحات الأخيرة (حول تأميم صناعة الصلب والكيماويات مثلا) قد ثارت والاعتراض على نطاق أوسع ولكن هذا الاعتراض لم يكن . فحسب . أقل حدة بكثير عما كان متوقعا ؛ ولكنه جاء أيضاً من جانب المديرين كلية . دون أن يقوم المساهمون بأى دور فيه على الاطلاق . ولم تأت الحملة الوحيدة العاملة العنيفة فى طابعها ضد

اقتراح للتأميم إلا من فرد واحد وشركة واحدة نجحا إلى حد بعيد ـ وهما االورد لايل وتات لايل . غير أن المحاولات التى بذلت لاذكاء روح الكفاح فى نفوس المساهمين قد كللت لديهم بإيمان ضعيف فى قوة بالفشل الذريع ، كما لو كان مطالبهم .

ولا شك فى أنه منذ عام ١٩٥١ كان هناك احياء معين لنشاط المساهمين ، اتخذ شكل تكوين جمعيات للمساهمين . ولكن المدهش ألا نجد جهوداً كبيرة تبذل فى هذا الصدد رغم أن الظروف كانت مواتية بشكل فريد . إذ كان من المتوقع أن يقوم المساهمون بنشاط على نطاق أوسع كثيراً مما حدث بالفعل فى ظروف معينة مثل تحديد أنصبة الأسهم . ووجود فرق كبير بين قيم الارصدة وقيم الأسهم ، وفرض ضرائب باهظة على الدخل دون أن تكون هناك مكاسب لرأس المال وتولى حكومة محافظة الحكم ، وتأييد قلبى من جميع صحف المدينة .

وعلى الرغم من أنه قد أصبح واضحا الآن أنه لا يمكن الدفاع عن مبدأ أشراف المساهمين بالاشارة إلى وظيفة رجل الأعمال النشطة ، إلا أنه ما زال من الممكن تبرير هذا المبدأ بالاشارة إلى المخاطر التى تحيط بالاستثمار .

كانت هذه المخاطرة فى أيام ما قبل تحديد المسئولية هائلة فى الواقع . إذ كانت تتخذ شكل الافلاس الكلى . أما اليوم ، فإنها أقل بكثير . فإن المستثمر لا يخاطر إلا بقدر من ماله يستثمره فى شركة معينة .

ويكاد جميع المستثمرين يتعرضون للحد الأدنى للمخاطرة بتوزيع أسهمهم بين عدة شركات مختلفة . وحتى إذا لم يفعلوا ذلك ، فإن مخاطرهم لن تكون بالقدر الهائل . فانه يبدو أن هناك انخفاضا على مر الوقت فى عدد حالات الافلاس . ولا يمكن فى الواقع إلا اعتبار عدد قليل من الشركات الكبرى اليوم تتعرض للمخاطرة ، بمعنى أن المساهمين قد يفقدون استثمارهم بأكمله ، وما زالت نسبة عالية من المساهمين محاطة بنوع ما من الحماية الاحتكارية فى مركزها فى السوق .

وهناك أيضاً مخاطرة انخفاض قيمة رأس المال وعلى الرغم من أنها قد أصبحت الآن أقل بكثير مما كانت عليه من قبل . وهذا يتصل بالسندات المحددة قيمتها نتيجة للتأميم ، وهذه السندات يمكن أن تنخفض فى قيمتها انخفاضا سريعا إذا زاد معدل الفوائد . ومع ذلك ، لم يقترح أحد ضرورة أشراف المساهمين قانونا على السياسة المالية .

وفى الواقع ، يبدو أن للعامل . من ناحية المخاطرة ، الحق القوى على الأقل فى الإشراف القانونى فهو ، بخلاف المساهم ، لا يستطيع أن يوزع مخاطره بين الشركات المختلفه . وإذا أفلست الشركة التى يعمل بها ، أو طردته فإنه يواجه (حتى فى ظل التشغيل الكامل) موقفا وقد تغير فيه العمل وصاحب العمل دون إرادته ، وربما تكون الأجور أقل والظروف أسوأ مما كانت عليه من قبل . على حين أنه إذا كان يعيش فى مدينة تسيطر عليها شركة واحدة ضخمة ، فانه يواجه إما البطالة الطويلة الاجل أو تقلبا عائليا باضطراره هو وأسرته إلى الانتقال إلى

مكان جديد وغير مألوف . وعلى ضوء ذلك ، يبدو من غير المعقول أن تمثل حقوق المساهمين فى الإشراف وحده على أساس المخاطرة .

ومرة أخرى يعترف المتحدثون الرسميون باسم المساهمين اعترافاً كاملا بتلاشى المخاطرة فى هذا الصدد . فيقول باركنسون : « إن المخاطرة التى تتعرض فيها شركة ذائعة الصيت إلى فقدان قوتها على الكسب أمر لايلتفت إليه على الإطلاق . ويستطيع المساهمون ـ إن لم يكن هذا هو الذى يحدث بالفعل ـ أن يصرفوا نظرهم عنها إلى حد كبير .

ومن ثم فليس هناك شيء اليوم فى طبيعة الاستثمار أو وظيفة رأس المال ما يعطى المستثمر أى « حق » طبيعى للإشراف القانونى المحض . إن الاستثمار لا تنشأ عنه أية مسئولية اجتماعية ، وينبغى ألا يحمل أية حقوق اجتماعية إضافية أكثر من حقوق الدفاع ضد السرقة أو الاغتصاب وهذه الحقوق يشترك فى التمتع بها جميع المواطنين .

٣ ـ اقتراح تعيين مديرين حكوميين :

وثمة سؤال يتبادر فى ذهننا وهو : هل من الجدير حدوث تعديل رئيسى فى قانون الشركات حتى يتغير الموقف الراهن ؟

إن ذلك يعتمد على العقبات التى تعترض الطريق والمكاسب الفعلية المتوقعة

إن أكثر الاقتراحات شيوعاً تدور حول حق الحكومة أولا والعمال ثانياً فى التمثيل فى مجالس إدارة الشركات فيما يتعلق بالنقطة الأولى

وينبغى أن يتضمن القانون الحق فى تعيين مديرين فى كل شركة عامة ـ ومن ثم تكفل المسئولية العامة والإشراف الفعلى على الشركة بأسرها .

ولكن الخطأ الذى تتمتع فيه الشركات العامة الشركات الكبرى اليوم بعد التغيرات التى وصفت فى الفصل الأول لايتمثل فى نقص « المسئولية العامة » بمعنى الإغفال عن رغبات الحكومة . فمثل هذه الشركات التى على اتصال دائم بالإدارات الحكومية ، على وعى بالسياسة الحكومية (إذا كانت هناك سياسة من هذا القبيل) وتحاول جاهدة أن تعمل للمصلحة العامة . وإذا لم تفعل ذلك فهناك من الطرق الفعالة لكفالة الرضا دون الحاجة إلى إرسال مدير أو مديرين من الخارج .

ولكن إذا نحينا المسئولية العامة جانباً فإننا سنجد من يقول : بأن المديرين الحكوميين فى حاجة إليهم لضمان الإشراف التخطيطى على الصناعة بصورة أكثر فعالية . ويبدو أن هناك شيئاً من الخلط فى هذا المجال فيما يتعلق بطبيعة التخطيط الحكومى الحديث . هو إحداث تأثير أوسع نطاقاً بكثير على الصناعات بأسرها . وإذا حدث تحت ظروف خاصة إن استلزم الأمر إجـــراء تخطيط يمس كل شركة ، فإن نظام الإشراف الفعلى المباشر يصبح أفضل من نظام المديرين الحكوميين ، لأنه أكثر مرونة ، ويمكن فرضه والاستغناء عنه كما يتطلب الموقف وتوجيهه إلى المركز ، بدلا من الاعتماد على تنفيذ هذه السياسة على بضع مئات من الأفراد المنتشرين فى جميع أنحاء العالم .

وزيادة على ذلك فإن الصعوبات العملية أكثر تعقيداً . فهناك الاعتراض التقليدى الذى يصر على أن المعينين الحكوميين فى مجلس

إدارة شركة خاصة لابد إما أن يتشبعوا بالروح الداخلية للشركة أو أن يظلوا موضع شك وفى كلتا الحالين لن يستطيعوا أن يؤدوا واجبهم على الوجه الأكمل . ولابد أيضاً إذا حدث نقاش حول السياسة . إما أن يلجأوا لما يتمتعون به من حق الفيتو ، أو يرضوا باستثنائهم فى أخذ الأصوات . وعندئذ ستتأثر كفاية الإدارة فى المحل الأول ، وتفقد الخطة كيانها فى موقفه ، وأى سلوك يلزم عليه المحل الآخر ثم أين هذه المئات من المديرين التى يستلزم الأمر وجودها ؟

إننا مازلنا نواجه نقصاً خطيراً فى الرجال الذين يجمعون بين الأعمال التجارية والآراء التقدمية . ولذلك فلن يكون من المعقول تبديد هذه النتيجة النادرة من المواهب .

وأخيراً ، فإن الحكومه ستتصور على أنها تفرض سيطرتها على الصناعة بأسرها بدون غرض محدد كلية ، فيخضع المديرون والمساهمون فى كل مكان لسيطرتها .

وفى الواقع ، من الضرورى — وهذا أمر معقول — تنظيم العلاقات بين الدولة والمواطنين بالقانون ، حتى يعرف كل فرد موقفه وأى سلوك يلام عليه وأى سلوك لايلام عليه ، وليس بتطبيق نظام وكلاء الحكومة دون تحديد المصادر التى يمكن الرجوع إليها ، ومن ثم إلى التعسف الذى لابد منه فى قراراتهم .

٣— اقتراح تعيين مديرين من العمال :

وثمة اقتراحات أخرى تتعلق بالوضع القانونى للعمال ، وهى :

أولا : ينبغى أن يصبح العمال إذا أرادوا (وبعد فترة معينة من الخدمة) أعضاء قانونيين فى الشركة يتمتعون بالحقوق التى يتمتع بها المساهمون فى معرفة الأخبار المالية ، وأن يتمتعوا أيضاً بنسبة محدودة من حقوق التصويت الكلية فى الاجتماعات العامة السنوية ، ويمكن تحقيق ذلك ، كما يقترح جويدر ، بإعلان طبقه لها أنصبة لا تحمل فوائد .

وثانياً : ينبغى أن يكون للعمال حق انتخاب نسبه من مجلس الإدارة ولاشك فى أنه لم يقترح ضرورة انتخاب العمال للمجلس بأكمله — فإن الهدف لا يتمثل فى تحقيق سيطرة كاملة للعمال — ولكن فى وجوب تمثيلهم المجلس . وقد اختلف فى عدد ممثليهم بالضبط . نخول قانون « تبستمينج » الألمانى لممثلى العمال ثلث المقاعد . واقترح جويدر ضرورة انتخاب كل من المساهمين والعمال خمس الأعضاء ، وينتخب المديرون الخمس الآخر . ولا يشترط أن يتم اختيار المديرين من العمال عن طريق نقابات العمال ، وذلك لأسباب شرحناها فى الفصل السابق . ومن الممكن اختيارهم فى شركة لا تمتلك إلا مصنعاً واحداً عن طريق جميع العمال ، أما فى شركة ضخمه متعددة المصانع فيتم اختيارهم عن طريق ممثلى العمال فى الهيئات الاستشارية المشتركة .

أعتقد أن مطلبة العمال الأدبية (والمنطقية) بمثل هذا التمثيل أمر لا جدال فيه . إن المشكلة هى أولا : انهم ، كما يبدو ، لا يتحمسون كثيراً لممارسته . وثانياً : أن مثل هذا الإصلاح إلى جانب أنه محفوف بالمصاعب العملية العديدة لا يمكن أن نضمن أنه سيؤدى إلى أية فائدة حقيقية .

فبالنسبة للنقطة الأولى لن توافق نقابات العمال على أى تغيير يحدث من هذا القبيل ، فهى تخشى ظهور فئة من الممثلين منظمة تنظيما طبقياً مماثلا لم يتم اختيارهم عن طريقها كما أنهم غير مسئولين أمامها . ومن المحتمل أن ينافسوها على إخلاص أعضائها لهـــا ، كما أنه من المحتمل ـ بشكل خطير ـ أن يتدخلوا فى المباحثات والمفاوضات التى تعتبر الوظيفه الأساسية لها .

وقد تكون هذه المخاوف منطقية وقد لا تكون كذلك ، ولـكن المهم هو أن هذه المخاوف موجودة بالفعل ، وليس من السهل فرض إصلاح لصالح العمال لايبدى زعماؤهم أية إشارة بحاجتهم إليه . وربما يفضل معظمهم أن يتركوا فى سلام ، ولايتحملوا مسئوليات إضافيه . بل إن هذا الموضوع ـــ حتى فيما بين الأقلية المجاهدة ـــ لا يناقش فى اجتماعات نقابات العمال أو حزب العمال أو يثير اهتماماً كبيراً .

أما الصعوبات الفنية فهى واضحة للغاية . فهناك نقص جوهرى فى عدد المديرين من العمال الذين يتسمون بالـكفايه ـــ أى من الذين يجمعون بين الشخصية القوية والمعرفة المالية والفنية والقدرة على القيام بأعمال اللجان . ثم إن هنـاك الخطر من انقسام مجلس الإدارة إلى أحزاب ، ولا يخفى علينـا ماقد يحدث نتيجة لتكافؤ العلاقات بين المديرين والعمال والنقابات ولاسيما عندما تعرض الأجور للمناقشة . وأخيراً الخوف من احتمال اختيار عدد كبير من الشيوعيين طبعوا على الفوضى ، وهكذا . وهذه النقط معروفة بما فيه الـكفاية .

وإذا تعرضنا للصعوبات الاقتصادية فإننا سنجد أن من الأصعب تقديرها ، طالما أن المرء يكاد لا يعرف كيف ستسير الخطة بالتفصيل فى الشركات ذات الحجم والبنيان المختلفين (رغم أنه من المقرر تطبيقه على الشركات العامة) . وهناك أمران هامان هما : الكفاية الادارية وعرض الأسهم فى السوق .

ويعتمد الأمر الأول على نوع المديرين من العمال والطريقة التى سيفهمون بها واجباتهم فى مجلس الإدارة . أما الأمر الثانى الذى تعرض للمبالغة فى تأثيراته فهو عرض الأسهم فى السوق . فمن الممكن التأثير على قيمة الأسهم المعروضة .

والواقع أن هذا التأثير ينجم عن عدة أسباب من بينها مثلا عدم يقين المساهمين بالقرارات التى يحتمل أن يتخذها مجلس الإدارة أو الضرائب التى تحد من مقدار الأرباح التى يحصلون عليها . غير أن هذه الأسباب تحدث تغييرات خطيرة ، لذلك فإننا نعترض على التأثير على قيمة أسهم الشركات الخاصة بأية حال من الأحوال .

ومن المحتمل تذليل هذه الصعاب ، ومن الجدير تحمل ما تسفر عنه من نتائج ، إذا كان من المحتمل الحصول على كسب ملموس ومحدد سواء أكان مثلا فى الرضا أو العدالة الاجتماعية غير أن ذلك يبدو أمراً مشكوكا فيه . فلن يحدث شيء من هذا القبيل بوجود أقلية من المديرين من العمال فى مجلس الإدارة الرئيسى لشركات عامة كبرى .

ولا شك فى أن عدم تحمس العمال بشكل واضح لهذا التغيير المقترح

يبرر ذلك . وفى الواقع قد يكون تعيين مديرين من العمال مصدراً للاستياء فى حد ذاته . لأنه لو بدا أنهم يعملون لصالح الشركة على حساب الآخرين فإنهم سرعان ما يتعرضون الاتهام بانحيازهم للجانب الآخر . وإذا حدث أن نمى إلى العلم لأول مرة أنهم يؤيدون المديرين فى مسألة خاصة بالأجور (أو إذا لوحظت زوجة أحدهم فى إحدى عربات الشركة الخاصة) فإن أعنف أنواع السباب ستنهال عليهم . ومن الأفضل كثيراً أن يوجه النقد للمديرين الحاليين .

وثمة سؤال قد يتبادر إلى الذهن وهو هل ستتطور العدالة أى هل سيوزع النفوذ الاقتصادى توزيعاً أكثر مساواة ، وفى بعض الأحوال ينتقل من أيدى المساهمين أو المدير إلى أيدى العمال أو الدولة أو المستهلك ؟ .

وإذا رجعنا إلى محددات النفوذ التى استعرضناها فى الفصل الأول فاننا لا نتوقع أن يحدث ذلك كنتيجة لتعديل قانون الشركات إذ قلما يعتمد مثل هذا النفوذ الآن على البنيان القانونى للشركة فالمساهمون الذين يحتفظون بالنفوذ الأسمى فقط ، ولا يتمتعون بنفوذ فعلى يذكر . ولا يعتمد نفوذ الجماعات الأخرى بأى شكل من الأشكال على تمثيلها فى مجلس الإدارة وتستطيع الدولة أن تستخدم ما تشاء من نفوذ عن طريق الضرائب أو الإشراف الفعلى المباشر أو التشريع . ويعتمد نفوذ النقابات على الظروف السائدة فى سوق العمل وعلى تأثيرها الخارجى على الشركة أو الصناعة وسياسة الحكومة فى العمل . ويعتمد نفوذ العامل كفرد من ناحية على

ظروف العمل ، ومن ناحية أخرى على درجة الاستثارة فى الانتاج ويعتمد نفوذ المستهلك على درجة الاحتكار وعلى مدى التضخم . ولن يتغير شيء من هذا القبيل بتعديل قانون الشركات .

ومن ثم فإننا لو وضعنا نصب أعيننا الهدف الحقيق وهو التوزيع الفعلى للنفوذ المؤثر فإننا سنجد أن أى تعديل فى القانون ، حتى ولو كان منطقياً ، لن يغير من الحقيقة الكامنة شيئاً . ورغم القانون القائم ، لا يتمتع المساهمون إلا بنفوذ ضئيل ، على حين تتمتع النقابات والحكومة بنفوذ كبير . ومن ثم فليس من الجدير — ولا شك — حدوث أى إصلاح جوهرى . إذا كانت النتيجة لن تؤدى إلى كسب جدى سواء أكان هذا الكسب ممثلا فى الرضى أو العدالة الاجتماعية .

٤ — توزيع الأرباح :

هل يمكن اعتبار توزيع الأرباح حلا وسطا ؟ ونقصد من ذلك وضع أية خطة يوزع فيها الفائض السنوى للشركة ، بعد تلبية المطالب والمسئوليات الضرورية على المساهمين والعمال على أسس موضوعة . وفيما يختص بنصيب العمال فاما أن يتم الدفع نقداً أو يتخذ شكل الأسهم أو المدفوعات لصندوقهم (كصندوق المعاشات أو حسابهم فى البنك) .

أثار هذا الموضوع أخيراً — بعد فترة ضيق خلال الحرب — الاهتمام بشكل ملحوظ . ولا شك فى أن الوقت أكثر ملاءمة لبحثه مما

كان عليه قبل الحرب . وقد قام باتخاذ الخطوة الأولى مديرو أعمال أكثر تقدماً . ولم يعد توزيع الأرباح مرتبطاً ، كما كان فى أغلب الأحوال بعلاقات شخصية سيئة . وساعد استقرار الأرباح بشكل أكبر فى ظل التشغيل الكامل على الحد من مخاوف الانهيار عن طريق العجز عن الدفع، على حين وضعت خطط ما بعد الحرب بطريقة أكثر دقة وتنظيماً بصورة تدعو للدهشة من الطريقة التى وضعت بها الخطط السالفة . وقد بلغت الأرباح الممكنة حداً أعلى وبالإضافة إلى ذلك فإنه طالما أن قوة نقابة العمال قد اتخذت الآن شكلا جعل أية شركة لا تأمل فى استغلال توزيع الأرباح كوسيلة لتخفيض الأجور أو لإضعاف الاخلاص للنقابة نحو نقابات العمال الذى كان سائداً قبل الحرب إلى حد كبير . بل إن بعض الخطط الأخيرة قد وضعت بالتعاون معها .

قد يخدم توزيع الأرباح ثلاثة أغراض نافعة .

أولا : قد يكون له بعض التأثير على توزيع الثروة بمنح العامل نصيباً أكبر من الأرباح وبتخفيض نصيب المساهم عما كانت عليه الحال من قبل ، وهذا التأثير من الناحية العمليه ضعيف . لأن ما يدفع فى ظل معظم الخطط القائمه — كنسبة من الربح الكلى — تافهة للغاية . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، لأن نصيب العامل يعتمد — إلى حد بعيد — على جهود نقابات العمال فى المفاوضات لزيادة المنح والأجور ، ومع ذلك فان هذا التأثير يعد فى الاتجاه الصحيح . ومن هذه الناحية لا يهم كثيراً الشكل الذى يتخذه توزيع الأرباح .

ثانياً : قد يعد توزيع الأرباح اصلاحات البو — جويدر ، وهى رفع الوضع القانونى للعامل حتى يقارب وضع المساهم ، ويتحقق ذلك إذا اتخذ التوزيع شكل الأنصبة ذات حق التصويت ويصبح العمال الذين يفضلون الاحتفاظ بأنصبتهم أعضاء آليا فى الشركة يتمتعون بحقوق التصويت والانتخاب كما يتمتع بها المساهمون دون الحاجة إلى التعديل المعقد فى قانون الشركات .

وهذا هو الاتجاه الممكن نحو التقدم . فمن المنطق — دون شك — أن يحصل العمال أو ممثلوهم على بعض الحقوق القانونية فى الشركة ولـكن يبدو — كما أشرنا من قبل — أن العمال لا يميلون إلى قبول هذه الحقوق كما لا يميل المديرون غالباً إلى منحهم إياها .

والغرض الثالث — وهو من الناحية العملية الأكثر أهمية — هو أن توزيع الأرباح قد يزيد فى ظل ظروف معينة من الرضا الصناعى . فهو قد يحسن من العلاقات الصناعية بازالة أو إضعاف الشك فى أن الأجور لا تجعلهم يحصلون على نصيبهم العادل . ومع ذلك ، فإن مثل هذه الخطط — التى أصبحت الآن شائعة — لن تفعل بالتأكيد المعجزات ، وعادة ليست سبباً بقدر ماهى نتيجة لهذه العلاقات الطيبة ولذلك فإن أية خطة تطبق فى شركة تسودها العلاقات السيئة أصلا — وليست بين مديرها ومستخدميها الثقة المتبادلة — لن تجعل الأمور أفضل مما كانت عليه من قبل ، بل قد تجعلها أسوأ باشاعة مصدر جديد للشك وسوء الفهم . ومن ثم ، فمن الممكن أن تكون عاملا مساعداً مكملا له أهميته إذا طبق فى موقف تسوده العلاقات الطيبة أصلا .

ومن ثم ، فإن نقابات العمال ستكون أكثر فعالية من أى شيء آخر .

ومن الأفضل كثيراً — طالما أن مبدأ توزيع الأرباح لا يلقى الترحيب الحار — أن تتخذ النقابات إجراءات أكثر طموحا بالنسبة للأجور .

٥ — حق المساهمين فى الفائض :

والنقطة الأخيرة التى يجب بحثها هى الاشراف العام ، على مستوى قومى ، على سياسة الأرباح وتوزيع الأنصبة . وهذا أمر ضرورى لأسباب لا تتعلق بصفة رئيسية بالسيطرة الاقتصادية ولكن لتجنب زيادة دخول المساهمين كثيراً بالنسبة للدخول الأخرى .

وتقوم الأسس الأخلاقية لتحديد مقابل المساهمين بطريق مباشر على المناقشات التى دارت حول المساواة والتى عرضت فى الفصل التاسع . حقيقة أن الأنصبة لم تزدد كثيراً عن الدخول الأخرى فى فترة ما قبل الحرب ، على الرغم من أنها زادت كثيراً عنها منذ عام ١٩٥٣ . غير أنه من وجهة نظر الاشتراكية ، لا يمكن مقاومة المطالبة بتخفيض نصيبهم فى المجموع ورغم أن الملكية الخاصة مع أنها موروثه إلى حد كبير ، مازالت غير موزعة توزيعاً عادلا على نطاق أوسع .

قد يكون تخفيض دخل المساهمين أو سلب حقوقهم إنكاراً لمبدأ الديمقراطيه الذى يعترف بحق الملكية ويعتبر أساس قانون الشركات وهدفاً اجتماعياً هاماً . ولكن إذا كانت لدينا ديمقراطية من هذا النوع ،

فلا شك أن اتجاه الفرد كان سيتغير تماما . وقد تحدثنا عن ذلك فى الفصل الثالث والعشرين . غير أن الحقيقه هى أنه ليس لدينا شىء من هذا القبيل ، ويجب أن نأخذ الحقائق فى الوقت الحاضر على علاتها .

إذن فعلى أى أساس يدعى المرء أن الزيادة فى احتياطى الشركة يختص بها — بمراعاة العدالة الاجتماعية أو حتى الأسس الاقتصادية المساهمة وحدها ؟ ولنفرض أن التوسع يرجع إلى الكفاية على نطاق أوسع ، فيمكن القول بأن هذا كان نتيجة للانتفاع الأكثر فعالية للملكيه المساهمين على شكل حصص رأس المال المستثمرة .

ولكن من الصعب كثيراً أن تعزو الزيادة فى الايراد إلى عامل واحد للانتاج . فقد تكون هذه الزيادة نتيجه للجهود التى يبذلها العمال أو المديرون — وفى الواقع عادة ما تبنى نقابات العمال مطالبها المتعلقة بالأجور على هذا القول .

ومن ناحية أخرى ، قد لا تعزى الأرباح الزائدة إلى الكفاية على نطاق أوسع ، ولكنها قد تكون نتيجة لزيادة وحدات البيع . . عندئذ لا يمكن أن يطالب أحد من الفريقين بالفائض على أساس المجهود أو الكفاية الاضـــافية . ومن ثم قد يكون المستهلك هو الأحق بالمطالبة به .

والحقيقة هى أنه ليست هناك أية فائدة ترجى منها بعرض أى من هذه المناقشات ، طالما أنه لا توجد قاعدة متفق عليها يمكن على أساسها تقسيم الزيادة فى الأرباح على الفرق المتصارعة . وفى النهاية يعتمد التقسيم

السليم للفائض على أحد الآراء فى التوزيع الصحيح لاجمالى الدخل .

٦ — طرق تحديد حصيلة الأسهم :

إذا لزم الأمر الاشراف على سياسة تقسيم الأنصبة لتحقيق مثل هذا التوزيع أساساً ، ولسحب سلطة المديرين فى القطاع الخاص فى تقرير صافى الأنصبة فى اجمالى الدخل ، فإن هذا يمكن تحقيقه باتخاذ اجراءات مالية (مثل فرض ضرائب على أرباح رأس المال) وقد نوقشت مسألة ضرائب الأرباح فى الفصل العشرين . فتستطيع الحكومة فى نطاق سلطتها وفى حدود معينة أن تفرض أية نسبة مرغوب فيها لتوزيع الأنصبة بالنسبة لإجمالى الأرباح .

ولكن ربما لزم الأمر أن يكون هناك نوع من الاشراف القانونى لتحسين العلاقات الاقتصادية . غير أنه ليس هناك من دليل محدد يثبت أن الأمر فى حاجة إلى ذلك ، فانه يبدو أن مشاعر الاستياء الصناعيه الدائمة ترجع إلى عدم المساواة الاجتماعية المتأصلة فى نظامنا ، وإلى الشك الذى يبدو واضحاً تماما فى الصناعة المؤممة فى أن الاجور تنال نصيبا عادلا من الانتاجية المتزايدة . ومن ثم فإذا استطاعت سياسة الضريبة فى الواقع أن تحد من الزيادات الكبيرة فى الانصبة ، فلا أعتقد أن التحديد التشريعى سيغير من الأمر شيئا كثيراً .

وعلى العموم ، فاننا لا نستطيع أن ننكر أن مثل هذا التحديد قد يكون مطلبا مرغوبا فيه فى ظل ظروف معينة ، إذا أمكن رسم خطة عملية ، وهذا ـ لسوء الحظ ـ أمر ليس بالأمر اليسير .

إن الحل الممكن الوحيد هو أن نسمح بزيادة الأنصبة بنسبة معينة على أن تتناسب الزيادة فى الأرباح . وهذا الحل يتسم على الأقل بالمرونة بشكل معقول . إذ أن النسبة التى يسمح بها لا يمكن تعديلها فحسب إذا تطلبت الأحداث الاقتصادية ذلك . بل إن الشركات ستصبح أيضاً متباينة طبقا لايراداتها الجارية . فالشركات التى بلغت الزيادة فى أرباحها أعلى حد تستطيع أن تزيد من أنصبتها إلى الحد الأعلى والعكس هو الصحيح .

وهكذا يؤكد ما تضمنه هذا الفصل أهمية مؤثرات اجتماعيه أوسع نطاقاً . فقلما يحتاج التوزيع الأكثر مساواة للنفوذ الصناعى أو قلما يمكن تحقيقه بتغيير تشريعى . إنه يحتاج — كشرط أساسى — إلى تحقيق التشغيل الكامل وجو سياسى ملائم . وبجانب ذلك ، لا يعتمد كثيراً على الإجراءات التى تتخذها الدولة بقدر ما يعتمد على تغيير اتجاهات كل من العمال والمديرين .

لا شك أن الإجراءات التى تتخذها الدولة لها أهمية لا تقل عن أهمية اتجاهات العمال أو المديرين بل إنها من الناحية الافتراضية أكثر أهمية فى ظل تأثير الحزب الاشتراكى ، ومن ثم ، فان تحقيق هذا الجانب من الهدف الذى نصبو إليه وهو المساواة فى أيدى نقابات العمال إلى حد كبير فإذا ضغطت بنجاح ولها سلطة القيام بذلك . من أجل تحقيق المساواة فى الأجور ، واستشارتها بصورة فعالة ، والديمقراطية على « مستوى عال » فى القطاع القومى والصناعى فإنها تستطيع أن تخلق الروح

الاشتراكية الديمقراطية فى الصناعة تعادل التغيرات الأخرى التى وردت فى هذا الكتاب من أجل المساواة وتعززها .

مامدى أهمية الاقتصاديات

١ – المطالبة بالنمو السريع :

إذا أردنا أن نحدد السياسة الاقتصادية التى يجب أن تسير عليها حكومة عمالية وجب أن نحدد أولا مدى أهمية الكفاية الاقتصادية والنمو السريع فى الإنتاج . فهناك – على سبيل المثال – مجتمعات تعتبر مشكلة الإنتاج شيئا ثانويا لأن مستوى المعيشة عندها مرتفع ، أو لأن اقتصادياتها قابلة للتطور السهل .

ولقد حققت الولايات المتحدة شيئا من هذا، فمستويات المعيشة هناك مرتفعة بحيث لا يهم الناس أن تضيع بعض الموارد فى الاعلانات أو الأشياء البراقة المبتكرة . وهم لا يفكرون أبدا فيما يسمى بالموارد الضحلة . . .

أضف إلى هذا أن الإنتاج يتضخم بصورة آلية . وهكذا لا يمكن اعتبار الكفاية الاقتصادية مشكلة رئيسية بالنسبة لهم . وهكذا يستطيع المصلح هناك الالتفات إلى المشكلات غير الاقتصادية .

وقبيل الحرب تصور معظم الاشتراكيين حدوث شىء من هذا الرخاء فى بريطانيا ، وهكذا لم تقلق بالهم مشكلات ازدياد الإنتاج .

وكان من الطبيعى أن يفكروا على هذا النحو ، فلقد كانت هناك موارد كثيرة تنتظر من يستغلها ، فآمنوا بأن استغلالها سيؤدى إلى رفع مستوى المعيشة . وكانت الدخول موزعة توزيعاً غير عادل ، ففتح هذا الباب أمام رفع مستويات الطبقة العاملة عن طريق اعادة توزيع الثروات الموجودة . كما أن اعتماد بريطانيا على التجارة الخارجية لم يكن عقبة كئودا فى ذلك الحين . وكان من الممكن الحصول على الطعام والمواد اللازمة بأسعار رخيصة . لقد كان عالما يزيد فيه العرض على الطلب . وكان المجال مفتوحا ، فى كل مكان فى العالم أمام رفع مستويات المعيشة وتلخصت المشكلة ، فى ذلك الحين فى تنظيم المسائل المالية لضمان استغلال الموارد على أفضل نحو ، كما تلخصت أيضاً فى تحول الثروة من الغنى إلى الفقير . لا عجب إذن فى أن يقول الاشتراكيون آنذاك « إن مشكلة الإنتاج قد تم حلها وبقى أن تحل مشكلة التوزيع »

أما اليوم فليس لدينا ذلك الاحتياطى الذى نستطيع استغلاله بسهولة ولا يمكن أن تضمن تشغيله تشغيلا كاملا للعمال . كما أن التوسع فى اعادة التوزيع لن يفيد جمهرة السكان . وإذا أردنا اليوم أن نرفع مستوى المعيشة فلن يتأتى لنا ذلك إلا إذا زادت نسبة الإنتاج لكل مواطن . وهكذا تبرز فى المقدمة مشكلة النمو ، ومشكلة الكفاية غير أن بعض الاشتراكيين لايرون أن هاتين المشكلتين هما أهم المشكلات التى تواجهنا الآن والتى يجب الالتفات إليها واحلالها المحل الأول . وهم يهيبون بنا ألا نقلق ونشغل بالنا بمسائل زيادة الجهد ، وبالمسائل الاقتصادية وهم يعرضون علينا أن ننعم بالفراغ وبالاهتمامات الثقافية . إننى أوافق على

دعوتهم غير أنى سأوافق عليها بعد عشرين عاما ، إذ لم يحن الوقت بعد .

إننا اليوم أمام مشكلات كثيرة ، فنحن فى حاجة إلى المزيد من الاستثمارات الأجنبية لنرفع نسبة النمو فى البلدان المختلفة .

والواقع أن الحكومة العمالية التى جاءت بعد الحرب لم تحقق الكثير فى هذا الميدان . وتوقف النمو تقريباً عندما أمسك المحافظون بزمام السلطة . .

والواقع ان المطالبة بمزيد من الجهد ذات طابع أخلاقى وانسانى فى الوقت نفسه ، ونحن لا نقدم الكثير فى ميدان المساعدات الخارجية . إن الحاجة ماسة إلى رفع نسبة فائض صادراتنا .

ونحن فى حاجة أيضاً إلى تخفيف حدة الأزمات فى الداخل، وسنظل — سنوات عدة — محتاجين للانفاق فى ميدان الخدمات الاجتماعية . وأحب أن أشير هنا إلى مدى النقص الذى نعانيه فى المستشفيات والمصحات العقلية ، والمدارس الجديدة وبيوت العجزة ، وما شابه ذلك ، ونحن فى حاجة إلى رفع نسبة الانفاق إذا أردنا توفير خدمات صحية وتعليمية تضارع أرقى المستويات الموجودة .

وهناك أيضاً مشكلة رفع الاستهلاك الفردى ، إن الناس مصممون على النهوض — فى أسرع وقت — بمستوياتهم المعيشية ، وعلى الحكومات أن تستجيب لهذه الرغبات .

وهناك أيضاً مشكلة ميزان المدفوعات ، ونحن فى حاجة إلى مزيد من فائض الصادرات ، وأن أى انهيار — فى المستقبل — فى شروط التجارة

سيحتم رفع نسبة الصادرات للاحتفاظ بالمستوى الحالى للمعيشة .

من أجل هذا كله أرى أن مشكلة النمو السريع ستكون مشكلة السنوات القادمة ، وستكون الهدف الهام الذى يجب أن نضعه نصب أعيننا . وعلى الحكومة العمالية القادمة أن تتسلح بالعزم والتصميم فى الميدان الاقتصادى ، إن هذا النمو السريع لا يتعارض أبداً والمثل الاشتراكية العليا ، وانما يعتبر شرطاً لتحقيق هذه المثل ، كما أنه شرط لوصول حزب العمال إلى السلطة ، فبدون هذه الأهداف لن يثق فيه الجمهور البريطانى .

٢ ــ هل نعطى للنمو الأولوية الساحقة :

ولكن ليس معنى هذا أن نتطرف ونعطى مسألة النمو الأولوية الساحقة ، ذلك لأن ما حققناه فى بريطانيا يتيح تنفيذ هذه المطالب بنسبة معقولة . وإن ظروف الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية قد انتهت وقرارنا برفع الإنتاج فى الوقت الحالى ليس بالقرار الاجبارى على الاطلاق ، وليس بالقرار الذى تمليه الضرورة .

والواقع أن نسبة النمو فى الوقت الحالى تسمح بارتفاع مستوى المعيشة إلى الضعف فى خلال ٢٥ عاما . وهذا احتمال جميل ، معقول . وهكذا سنضطر إلى مضاعفة الجهد فى العشر السنوات القادمة، وبعد ذلك لن تلح علينا المطالب مثلما تلح الآن ، غير أن البعض يريد أن نتحمل فوق ما فى طاقتنا ، مشيراً إلى مستويات النمو فى البلدان الأخرى ، قائلين بأن هذا

يؤثر — مثلا — على الميزان التجارى الخارجى . غير أن معظم رجال الاقتصاد لا يرون هذا الرأى المجحف .

ولقد اتجه دعاة النمو إلى قسم آخر فى الكرة الأرضية ، فهم يبحثون الآن عن الانتصارات علينا وعلى الغرب . إذ يقال إن الاقتصاد الروسى ينمو بنسبة ٦ ٪ سنوياً ، وأن الطاقة الإنتاجية — فى ميدان التصنيع — قد ارتفعت أيضاً ارتفاعاً كبيراً .

ولكن لنفرض أن السوفييت استمروا يسبقوننا فى النمو فما الذى يقلقنا ؟ .

يقال إن علينا أن نلحق بركب السابقين إشباعا منا لمطالب مواطنينا . ولكن ، لو تصورنا أننا استطعنا سد الهوة بيننا وبين الاتحاد السوفييتى تطلب هذا منا إشباع المطالب المادية بنسب أكبر . غير أن هذه الخطوة ستؤثر على أوجه نشاط أخرى تأثيراً ضاراً سيتطلب هذا منا المحافظة على عدم المساواة من أجـــل عنصر الباعث والحافز ، وسيتطلب منا توحيد العمل ، وحرمان العمال من حق الاضراب ، ومطالبتهم بالتضحية بوقت الفراغ ، بالتلذذ بالثقافة ، أو راحة البال. إن النظام الاستبدادى يضحى بهذا كله فى سبيل النمو . والنمو لا يبرر التخلى عن الديمقراطية . والذين يتخبطون فى هذه المسألة إنما يخلطون بين النمو الاقتصادى وزيادة الاستهلاك . غير أن هناك اختلافا بين الاثنين بطبيعة الحال . وأعتقد أن الارتفاع السريع المتصل للاستهلاك المحلى هو

هدف الاشتراكية الأساسى . ويجب أن يكون هناك نمو يتمشى وهذا الارتفاع .

إن خوفنا من النمو السوفييتى إنما يرجع إلى أسباب سياسية واستراتيجية ، لا إلى أسباب اقتصادية . ذلك لأن لهذا النمو نتائج عسكرية . ولكن ، لنفرض أن الروس تفوقوا علينا فى اجمالى الانتاج الصناعى فهل معنى هذا أن ميزان القوى سينقلب ؟ .

إن هناك مواد أخرى تؤثر على هذا الميزان كالأسلحة الذرية والقنابل الهيدروجينية .

ويقال أيضاً : إن سرعة النمو السوفييتى وارتفاع المستويات المعيشية سيجعل الشيوعية أكثر جاذبية وبذلك يضعف صوت الديمقراطية . فالبلدان المتأخرة ستعتقد أن التخطيط الشيوعى وحده هو الذى سيحقق ارتفاعاً فى مستوياتهم المعيشية . غير أن شعوب هذه البلدان لاتستطيع أن تقارن بسهولة بين رخاء روسيا ورخاء الغرب . ومهما انساقت هذه البلدان فى عواطفها فإن مستوى المعيشة فى بريطانيا أو أمريكا لا يمكن أن يتضاءل فى يوم من الأيام بالنسبة لروسيا .

وهناك من يقول : إن استعداد روسيا والغرب لمساعدة البلدان المختلفة يعتمد على مستوى النمو فى كل منهما . وحتى لو صح هذا فلا أصدق أن تباطؤ النمو فى الغرب سيؤدى إلى النتائج السياسية الخطيرة التى يتكهنون بها .

إن اختيار بلد متأخر بين التحالف مع الغرب أو التحالف مع

روسيا لا يخضع للسياسة الاقتصادية بقدر ما يخضع للسياسة الخارجية .

إن الاختيار يخضع للصورة التى رسمتها أفريقية وآسيا لـكل من روسيا والغرب . وفى هذه الحال تصبح سياسة بريطانيا فى قبرص أو كينيا أهم من مقدار المعونة الاقتصادية التى تقدمها .

ليس معنى هذا أننى استنكر المعونة السخية . فالمعونة السخية اتجاه أخلاقى إنسانى . غير أن مقدار المعونه لا يعتمد على نسبة النمو . والكميات الموجودة أقل من المقدر . غير أن وجود نسبة معقولة من النمو شرط من شروط المعونة الكافة . والملاحظ أن النمو فى بلدان الغرب يتم بسرعه .

الاستثمار والادخار والتنظيم

١ — الضغط لتحقيق استثمار كبير :

ان ارتفاع معدل تكوين رأس المال يتطلب ثلاثة شروط : الشرط الأول : توفر باعث قوى للاستثمار عند مديرى المشروعات التجارية ، والشرط الثانى ، هو توفر المبالغ المناسبة لتحويل الاستثمار ، والشرط الثالث هو توفر موارد الثروة المادية أى المدخرات الكافية .

ربما كان عدم توفر أى شرط من هذه الشروط فى مختلف الأزمنة عاملا هاماً يحد من الاستثمار . وفى السنوات الأخيرة كان نقص المدخرات هو الذى يحد — إلى حد ما — من نشاط الاستثمار . ولـكن على الرغم من هذه الحقيقة فإن كبار رجال الأعمال كانوا ينادون بأن الذى يحد

من الاستثمار هو العجز عن التحويل وعدم توفر رأس المال الذى يقدم رجال الأعمال على المخاطرة به وأن هذا يرجع إلى ارتفاع مستوى الضرائب .

وفى سنى ما بين الحرب العالميتين كان السبب فى بطء حركة الاستثمار هو تردد رجال الأعمال فى استثمار أموالهم ، وباستفحال خطر البطالة ازدادت روح التشاؤم تملكا على نفوس رجال الأعمال مما أدى إلى قلة بواعث الاستثمار .

ولكن يمكننا أن ننظر إلى فترة ما بين الحربين على أنها فترة شاذة ويبدو أن المستقبل فى السنوات القادمة يختلف عن هذه الفترة فقد حدث التطور الذى شمل العالم كله إذ ازداد الاستهلاك وقل الادخار مع المضى إلى الأمام فى سبيل تحقيق المساواة كما ازداد نفوذ نقابات العمال وبدأ استقرار ميزانية الدولة بفعل الأساليب الآلية التى تلجأ لها الدولة وازداد معدل نمو سكان العالم وارتفع مستوى الأسعار مما أدى إلى نشاط التجارة بين الدول .

وليس هناك أى دليل على انقلاب هذا الوضع خاصة بعد تعرض الحكومات للضغط من جانب الناخبين ، إذ أن كل حكومة تعمل على محاربة البطالة والقضاء عليها فى أقصر وقت حتى لا يؤخذ عليها التقصير أو الاهمال فتسقط ، فى الانتخابات ، ولا شك فى أن هذا يحفز الحكومة على رفع مستوى العمالة وعلى زيادة الطلب .

وتؤيد تجربة ما بعد الحرب ولا سيما فى الولايات المتحدة الرأى

القائل بأن الاجراءات الخاصة بالمحافظة على مستوى الطلب هى اجراءات عملية وفعاله .

ولا شك فى أن العمالة تترك آثاراً اقتصادية حسنة . وليس السبب فى ذلك هو أن الاستثمار سيزيد عما كان عليه فى حال الركود ولكن لأسباب أخرى عامة . ومن العبث أن نؤمن بأن البطالة تعمل على زيادة الطاقة الانتاجية لأنها تزيد الحوافز على العمل وتضغط نفقات الانتاج فمما لا شك فيه أن خفض النفقات أمر مرغوب فيه ولكن لو حدث هذا إلى درجة انتشار البطالة فلا شك فى أن التوازن سيختل سريعاً .

فمن ناحية العمال نجد أن البطالة تدفعهم إلى البطء فى العمل وتحديد انتاجيتهم أما بالنسبة لأصحاب الأعمال فإننا نجدهم يتجهون إلى سياسة تنويع الانتاج وعدم الاعتماد على انتاج من نوع واحد ولا شك فى أن هذا يقضى على مزايا التخصص والانتاج الكبير مما يؤدى إلى هبوط مستوى الكفاية الانتاجية .

أما فى حال العمالة فإن العمال لا يعملون على تقليل انتاجهم بل إنهم لا يعترضون على استخدام الآلات التى توفر جهود العمال على حين نجد أصحاب الأعمال يميلون إلى زيادة استثماراتهم وإلى عدم الخوف من المخاطرة فى هذا المجال ولا يتبعون سياسات من شأنها الاضرار بالانتاج وتحديد الأسعار لأنهم يريدون تصريف المنتجات .

ولكن هذا التقدير يرجع إلى أسباب اقتصادية واضحة إذ أن القرارات الخاصة بالاستثمار سواء فى القطاع العام أو القطاع الخاص

تقوم على أساس توقعات الطلب والأسعار والأرباح فى المستقبل ، وتتأثر هذه بدورها بمستوى الطلب الجارى والأرباح فى المستقبل وتتأثر هذه بدورها بمستوى الطلب الجارى والأرباح الجارية ولما كانت العمالة تؤدى إلى زيادة معدل الانتاجية وبالتالى إلى زيادة الدخول الخاصة والاستهلاك فلا شك أن هذا سيحفز على زيادة الاستثمار لمواجهة الطلب المتزايد .

وربما أدى استمرار العمالة إلى خوف رجال الأعمال فجأة من احتمال وصول النشاط الاقتصادى إلى القمة التى يبدأ بعدها الهبوط ولكن الحقيقة هى أن هذه النزعة التشاؤمية لم يكن لها أثر يذكر إذ أن العمالة استمرت طيلة فترة ما بعد الحرب مما جعل رجال الأعمال يثقون فى السوق مما أدى إلى ظهور التضخم والمضى فيه . ولا شك أن هذه الثورة التى حدثت فى نفوس رجال الأعمال هى أهم حدث اقتصادى فى جيلنا هذا .

٣ — تهديد التضخم :

إن وجود مدخرات كافية أمر ضرورى لا للنمو الاقتصادى فحسب بل للمحافظة على الاستقرار أيضاً . ولم يكن هذا موفراً قبل الحرب عندما لم يكن الافتقار إلى الاستقرار يؤثر على الادخار بل كان نتيجة للتقلبات الدورية فى الاستثمار وعندما كان استمرار انخفاض مستوى التوظيف حتى فترة الانتعاش من علامات الادخار المتزايد .

ولكن بزوال البطالة اليوم لم تزل ظاهرة الدورة التجارية ، فيحتمل

أن تحدث تقلبات كبيرة فى حركة الاستثمار على الرغم من ارتفاع مستوى التوظيف أثناء الدورة . ولكنى أعتقد أنه لا يحتمل أن تحدث دورات تجارية فى شكلها القديم فى بريطانيا، ولا يرجع هذا إلى نية الحكومات فى مقاومتها فقط بل ازدياد استقرار حركة الاستثمار . ولا نتوقع حدوث دورات تجارية كالدورات السابقة بعد أن أصبحت الحكومة تتولى استثمار أكثر من نصف الاستثمارات الخاصة بالسلع الرأسمالية خاصة وأن استثمارات الحكومة لا تخضع للتغيرات الدورية . بل إن الأمور تطورت فى القطاع الخاص أيضاً بحيث أصبحنا نستبعد قيـــام هذه الدورات .

والواقع أن الدورات التجارية الشديدة فى مجال الاستثمار ترجع أولا إلى القدرة على تأجيل واستئناف ووقف أو زيادة معظم المشروعات الرأسمالية بسهولة وبسرعة ، وثانيا إلى اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار على ضوء التوقعات الدورية القصيرة الأجل .

والواقع أنه لا يحتمل أن يتوفر أى من السببين السابقين وذلك لأن العمليات الانتاجية أصبحت تتوقف على عوامل طويلة الأجل لاتخضع للتوقعات القصيرة الأجل كما أنه أصبح من الصعب وقف الانتاج أو تأجيله أو ما إلى ذلك من الاجراءات التى تسبب الدورات التجارية نظراً لتعقيد العمليات الانتاجية . ولا شك فى أننا لا ننفى حدوث بعض التقلبات كما حدث فى عام ١٩٥٥ غير أنه يستبعد أن تحدث تقلبات شديدة كتلك التقلبات التى كنا نسمع عنها من قبل .

٣ — عرض المدخرات الخاصة :

تتألف المدخرات الخاصة من تلك المدخرات التى تنشأ عن التعاقد: مثل عقود التأمين أوالرهونات المحدودة أو مدخرات المشتغلين بالتجارة ولا شك أن هذه المدخرات قد زادت إلى حد كبير فى بريطانيا ، وعلى الرغم من وجود أسباب كثيرة لتعليل زيادة هذه المدخرات فليس من الممكن تفسير ذلك بشكل قاطع ، والمعروف أن الاغلبية العظمى من الأسر لا تدخر إلا مبالغ ضئيلة إذ أن الادخار الاجمالى يتأثر كثيراً بقرارات الاقلية من أصحاب المدخرات الضخمة .

ولكن على الرغم من التقدم الحديث، فان المدخرات الخاصة لا يمكن أن تحتل مكانها الرئيسى السابق . فزيادة المساواة وقلة عدد أصحاب المشروعات الصغيرة الذين يعتمدون فى التوسع على مدخراتهم الخاصة وازدياد الشعور بالاستقرار . كل هذه العوامل تجعل من العسير زيادة المدخرات الخاصة . فلا شك فى أن المدخرات ستزيد بارتفاع مستوى الدخل ولكن لا يحتمل أن تتغير نسبة المدخرات فى الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحالية .

من الوسائل التى تتخذ لزيادة المدخرات هى العمل على إيجاد التفاوت فى الدخول وخفض الضرائب على أصحاب الدخول الذين يساهمون بالنصيب الأكبر من المدخرات وتخفيض الانفاق الحكومى فى النواحى

الاجتماعية ، غير أن هذه الوسائل ستؤدى إلى إيجاد مشكلات أخرى فضلا عن أنها تتعارض والمبادىء الاشتراكية .

ولعل تشجيع باعث الحيطة والاحتراس من المستقبل من أهم الوسائل التى تشجع على الادخار دون التأثير على المساواة فى الدخول . وربما قلت أهمية هذا الباعث نتيجة لازدياد الشعور بالاستقرار الاجتماعى .

٤ ـــ عرض المدخرات : الصناعات المؤممة :

هناك مصدران آخران للادخار وهما الصناعات المؤممة والميزانية وحتى الآن لم يساهم المصدر الأول بأية مدخرات نظراً لسياسة خفض الاسعار التى تتبعها الحكومات . والمعروف أن الصناعات المؤممة تعمل على الموازنة بين المصروفات والايرادات غير أن هذا الأمر من شأنه أن يقلل الأرباح وبالتالى يخفض الأجور فى هذه الصناعات . ولا شك أن خفض الأجور يؤثر على إنتاجية العامل وعلى الابحاث الفنية .

والواقع أن الأسعار التى تباع بها منتجات الصناعات المؤممة لاتخضع للسوق وعوامل العرض والطلب ، ولذلك تعمل الحكومة فى بريطانيا على مساواة التكاليف بالأسعار ، بغض النظر عن مستوى الأسعار فى السوق . ولاشك أن هذه السياسة تهدف إلى إتاحة السلع لأكبر عدد من الأفراد . ولكن حدث أن خفضت الحكومة أسعار الفحم دون ماسبب ذلك أن سعر البيع كان بعيداً كل البعد عن قيمته فى السوق .

والنتيجة الحتمية لذلك هى هبوط مدخرات القطاع العام فى الصناعة

إلى الحضيض بل إن المدخرات تكون سلبية فى بعض الأحيان . وقد ترتب على ذلك أن أصبح القطاع الخاص والضرائب فى فائض الميزانية هما المصدران الرئيسيان للمدخرات .

ولاشك أنه من الأفضل أن تعمل المصانع المؤممة على تجميع بعض المدخرات ، غير أن هـــذا الإجراء من شأنه أن يجعلها أشبه بالمصانع الخاصة وتبطل الفائدة المرجوة منها . لذلك فإن من الأفضل عدم اتباع سياسة التأميم الآن لأنها ستزيد المشكلة صعوبة حيث أن التأميم سيؤدى إلى حرمان البلاد من مدخرات الشركات ممايزيد عبء الضريبة .

٥ — عرض المدخرات ـ المدخرات الخاصة :

تتخذ مدخرات الحكومة مظهرين : المظهرالأول يمثل نصيب صافى مدخرات الحكومة فى التطور الاقتصادى الطويل الأجل . والمظهر الآخر هو دور سياسة الإنفاق الحكومى فى ضمان الاستقرار .

والواقع أن التطور المعتدل يتطلب مستوى منالمدخرات الحكومية لايختلف كثيراً عن المستوى الحالى على حين يتطلب التطور السريع زيادة نسبة المدخرات الحكومية إلى الدخل القومى . وإذا كنا نريد أن نتفادى زيادة نسبة الضرائب التى تقتطع من الدخل فى حال التطور المعتدل من خفض معدل نمو الإنفـاق الحكومى عن نمو الدخل القومى ، على حين يتطلب التطور السريع خفض سرعة زيادة الإنفـــاق الحكومى عن الدخل القومى .

ولاشك أن رفع مستوى الضرائب يعتبر وسيلة من زيادة المدخرات غير أن المضى فى مستوى الضريبة يسفر عن آثار سيئة ، وقد قال كولين كلارك : إن رفع مستوى الضريبة بحيث تستوعب ٢٥ ٪ من الدخل القومى يسفر عن تضخم خطير ، غير أن هذا الرأى ينطوى على مبالغة إذ أنه من المعروف أن رفع مستوى الضريبة المباشر لابد وأن تكون له آثار سيئة على الإنتاج ، بحيث ينتهى الأمر بإزالة آثار الضريبة المرتفعة وعدم زيادة المدخرات .

مشكلة الربح الخاص

١ — الربح كفائض قيمة يؤدى إلى تزايد رأس المال :

إن مستوى الادخار الكلى المطلوب ، رغم ما قد يحدث فى نطاق المدخرات الشخصية أو الحكومية ، لابد وأن يتطلب أيضاً مستوى عالياً لمدخرات الأعمال التجارية ، وبالتالى للأرباح العالية فى الصناعة الخاصة والعامة . وهذا يعتبر بمثابة شرط أولى للنمو السريع ، ليس لمجرد فائدتها بالنسبة للمدخرات بل أيضاً كحافز للصناعة لكى تمتد وتتوسع فى نطاقها وكمصدر لرأس مال جـــديد . وطالما كنا نحتفظ بقطاع خاص فإن الاشتراكيين سيرحبون بطبيعة الحال بتجميع الربح الخاص .

وطبيعى أن يؤدى هذا إلى انبثـــاق مشكلة سياسية حادة . لا لأن الأرباح العالية تلق قبولا من الشعب ، بل كان ذلك منذ الأيام

الأولى للحركة العمالية التى عارضت هذا الاتجاه بشدة ، ومجرد تشجيع أية حكومة عمالية لذلك يعد خيانة عظمى للمبادىء التى قامت عليها الاشتراكية. وهكذا فإن مشكلة الربح تعد محنة اقتصادية تواجه الديمقراطية الاشتراكية المعاصرة ، ومحاولات علاجها ستحدث حركات عنيفة فى اليسار .

وقد قال كارل ماركس : إن التناقض الداخلى للرأسمالية إنما هو الميل لتكديس الربح بصورة واضحة . على حين أن التناقض الداخلى للديمقراطية الاشتراكية ، قد يكون رفضها فى الظروف غير الثابتة ، الاعتراف بالحاجه إلى مثل هذا التكديس .

واعتراضات الاشتراكية على الربح الخاص بأنه يؤدى إلى « سوء توزيع » الموارد ، أو أنه يعطل الحوافز التى قد سبقت مناقشاتها فى الفصول السابقه . ولكن نقتصر هنا على تبيان الدور الاقتصادى الذى يلعبه الربح بصفة كونه فائضاً يؤدى إلى تكديس رأس المال .

بيد أنه حتى هذا الدور لم يأخذ به الاشتراكيون فى الماضى فى معظم الأحيان . ذلك أن دور الربح كعامل فى تكديس رأس المال ، يتشابك ومفهوم ماركس عن الربح كمظهر للاستغلال . ففى نظرية ماركس ، كما هو معروف ، « يضطر » العامل إلى العمل ساعات أطول مما يتطلبه انتاج السلع اللازمة لاشباع حاجات المعيشة ، بمعنى أن العامل يشتغل لانتاج تفوق قيمته الأجر الذى يحصل عليه .

وفائض القيمة هذا الذى كان مفروضاً أن يذهب إلى العمال ، إنما

يذهب إلى أصحاب رءوس الأموال الذين يمتلكون وسائل الانتاج . وهذا الفائض الذى يأخذ شكل ربح هو الذى يؤدى إلى الاستغلال .

ولكن الواقع ، هو أن ظهور فائض القيمة ، أو الربح ، لا يعتمد مطلقاً على ظروف الانتاج الرأسمالى . فهو قد يحدث فى أى مجتمع ، مهما يكن من شخصية من يمتلك وسائل الانتاج ، حيث يتوفر واحد أو اثنين من الظروف .

أولها أن يكون الاقتصاد ديناميكيا متطوراً وليس جامداً . فالنمو الاقتصادى يعتمد على تخصيص جزء من الإيراد للتوسع أو لتحسين أدوات الإنتاج ، بمعنى أنه يتطلب تقليل فائض القيمة واستخدامه كرأس مال للاستثمار : وعلى ذلك فإن تخفيض فائض القيمة هو إجراء تمهيدى للنمو الاقتصادى . وهذا ينطبق على الدولة الشيوعية أو الدولة الرأسمالية والبلد الذى قد يشذ عن ذلك هو الذى وقف نمو سكانه عند حد معين ، وارتضى مستوى معيشة ثابتا وتجمدت معارفه العلمية ولم يأخذ بأى تحديد فى الأساليب الفنية .

ولكن الواقع ، أنه حتى فى مجتمع جامد غير متطور كهذا ستكون هناك حاجة إلى بعض فائض القيمة ، لتمويل الأدوات السياسية والعسكرية والإدارية فى الدولة .

وعلى ضوء ماشرحناه من كون فائض القيمة أو الربح ، شيئا لا غنى عنه ، فلن يكون هناك معنى لاعتراض الاشتراكيين عليه من ناحية المبدأ — هذا هو الاتجاه الذى سار فيه اتجاه حكام السوفيت ، الذين

ربما استخلصوا من رعاياهم أكبر قدر من فائض القيمة بدرجة لم يذهب إليها أى حاكم على مر العصور . وماركس لم يضع فى اعتباره إطلاقاً ، امكان حدوث الاستغلال فى مجتمع اشتراكى ، فقد افترض أن الانتقال إلى الاشتراكية لا يكون إلا بعد أن يتم الرأسمالى « وظيفته التقليدية » فى تنمية نظام الانتاج إلى الدرجة التى يصل فيها هذا النمو إلى منتهاه بدون لزوم .

غير أنه من غير المحتمل تحقق هذا الافتراض ، وفى روسيا الشيوعية لم يقتصر الأمر على استخدام الجانب الأكبر من فائض القيمة فى زيادة الإنتاج الحربى والتوسع فى الجهاز البيروقراطى ، بل أيضاً لتجميع الربح وتكوين رأس مال من أجل سياسة اقتصادية مركزية .ووصلت الحكومة السوفيتية فى استثماراتها إلى درجة تجاوزت حد الاستغلال وأثارت بذلك موجة من المعاناة والآلام بين صفوف الطبقات العاملة لم يحدث لها مثيل حتى خلال الثورات الصناعية فى الغرب . ولكن رغم الاستياء الذى يسببه هذا الاهتمام البالغ من جانب روسيا السوفيتية على حساب القيم والحرية الإنسانية ، فان خلق رأس المال فى الحقيقة يجب أن يكون الباعث الأول للنشاط الاقتصادى فى أى اقتصاد نام . وهذا يستلزم خلق فائض القيمة وبالتالى تجميع الربح .

٢ — فرض الضرائب على الأرباح ، والبواعث

من الانتقادات التى توجه إلى سياسة فرض ضرائب على الأرباح العالية قد يضعف الباعث للاستثمار مما يؤدى إلى عدم تمكن الاستثمار

الخاص من أن يلعب دوره كاملا . غير أن هذا العامل (عدم توفر الرغبة فى الاستثمار) لم يكن هو الذى حد من الاستثمارات فى فترة ما بعد الحرب ، بل كان ذلك نتيجة الافتقار للموارد الطبيعية فى صناعات السلع الانتاجية . فالصناعة فى مجموعها كانت تود التوسع فى الاستثمار بدرجة أكبر من امكانياتها المتاحة فى الواقع .

وهكذا فإن أى تخفيض فى الضرائب ، حتى لو حقق الغرض منه وهو إثارة باعث الاستثمار ، لم تكن لتزيد مدى خلق رأس المال ، بل كان من شأنه أن يزيد ضغط التضخم وايقاع العبء على الصناعات البنائية الهندسية . وكان يمكن أن يزداد الاستثمار لو أجرى هذا التخفيض فى نواح أخرى مباشرة (كالتصدير والدفاع) أو لو ضوعفت الادخارات .

وعلى أية حال فإن فترة ما بعد الحرب تعتبر فترة استثنائية ، نظراً لما تخللها من قلة الطلب والتضخم الذى سببته الحرب الكورية ، ولكننا الآن وقد دخلنا مرحلة « طبيعية » فلم يعد العامل الرئيسى هو الموارد الطبيعية، بل هناك بواعث الاقبال على المشروعات التجارية القائمة على توقع الربح فى اقصر وقت .

هذا إلى جانب أن الضرائب على الأرباح انما هى ضريبة نسبية وليست تصاعدية ، والمعروف أن الضريبة النسبية ليس لها سوى أثر ضئيل على البواعث .

ويقال أحياناً إن الاتجاه المعادى للأنصبة العالية يؤثر بطريقة ما ، فى البواعث الشخصية لكبار رجال الأعمال، ولكن ليس هناك دليل واضح

على ذلك ، طالما أن معظمهم لا يمتلك سوى جزء محدود من الأعمال التى يديرونها . فليس من المعقول عند ئذ أن يكون الدافع الأول لرغبتهم فى مضاعفة الأرباح هو زيادة أنصبتهم،أو أنهم يفقدون اهتمامهم بالتوسع فى نطاق الأعمال ، إذا ما قلت تلك الأنصبة ، فهذا الافتراض يناقض واقع كبار رجال الأعمال فى أنهم يحملون عبء المسئولية ليس فقط إزاء حملة الأسهم بل كذلك تجاه العمال والمستهلكين وأنهم لا يحبذون أية محاولة تؤدى إلى عدم التوازن بين الثلاثة .

إذن فما هو الباعث الذى قد يدفع رجل الأعمال الحديث إلى مضاعفة الأرباح ؟

إنه قد يقوم على ذلك أحياناً لمضاعفة مكافأته الشخصيه إذا كان مرتبه يشمل عنصر المكافأة ، ولكنه يفعل ذلك نتيجة مزيج من البواعث النفسانية والاجتماعية . فهو يميل إلى أن يتوافق مع المؤسسة التى يعمل لديها والتى تعتبر بالنسبة إليه كياناً وشخصية تختلف تماماً عن كيان حملة الأسهم ، وليس الولاء وحده للمؤسسة بل جميع البواعث الشخصية ، كالاعتزاز بالمهنة والرغبة فى تبوأ مكانة بارزة فى ميدان الأعمال وتحقيق الذات . . ،تجد متنفساً لها وتجاوباً فى الايراد العالى والنمو السريع وبالتالى فى الأرباح العالية وذلك هو المنبع التقليدى لارتفاع شأن الأعمال الحرة وازدياد مكانتها ونفوذها .

وعلى العموم . فانى أرى أن الضغط الاجتماعى والاقتصادى على التوسع والامتداد وهو ما أشرنا إليه فى الفصل السابق ، قد أصبح أقوى من الجدل الذي أثير حول مدى الكفاية الجدية لرأس المال ، وأنه ما لم

يحدث تغير مفاجىء فى الجو الاقتصادى (والسياسى) فانى لا أتوقع أن يتم فرض القيود الأساسيه على الاستثمار حتى فى مستوى الضرائب الحالى من جانب البواعث فى ميدان الأعمال .

وبوسع الحكومات أن تشجع الاستثمار عن طريق زيادة المبالغ المخصصة للاستثمارات وبذلك تحول دون أى هبوط فى حصيلة الضرائب على الأرباح أو زيادة فى الأنصبة الموزعة برفع معدلات ضريبة الأرباح فى الوقت نفسه وهذا بمثابة سلاح احتياطى سيكون له فعالية اذاما عجزت الصناعة عن توفير الحافز لتكوين رءوس الأموال .

٣ ــ الشركات الجديدة أو الصغيرة

رغم أن الصناعة فى مجموعها تتمتع بموارد مالية كافية تحت تصرفها ، فليس الأمر كذلك بالنسبة لجميع أنواع المؤسسات مثال ذلك الشركات الصغيرة أو الجديدة التى تحاول التوسع . والتى يقترح البعض اخضاعها ضرائب ، عالية . وهذه المشروعات سبق أن وجهت اليها ضربة عنيفة نتيجة تغير نظام المدخرات الشخصية وهو التحويل من المستثمر ذى الأموال الوفيرة الذى يرغب فى تجربة حظه ، الى المدخر الصغير أو المتوسط الذى يتطلع إلى منفذ سليم مضمون لأمواله .

وعلاوة على هذا ، فان الضربـــة الأشد التى وجهت لمثل هذه المشروعات كانت كالضرائب العالية ، فكلما زاد مقدار الضريبة كلما قلت الفرص فى امكان تمويل التوسع من الأرباح المكتسبة ، ازدادت الحاجة الى تمويل خارجى ، ولكن يلاحظ بالنسبة للتمويل الخارجى أن الشركة

الكبيرة لها ميزة على الشركة الصغيرة فهى تقدم ضمانا أفضل ، ويمكنها بسهولة اكثر الحصول على توصيات وضمانات البنوك ، كما أن بوسعها الحصول على رءوس أموال بشروط سخية ولآجال طويلة دون أن تلقى معارضة أو صعوبة من جانب حملة الأسهم ، وحتى اذا ولت وجهها شطر السوق فان هذا يكون بأقل نفقة أو تضحية على حين كانت الشركة الصغيرة على العكس من ذلك فهى لا تحصل على القروض الا بشق الأنفس وببذل الكثير من الجهد ، كما لابد لها فى ذلك من الاعتماد على الأرباح التى تحتفظ بها ، فتأتى بعد ذلك ضريبة الأرباح لتقضى على كل أثر لمزيتها .

ويقال عندئذ : ان الاستثمار فى هذه الحال سيتجه الى التركز فى شركات كبيرة قائمة بموارد سائلة متوفرة ومركز قوى يتيح لها التعامل والاقتراض على نطاق واسع . ومن شأن هذا بطبيعة الحال أن يؤدى إلى تشجيع الاحتكار فى الوقت الذى يسد الطريق أمام الشركات الصغيرة النامية والراغبة فى التوسع، والتى يعتبر نموها أمراحيويا للتقدم الاقتصادى.

ولكن رغم ما يبدو من صحة هذه الحقائق ، فانى أعتقد أن هناك بعض المبالغة فى ابراز تلك الآثار السيئة . فما مدى خطورة هذه الآثار؟

الأثر الأول : هو القول بأن تشجيع الشركات الكبيرة على النمو يعتبر بمثابة تشجيع للاحتكار . والرد على ذلك هو أن توسيع النطاق لن يؤدى إلى الاحتكار الا اذا ظل حجم السوق ثابتا دون تغير . غير أن سوق معظم المنتجات يتسع ويمتد جنبا إلى جنب مع الارتفاع العام فى الايرادات والدخول ، هذا إلى أن الأسواق الجديدة تظهر بصفة مستمرة باطراد اكتشاف منتجات جديدة وتكوين أذواق جديدة .

حقيقة إن فرض ضرائب ثقيلة على الشركة الصغيرة اليافعة قد يفسد الأمور ، ويزيد من قوة احتكار الشركات الضخمة فى كل صناعة . ولكن حتى هذا ليس مؤكدا تماما .

فان التحدى التنافسى لهؤلاء العمالقة لا يأتى من جانب الشركات الصغيرة أو الجديدة ، بل يأتى غالبا من الشركات الكبيرة فى الصناعة نفسها ، وهذا يعد مجرد شبه احتكار أو احتكار جزئى بين عدد محدود من المتنافسين فى المستوى نفسه لهم الصفات نفسها ورغم ندرة حدوث هذا النوع من الاحتكار فإنه قد يأخذ مظهراً حاداً عنيفا كما هو حادث فى صناعة السيارات فى الولايات المتحدة الامريكية .

ثم إنه قد يأتى أيضاً من جانب الواردات أو إجراء حكومى ضد الترنست أو من تطوير وتنمية منتجات جديدة .

ولذلك لا بد لنا من ان نميز بين تشجيع الحجم وتشجيع الاحتكار .

فتشجيع الحجم ليس له دائما أثر سىء على التقدم الاقتصادى خاصة فى الصناعات المتقدمة فنيا التى يعتمد عليها مستقبلنا الصناعى أساسا ، فمثل هذا التقدم يحتاج غالبا إلى مدى معين من رأس المال والاستثمار ، واتفاق على البحث العلمى والفنى الذى لا غنى عنه بجانب الموارد . وهذا لا يعنى أن الشركات الصغيرة والجديدة لن تتاح لها الفرصة أبداً للتقدم أو الكفاية فكل ما هنالك هو أن نظام الضرائب الذى يتلاءم مع الشركات الكبيرة ، ليس من الضرورى أن يكون له أثر سىء على التقدم الاقتصادى .

حقيقة هناك بعض الحالات ، فى ظل أية سياسة ، حيث يكون لمثل هذا النظام آثار سيئة ، وهى التى نجد الأرباح المكتسبة فيها مجتمعة ومكدسة ولكنها لا تستثمر فى أرصدة فيزيقية جديدة بل فى أرصدة محدودة الفائدة . ونظرية «المدينة» وهى العلاج الامثل فى مثل هذه الحالات، كما أنها أسهل فى حال اختلاف نظام الضرائب إذا دفعت تلك الأرباح على شكل أنصبة كبيرة ، تولى وجهها عندئذ مرة أخرى شطر سوق استثمار رائجة ، إلى شركات أكثر كفاية فى حاجة إلى رءوس أموال .

ولكن لاشك فى أن هذا الباعث على تكديس المال هو أقل شيوعا من الرغبة فى التوزيع دون حاجة إلى تمويل خارجى ، وهو لايزال أقل شيوعا فى الجو الحالى الذى يسوده الميل إلى التوسع والامتداد ، عن جو سنى ما بين الحربين الذى اتسم بطابع الحرص والتفاؤل . . وبالطبع ليس بالامكان تغيير النظام الكلى للضرائب من أجل حالات استثنائية قليلة .

ولكن لا نشك فى أن هناك دوراً أمام الشركات الصغيرة يمكنها أن تلعبه ، ولابد من اتاحة الفرصة لها لذلك وأكثر من هذا ، فإن ازدياد الأهمية الاقتصادية النسبية للشركة العامة الضخمة يجب أن يقابله اهتمام أكبر للشركات الصغيرة على أسس اجتماعية واضحة ولا مندوحة من قيام صعوبات فى وجهها بالنسبة للتمويل الجديد . . ولكن ليس معنى ذلك أن نخفض الضرائب أو نشجع الأنصبة العالية فى الصناعة فى

مجموعها ، وعليه فإنه يتحتم علينا عندئذ أن نحكم الرقابة والاشراف على سياسات التوزيع فى الشركات العامة ، مع اتخاذ اجراءات خاصة لمساعدة الشركات الصغيرة

٤ ـ الاشتراكيون فى موقف الاختيار :

ختام القول أن تلك الآثار السيئة التى يزعم أنها تلحق بالضريبة العالية على المؤسسات كان مبالغاً فيها فى الماضى ، هذا إلى أن الاجراءات الوقائية سرعان ما تتخذ فى حال ما إذا ما شكلت خطراً فى المستقبل .

وهكذا فيمكننا أن نختار بين هذا وبين طرق أخرى لمنع حملة الأسهم من أن يشاركوا فى الأرباح العالية التى ترتبط بالضرورة بالنمو السريع .

وهناك طريقتان أخريان يمكن الأخذ بهما : الأولى هى تمويل كل أو جزء من الضريبة المفروضة على حملة الأسهم من الضريبة الموحدة (أو العامة) إلى الضريبة الشخصية .

أما الثانية فهى التحديد النسبى للأنصبة .

ومهما يكن من تباين تلك الطرق ، فليس هناك بعد ما ينبىء عن عدم استطاعتنا الأخذ باقتصاد مختلط يتسم بدرجة عالية من التشغيل ومعدل مرتفع للنمو دون أن يثرى حامل الأسهم ثراء مطرداً على حساب بقية الجماعة .

حقيقة أن بعض الاقتصاديين اليساريين ، قد لا يقبلون هذا الاتجاه ،

والمحاولة فى مجموعها لا تعدو أن تكون مجرد تجربة . ولكن الاهتمام والنظر إلى الخبرات التى تجمعت لدى البلاد الأخرى ، سيؤدى إلى الاقتناع بعدم وجود مصدر نادر لا مثيل له لرأسمال صناعى جديد ، أو مركز مرموق يحتاج حامل الأسهم إلى أن يشغله ، أو مستوى فذ لدخول الملكية لا بد منه لنمو رأس المال . فكل هذه يمكن أن تنضج بفضل عوامل اجتماعية وثقافية وتاريخية .

وهذه هى مهمة حزب العمال والتى أعتقد شخصياً أن سيقوم بها نظراً للمزايا العملية العظيمة للاقتصاد المختلط ، وتكييف هذه الاتجاهات وايجاد توافق بينها من شأنه أن يؤدى — بالضرورة — إلى نجاح التجربة .

تحديد الأجور

١ — الأجور ومرونه العمل :

يحبذ كثير من الاشتراكيين وجود تخطيط حكومى مفصل للأجور ، والغالبيه لا ترضيها طريقة المساومه الحاليه ، والواقع أن تحديد الأجور مسأله عويصه لأن الأجر يقوم بوظائف متعددة فهو يحدد دخل العامل ومن ثم يرتبط بمسأله التوزيع . كما أن له وظيفه اقتصاديه ، وهو يتحكم أيضاً فى تكاليف الانتاج . وهكذا يتطلب تحديد الأجر ايجاد توازن بين اعتبارات متعارضه .

والملاحظ أن سياسة الأجور أثرت على توزيع العمل بصورة كبيرة

ويقال : إن طابع المساواة الجماعية يؤدى إلى نظام صارم الأجور — فكل نقابة عمالية تحدد مطالبها دون النظر إلى النقابات الأخرى أو لصالح الأمة .. والمعروف أن التشغيل الكامل يتطلب مرونة فى العمل ومعنى هذا أن تتغير الأجور . . فالأجور تخضع لوطأة العرض والطلب ولقد كان من الممكن فى الماضى رفع أجور العامل دون أن يسىء ذلك إلى المستهلك . . ودون أن تقل المبيعات . . غير أن الوضع قد تغير اليوم فقد يؤدى رفع الأجور إلى انهيار المبيعات .

وفى اقتصاديات التنافس . . خاصة فى الاقتصاديات التى تعتمد على التصوير ، مثلنا ، نجد أن التغير فى طلب العمال يتطلب نسبة من المرونة حتى مع وجود تشغيل كامل وعدم بطالة .

إن الحاجة ماسة إلى هذه المرونة .

٢ — الأجور والتضخم فى الأسعار :

وإلى جانب الخوف من المساومة فى الأجور كان هناك خوف من أن تؤدى المساومة إلى ارتفاع الأجور كلما ارتفعت الأسعار . . وهكذا بصورة مستمرة . . وسيؤدى تضخم الأجور إلى الاضرار بالصادرات ووضع الذين يتقاضون رواتب ثابتة ، كما يهدد الاستقرار الاجتماعى بصورة عامة وهكذا يتعارض التشغيل الكامل والمساومة الحرة على الأجور ، ونحن نجافى المنطق ونخرج على الواقع عندما نضع تخطيطاً لجميع قطاعات الاقتصاد ثم نترك الأجور دون تحديد .

لقد انتشر هذا الرأى ، فى يوم من الأيام معظم رجال الاقتصاد وغالبية مفكرى الجناح الأيسر. فلقد قال رجال الجناح الأيسر إن الاقتصاد الديمقراطى الاشتراكى لا يمكن أن ينجح إذا تركناه تحت رحمة المساومة فى الأجور ، تلك المساومة التى تتسم بعدم التناسق . وذكر مستركرو سمان أعدم التحكم فى الأرباح والأجور والمرتبات يؤدى إلى كساد .

وانتهى الجميع إلى أنه من الضرورى وجود سياسة قوية للأجور .

غير أن البعض نسى أن زيادة كمية الإنتاج تسمح برفع الأجور دون حاجة إلى رفع الأسعار .. ونسى أن هناك بلداناً أخرى تتمتع بتشغيل كامل وأجور مرتفعة فى الوقت نفسه .

اقتصاديات التأميم

١ - مقـــدمة :

أصبح التأميم فى العقد الرابع من القرن العشرين ذا أهمية بالغة بالنسبة لحزب العمال . . فالتأميم أمر مرغوب فيه لأســـباب خاصة بصناعات معينة من ناحية العقارات ، ولأسباب عامة متعلقة بجميع الصناعات من ناحية أخرى أى للإشراف على استخدام العقارات ، ذلك أنه من المعتقد أن الاشتراكية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالملكية العامة لجميع العقارات (الضخمة) . والأسـباب الخاصة التى تحدد نظام تأميم الصناعات هى :

أولا — المنفعة العامة :

هناك صناعات معينة تؤدى خدمات رئيسية تتميز إما بأن حجم المصنع كبير جداً بالنسبة للسوق (كالكهرباء والغاز) أو أن نظام التوزيع (عن طريق الأنابيب والسلكى واللاسلكى والسكك الحديد والخطوط وغيرها تحتاج إلى نفقات باهظة للغاية ، وستتمخض أية مضاعفة لمثل هذه المعدات الإنتاجية أو الخاصة بالتوزيع إلى تبذير واضح فى التفاوت وستؤدى إلى عدم الانتفاع بالأرصدة المنافسة . . ومن ثم فقد ساد الاعتقاد منذ وقت طويل بأن مثل هذه الصناعات المخصصة للمنفعة العامة لا تصلح للمنافسة ، وأن الاحتكار (سواء أكان على نطاق محلى أو قومى)

لابد من الموافقة عليه ، غير أن جميع الحكومات قد تمسكت بخطوة ضد أي استغلال محتمل بالإشراف على مثل هذه الاحتكارات ، وإن مبدأ التنظيم العام التقليدى قد تطور إلى الحد الذى بدت عنده الملكية العامة الكاملة حلا مشابهاً وأقرب إلى المنطق .

ثانياً — الاحتكار :

بينما كان من المسلم به أن الاتحادات الصناعية قد تتعرض للتصدع بصدور تشريع مناسب انبرى فريق يقول : إن احتكارات شركة واحدة كبيرة تبررها عادة عوامل اقتصادية فنية تضر بصالح المستهلك لن تقوم لها قائمة إذا تعرضت للمنافسة الإجبارية ، وطالما أنه قد ظهر لمعظم الاقتصاديين وكذا الاشتراكيين أن الاحتكار الخاص يشكل حتما تهديداً بالاستغلال (السياسى والاجتماعى إن لم يكن الاقتصادى) فإن الحل الطبيعى ـ كما يبدو ـ يتمثل فى إحلال الاحتكار العام محل الاحتكار الخاص عن طريق التأميم .

ثالثاً — الصناعة الأساسية :

هناك سلع معينة تقوم بإنتاجها صناعات أخرى مختلفة على نطاق واسع يعتمد عليها رخاء المجتمع لدرجة كبيرة جداً . . ولذلك فإن أى انهيار أو انخفاض فى إنتاجها ، وكذا فى مستوى محصولها وأسعارها بوجه عام يعتبر أمراً يمس الجمهور على الخصوص لدرجة تتطلب الأخذ بهذا الحل وهو خضوعها للملكية العامة .

وهذه الأسباب الثلاثة تتعلق كلها بالبنيان الأساسى للصناعة ، أو لوضعها الاستراتيجى فى الاقتصاد — أى لخصال معينة لا يمكن تجاهلها مما تجعلها مرشحة لاحتكار الدولة لها .

وأخيراً — التخطيط :

وهذا هو السبب من الناحية العامة مبنى على الاعتقاد بأن دافع الربح والمصلحة القومية لابد وأن يكونا دائماً فى صراع . وهذا ينطبق بصفة خاصة على الصناعات الأساسية للاستثمار على نطاق واسع . ومثل هذه الصناعات مدفوعة باعتبارات ترمى إلى الحد الأعلى للربح . وينطبق أيضاً على تلك الصناعات التى من المحتمل كثيراً أن تتعارض فيها المصلحة العامة مع الخاصة . . ولاسيما عندما تعرض للمناقشة موضوعات مثل إنشاء مصنع جديد أو بإغلاق مصنع قديم .

وبالإضافة إلى هذه الأسباب الاقتصادية لتأميم صناعات معينة فهناك أيضاً أسباب اجتماعية أوسع نطاقاً (وأعرق قدماً) تدعو إلى الملكية العامة لجميع الصناعات الرئيسية بصرف النظر عن النظام الذى يتبع الاستيلاء عليها .

أولا : اعتقاد بعض الاشتراكيين أن دافع الربح هذا خطأ أخلاق ويمكن محوه بالتأميم .

وثانياً : ساد الاعتقاد بأننا لانستطيع إنشاء علاقات عمـــل طيبة يسودها التآلف وخلق ديمقراطية صناعية إلا فى ظل الملكية العامة .

وثالثاً : هناك من يفترض أن المساواة تتطلب زوال الدخول الخاصة من الملكية الأمر الذى يتطلب بدوره نزع ملكية الرأسمالى . وهذا يحدث أصلا كما ساد الاعتقاد أوتوماتيكياً بانتقال الملكية .

ولكن حدث أخيراً أن أدرك أن المصادرة الكاملة للملكية الخاصة عن طريق التأميم لا تتم عن عـــدل أو كياسة ، وأن لابد من دفع تعويض معقول .

وإذا بحثنا أى الصناعات التى يجب تأميمها فإننا سنجد أن هذه الأسباب تشير إلى الاتجاه نفسه ، وهذا الاتجـاه سيوصلنا إلى أضخم الصناعات . وفى الحقيقة مثل هذه الصـناعات إما أن تـكون للمنفعة العامة (كالغاز والكهرباء والسكك الحديدية) أو احتكارات ذات تأثير فعال (كالفحم والحديد) أو صناعات أساسية (كالفحم والنقل والصلب والكهرباء) أو صناعات ـ هى ـ فى حاجة إلى رؤوس أموال ضخمة (كالكهرباء والصلب والنقل) أو تلك الصناعات التى تخضع لعلاقات عمل سيئة للغاية (كالفحم) .

وهناك صناعات أقل أهمية أضيفت للقائمة لأسباب خاصة نشأت بعد الحرب (مثل شراء القطن الخـام ، والطيران المدنى ، والكابلات واللاسلكى) ، وبدا بوضوح أن قائمة الصـناعات التى وضعت بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٠ كانت مبنية على هذه الأسباب المختلفة ، وفى الواقع لاقت هذه القائمة القبول من قبل الرأى العام لدرجة أن الجزء الأكبر يخضع للملكيه العامه حتى بعـــد عدة سنوات من حكم المحافظين .

٢ ــ قواعد وشروط التأميم الناجح :

لن تتحقق الاشتراكية كثيراً ، سواء نظر إليها من زاوية اجتماعية أم أخلاقية أم اقتصادية بتأميم صناعة الطائرات ، ولا يحتاج رفع مستوى معيشة طبقة العمال إلى حد أعلى أو تبادل استطلاع الآراء بصورة أكثر فعالية ، أو علاقات عمل أفضل ، أو درجة أعلى من التعاون ، أو مساواة اجتماعية واقتصادية على نطاق أوسع ، لا يحتاج شيء من هذا القبيل ــ الآن وبصفة أساسية ــ أي تغيير جوهرى وعلى نطاق كبير فى الملكية لتحقيقه .

وهذا الادراك التدريجى ورغم أنه ما زال فى أغلب الأحوال (لا شعوريا) لتلك الحقيقة قدادى إلى حدوث رد فعل ضد جعل احتكار الدولة المظهر الرئيسى للسياسة العمالية .

إننا لا نستطيع أن نتجاهل هذه الحقيقة ، وهى أن الاتحادات العامة لم تحقق كل ما كان يامله الاشتراكيون من الصناعات المؤممة ،

ومن المحتمل ، فى هذا الموقف الجديد ، أن تتركز معظم آراء الاشتراكيين على نقطتين :

النقطة الأولى . هى أنه لا بد من أن تثبت اقتراحات خاضعة بالتأميم صلاحيتها لتقدم اقتصادى ولذلك فلا بد من أن يتسم الاقدام على مثل هذه الخطوة بالحذر والدقة وحسن الاختيار ، ولا يتركز على الصناعات التالية فى حجمها ، أو على تلك التى يحدث أن تكون أمام انظار الجمهور ،

بل يرتكز على تلك الصناعات التى يمكن أن تؤدى إلى تقدم اقتصادى جوهرى .

والنقطة الثانية وهى أنه ينبغى — فى ضوء هذه المساوىء الواضحة لاحتكار الدولة، خارج نطاق المنفعة العامة — ألا تتمثل الطريقة الواجب اتباعها فى الاستيلاء على الشركات الفردية تاركة الشركات الأخرى فى أيد خاصة ، أو إنشاء مصانع جديدة تمتلكها الحكومة لمنافسة الشركات الخاصة القائمة ، وهذا هو ما يسمى بالاتجاه نحو « المشروعات المنافسة ».

وقد ينجم التقدم الاقتصادى من الملكية العامة حيث تكون الصناعة القائمة لا تسير على الوجه المرضى بشكل واضح ، وحيث لا تسمح المنافسة أو لا تستطيع أن تؤدى إلى تقدم ، وحيث لا يستطيع الإشراف الفعلى المباشر أو الإشراف المالى معالجة الموقف وحيث لن تؤدى الملكية الخاصة إلى مساوىء واضحة خاصة بها ، ويمكن تحقيق الشروط الثلاثة الأولى حيثما تفشل الصناعة (كصناعة الصلب) بوضوح فى التوسع لتلبية الاحتياجات القومية .

ولا شك أن أصدق مثل من الناحية العملية على أن الاجراء الذى تتخذه الدولة فى مجال تشكل فيه المخاطر عبئاً ثقيلا بالنسبة للمؤسسة الخاصة ، يتمثل فى الطاقة الذرية ، وهذا مثل بين للاقدام والكفاية وركوب المخاطر وغيرها من الصفات التى لا تتميز بها إلا الدولة .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن لا تسير بالطريقة المرجوة فمثلا لا يرضى كثير من الناس عما تقوم به السكك الحديدية ، كما أن لجنة فليك قد وجدت

كثيراً مايستحق النقد فى البنيان الإدارى لصناعة الفحم ، ومع ذلك . فإن هناك صناعات خاصة كثيرة أقل كفاية .

وليس لدى أية نية لوضع قائمة مفصلة للصناعات التى قد يحدث فيها مثل هذا التقدم . تاركا هذه المهمة للخبراء فى الصناعة ، غير أن هناك حقيقة هامة . هى أن جميع التوصيات التى وردت فى تقرير لجنة الانجلو ـــ أمريكيه عن الانتاج دارت حول صناعة أدوات الالآت ، وأشارت إلى الحاجة إلى التدخل العام على الأسس التى اقترحت سابقاً .

وأشار التقرير إلى أن الاحتكار الذى يتسم بالكفاية أفضل كثيراً للبلاد من الصناعة المنافسة التى لاتتسم بالكفايه ،كما أشار إلى أن الأمر يحتاج فى روسيا وألمانيا إلى دكتاتور وفى الولايات المتحدة إلى ضغط عددقليل من المنتفعين ذوى النفوذ لغرض إنتاج أحسن فى صناعة أدوات الآلات لتلك البلدان ، وهذا يبدو كتبرير واضح لتدخل الدولة فى حال فشل الصناعات المنافسة فى تكييف نفسها فى بنيان أكثر كفايه بشكل ملموس .

وعلى أية حال ، فمهما كانت الصناعات التى سنختارها ينبغى علينا الآن أن نفضل الاتجاه نحو « المشروعات العامة المنافسة » رغم أنه ستكون هناك حالات (مثل الصاب) لن يناسبها إلا احتكار الدولة .

حقيقةأن هناك بعض الصعاب التى تعترض الاتجاه نحو شكل المشروعات العامة المنافسة ، غير أنى أترك المناقشة المفصلة حول الأشكال المناسبة حتى نبحث موضوعاً آخر يثير الاهتمام وهو التأميم العاجل على نطاق واسع .

أشكال الملكية العامة

١ ـ التأميم والمساواة

يدور هذا الموضوع حول توزيع الثروة وعلى ذلك فهو يعتبر إعادة للحجة التدعمة التى تؤيد الملكية العامة والتى يعود عهدها إلى ما قبل ماركس وهو ـ على وجه التحديد ـ طريقة استخدام دخل ممتلكات صاحب رأس المال ، وذلك يعتمد على :

(ا) الفرق بين ما تدره السندات وما تدره الأسهم .

(ب) إن التأميم يمنع ارتفاع أرباح الأسهم وكذلك قيمة الأسهم .

(ج) وكذلك المستوى المنخفض للمرتبات فى القطاع العام .

ومن المسلم به : أن التأميم لم يكن له أثر كبير على المساواة كذلك لم يكن هناك تحول كبير فيما يتعلق بالمدخرات الحديدة ، وأرباح رأس المال . فعندما تم التأميم حرمت الصناعات من تحقيق أرباح كبيرة وبدلا من ذلك كان لابد من تغطيه مشروعاتها الكبرى عن طريق الاقتراض من أصحاب رءوس الأموال الخاصة فى السوق . على حين أن الملاك السابقين قبل التأميم ما كان فى إمكانهم أن يتنازلوا عن الأرباح الطائلة . ففى حال الغاز والكهرباء كانت الأسعار عرضة للتنظيم ، وفى حال السكك الحديدية لم يحتق أصحابها خسارة كبيرة . أما فى حال الصلب فقد أهمل الملاك الأرباح الطائلة .

ومن الواضح أن مجموعة الصناعات التالية إذا جاء ترتيبها حسب الحجم (الصناعات الكيماوية — الصناعات المعدنية والصناعات الهندسية) نحقق أرباحا أكثر من سابقتها — ومع الاستثمار الكامل والنمو السريع الزيادة السنوية فى قيمة رأس المال المستثمر فى الصناعة أكبر مما كانت فى الماضى. وتحت هذه الظروف ستكون أرباح رأس المال الخاص بعد مدة أرباحا ذات قيمة وتكون الطريقة الوحيدة الفعالة لمنع هذه الزيادة هى الملكية العامة.

غير أن هذه المشكلة لا تهمنا الآن ، فقد خصص لها ثلاثة فصول سابقة . ودلت المناقشة فى هذه الفصول على أنه من الممكن جداً فى حال الاقتصاد المطرد النمو أن نضع حداً الأرباح الصافية للساهمين بطرق أخرى غير التأميم (وعلى وجه التحديد بوساطة ضريبة أرباح رأس المال وكذلك عن طريق نظام ضريبى متحد موضوع ، للتقليل من الفوائد الموزعة) . وتثبت تجربة السويد والنرويج — وهى بلاد أكثر مناداة بالمساواة من انجلترا أن التأميم العام لا يعتبر شرطاً أساسياً لمساواة أعظم .

وعلى ذلك فلماذا نفضل تلك الطرق الاخرى ؟

دعنا نناقش شواهدنا لتأكيد هذه الأفضلية . فإذا كان المقصود من التأميم هو أنه طريقة لتوزيع الثروة وليس مجرد ترضية للمنازعات الحزبية فيجب أن يتم التأميم أولا : بطريقة أسرع ، وثانيا : يجب تركيزه على أنجح الصناعات التى تحقق أعظم أرباح لرأس المال . وتتطلب الحال الأولى

العودة إلى سياسة نقل ملكية صناعات بأكملها فى وقت واحد حيث أنه بهذه الطريقة فقط يمكننا أن نؤثر على توزيع الثروة خلال فترة معينة أما الحال الثانية فتقضى بأن تكون الصناعات التى تنقل ملكيتها أكبر وأكثر الصناعات أثراً والتى تحقق أكبر نسبة من زيادة القوة الانتاجية وأسرع نسبة فى الانتشار . وعلى ذلك فيجب أن نعيد النظر فى القائمة التى ناقشناها فى الفصل السابق . ويجب أن يكون لكل برنامج عمالى حصته فيما تحتكره الدولة فى المستقبل وإلا يكون اختياره طبقاً لمعايير اقتصادية (فيما عدا معايير الفائدة) بل يكون اختياره طبقاً لحجمه .

ومن الواضح أن أهداف التأميم تمس الصناعة التى يرجى من ورائها تغيير أسس الملكية .

وإنى أعتقد أن مثل هذه السياسة خاطئة وغير عملية ، لسبب واضح وهو أن الناخب الذى أصبح يشك فى العروض التى ترمى إلى تأميم الصناعات الهامة والتى ليس لها دليل مقنع يستند إلى أسباب إقتصادية ، هذا الناخب سيكون متعصباً ضد هذه العروض . وهذه السياسية خاطئة أيضاً لعدم وجود ضمان بأن للقوة الإنتاجية سوف لا تعانى من التأميم . والمرشحون الظاهرون — إذا حكمنا عليهم طبقاً لهذا الاتجاه (الكيمايات ، المركبات وبناء السفن) يجدون فرصة أحسن للنجاح . وهذه غالباً صناعات متنافسة ومرتبطة بعقود تصدير كثيرة وتتمتع بعلاقات معقولة فى العمل ، وهى حسنة التنظيم فى تكوينها وينتظر أن تنمو وتنتشر فى المستقبل .

ومن الواضح أنها غير مناسبة للتأميم الكلى وفى ضوء المشكلة القائمة فى القطاع العام والميل نحو المركزية وعلامه الاستفهام التى تحوم حول مستوى الأجور الإدارية فإن من السهل أن ندرك أن هذه الصناعات سيصيبها العطب لو تحولت ملكيتها بسرعه إلى الملكية العامة . ولاشيء من ذلك كان يمكن أن يكون له مثل هذا الأثر لو لم نكن نعانى مشكلة ميزان المدفوعات والرغبة الملحة لزيادة الإنتاج . ولكن الحقيقة هى أننا نعانى كلتا المشكلتين . وحيث أن هذه الصناعات هى الصناعات التى تعتمد عليها حركة صادراتنا فى المقام الأول والتى تعتبر مسئولة باستمرار عن الجزء الأعظم من الزيادة فى الإنتاج السنوى فيبدو أنه من الرعونة أن نقترح وجوب تأميمها على المستوى نفسه وبالسرعة نفسها إذا كنا نرغب فى إحداث أثر ملحوظ على توزيع الدخل .

ومن الناحية الأخرى ، فإن المشروعات العامة التى تقوم على المنافسة والتى تبناها حزب العمال خصيصاً لتجنب هذه المصاعب لها أثر ضئيل على توزيع الدخل .

أولا : إذا اقتصرنا على المؤسسات الضرورية وعلى الأخص فى ضوء الصعاب العملية فى اختيار المؤسسات وتبرير هذا الاختيار — كما سيجىء مناقشتها فيما بعد — فمن المحتم أن يكون التقدم بطيئاً إذا حكمنا عليه بنسبة رأس المال الكلى المستخدم فى الصناعة .

ثانياً : وحيث أن العروض الخاصة بالمشروعات العامة التى تقوم على المنافسة يجب أن تبرر وجودها على أساس الكفاية فيجب أن تنطبق

هذه المشروعات فى المقام الأول على الصناعات التى تدر أرباح رأس مال صغيرة ، وليست الصناعات التى تدر أرباحا كبيرة . وعلى ذلك فإن كلا المعيارين يتعارضان ومن التناقض أن نمضى فى الجدل الذى يدعو إلى المساواة ونقول بأنها تتطلب سياسة تأميم قوية وواسعة النطاق وأن نطالب بخلق احتكارات دولية سريعة وأن نحتمى فى السياسية البطيئة فى اختيار المؤسسات الفردية . وسيؤدى ذلك إلى تذمر عام عندما يتضح للشعب أن هناك خديعة وأنه لم يحدث شىء فيما يتعلق بتوزيع الدخل .

ومن الطبيعى إذا قبلنا . كما هى الحال مع معظم أعضاء الحزب أنه يمكننا أن نتابع سياسة التأميم وذهننا متبلد دون أن نلتفت إلى آثارها الاقتصادية . هذا لا يعنى أنه يجب أن نكون سلبيين فى تحمل زيادة سنوية هائلة فى قيمه الملكية الفردية . وهذا يعنى أنه بدلا من ذلك يجب أن نتبنى المشروعات المتعاقبة التى ناقشناها فى الفصول السابقة .

٢ — المشروعات الهامة التى تقوم بدور المنافس:

وعلى أية حال ، حتى إذا كانت هذه المشروعات — فى حال تنفيذها — تقدر على منع سوء توزيع الثروة من الاستفحال نتيجة للنمو الاقتصادى ومع ذلك فمن المحتمل وجود زيادة فى القيمة الحقيقية للملكية الفردية كنتيجة للنمو الاقتصادى ومثل هذه الزيادة يرقى إليها طالما ظلت الملكية الفردية مقسمة كما هى الآن .

ولكن المشكلة على ذلك تعتبر من أساسها مشكلة توزيع الملكية . كيف نعيد توزيع الملكية الحالية من أجل الملكية نفسها ؟ وحتى يمكن توزيع الزيادة المستقبلة فى القيمة بالتساوى ، وكيف نؤكد أن المدخرات

الجديدة ورأس المال الذى ينتج من هذه المدخرات سيكون توزيعها أحسن مما عليه الآن .

ومن الواضح وجود طرق كثيرة أخرى لتحقيق ذلك علاوة على التأميم ، ولما كان التأميم — هو إحدى هذه الطرق فليس من الضرورى أن يتخذ شكل شراء اجبارى لوحدة انتاجية بأكملها سواء أكانت مؤسسة أم صناعية ، وأن مايهمنا الآن هو الملكية الفردية وليس الوحدة الانتاجية ، مستندات الملكية وليست أرصدة رأس المال ، الملكية نفسها وليست طريقة تنظيمها .

وقد سبق أن ناقشنا الطرق الأخرى لإعادة توزيع الملكية وقلنا . إن الملكية يمكن انتقالها إلى الدولة بطريقة مباشرة عن طريق الضريبة المفروضة على تركة الموتى والضريبة المفروضة على الهبات والضريبة المفروضة على رأس المال . ويمكن زيادة النسبة بين المدخرات العامة والمدخرات الخاصة عن طريق فائض الميزانية وفرض ضريبة مرتفعة على أرباح الشركات والسماح للصناعات المؤممة حاليا أن تحقق فائضا فى الميزانية ، ويمكن زيادة النسبة بين الممتلكات الصغيرة والممتلكات الكبيرة عن طريق اتخاذ اجراءات لتشجيع مدخرات الطبقة العاملة وبوساطة طرق فعالة لاقتسام الأرباح وبطريقة غير مباشرة وهى زيادة صندوق المعاش والصدقات وكل هذه الطرق تعد بديلا للتأميم وليس هناك داع لاعتبار التأميم الطريقة الوحيدة التى يمكن تنفيذها على نطاق واسع لاعادة توزيع الأرباح الناتجة عن النمو الاقتصادى .

وحتى فى حدود اختصاص التأميم فإن أية طريقة تمكن الطبقة العاملة من المساهمة بجزء رئيسى من رأس المال فى النمو الاقتصادى تكون فعالة وايجابية ، وحيث أن الهدف ليس مجرد السيطرة على النمو الاقتصادى فليس هناك داع فى أن نقصر جهودنا على شراء مؤسسات بأكملها .

وليست هناك أية مشكلات مستعصية فى إدارة الوحدة العامة التى تلعب دور المنافس إذا ما تم اختيارها أو إقامتها ، والشىء الرئيسى هو أن نحدد — منذ البداية — أنسب الحالات التى تناسب الكفاية أولا : مستوى أجور الاداريين التى تقوم على المنافسة ، وثانياً : أكبر قسط من الحرية والاستقلال فى الأعمال اليومية فيجب ألا يكونوا تحت سيطرة شاملة فى البرلمان ومع أن من الواجب عليهم استشارة الوزير فى المسائل الهامة ، كما يستشير مجلس إدارة شركة خاصة أحد المساهمين ذوى السلطان ويتبع توجيهاته فى الأسس الهامة فى السياسة فيجب ألا يمتد ذلك إلى حد اتخاذ القرارات بواسطة الحكومة . وأن الاقتراحات التى تنادى بمجلس اشراف خاص نشيط أو اجتماعات دائمه بين رجال الحكومة على — اختلافهم لوضع سياسة عامة — هذه الاقتراحات غير مناسبة تماما ، والمشروعات الحكومية يجب أن تكون لها حرية التوسع مثلها فى ذلك مثل المشروعات الخاصة ، ويجب أن تكون لها القدرة على استخدام أرباحها فى استثمارات جديدة وأن يناقشوا الأجور والشروط بالطريقة العادية وأن يقرروا سياسة الأسعار والانتاج طبقاً للتخطيط الذى يتفق والصناعة كلها .

ومن الطبيعى ، حيث أن الأموال العامة تدخل فى هذه المشروعات

فيجب وجود نوع من المسئولية العامة . وحيث أن وقت البرلمان لا يسمح بمناقشه سياسه الصناعات المؤممه على مدار السنة فقد ظهر اقتراح يدعو إلى انشاء « شركة مجمعة » تضم أعضاء من البرلمان وممثلين عن الصناعات ، هذه الشركة تضم أسهم كل الشركات وتفحص نشاطها .

وهناك اقتراح أفضل يدعو إلى إنشاء اتحاد عام جديد مسئول عن كل الشركات الحكومية وله العلاقة نفسها بالبرلمان مثل المجالس العامة الحالية ولكنها على العكس فهى بمثابة شركة مجمعة خاضعة ، وعلى أية حال فإن المحاباة يجب أن تكون فى جانب أعظم قسطاً من الاستقلال وأقل قسطاً من التدخل المركزى .

وإذا حدث أن استولت الحكومة على عدد من المؤسسات الصناعية المتشابهة فهذا يستلزم قيام هيئة تنظيمية ترعى هذه المؤسسات . ولم تفلح مجالس الانماء الاقتصادى فى تحقيق نجاح عظيم ويكون الحل المعقول هو شركة عامة مجمعة على غرار اتحاد الحديد والصلب .

والحال الثانية هى أن المنافسة بين الشركات العامة والشركات الخاصة يجب أن تكون عادلة ، ويجب ألا تكون هناك محاباة فى الاعتمادات الخاصة بالعقود والمواد الخام والعمل . والشركات الخاصة يجب أن تقترض من السوق ، أما الشركات التابعة للحكومة فيجب أن تقترض من المالية العامة .

٣ — الصعوبات ، والوسائل التى تعقبها :

ليست هناك صعوبة لا يمكن حلها فيما يتعلق بإدارة الشركات الحكومية التى تنافس الصناعة الخاصة ، ومن المعروف أن مثل هذه

الشركات قائم بالفعل يؤدى عمله بنجاح فى البلاد الأخرى مثل السويد وفرنسا . والعقبة الحقيقية هى فى كيفية اختيار هذه الشركات وكيفية تبرير اختيار هذه الشركات دون الأخرى .

أولا : تحت أى تشريع تؤسس هذه الشركات أو تمتلك ؟

فنى حال امتلاك معظم الشركات التى تقوم بصناعة واحدة يحتاج الأمر إلى استصدار مشروع قانون فى كل حال .

والعقبة الحقيقية ليست فى طريقة التشريع بقدر ما هى فى اختيار الشركات التى تمتلك ثم إبداء المبررات على هذا الاختيار للرأى العام .

وتقوم المشكلة لأن امتلاك الحكومة لهذه الشركات إجبارى وتسنده التشريعات ، ولأنه يتضمن تفرقة بين الشركات الفردية التى تقوم بهذه الصناعة نفسها وهذا يتعارض وتقاليدنا التشريعية ولكى ننادى بالتأميم الاجبارى لشركة كيماوية دون الأخرى أو شركة طيران دون الأخرى فإن ذلك سيواجه عاصفة من الهجوم على اعتبار أنه إجراء غير عادل واستبدادى وأملته الدوافع السياسية وليست الدوافع الاقتصادية .

والحل التالى الذى يتجنب مبدأ الإجبار والاتهام بأن ذلك ليس له دوافع تجارية أو اقتصادية هو إنشاء هيئة استثمارية عامة تضم عدة شركات صناعية وتمدها رءوس الأموال العامة ولكنها مستقلة عن الحكومة وتخضع لتوجيهات تقضى بتحقيق الربح عن طريق شراء أو إقامة أو بيع شركات إنتاجية .

ويمكن تحقيق هذه الغاية نفسها جزئيا مع تفادى العقبات بالطريقة نفسها إذا أنشئت هيئة للاستثمارات الحكومية على النهج الذى سبقت الاشارة إليه فى الفصل العشرين . ولا يكون هدف هذه الهيئة هو أن

تأخذ على عاتقها مهمة الانتاج أو حتى المراقبة والتنظيم ولكن مهمتها هى امداد رءوس الأموال عند ما تعجز المصادر الخاصة فى القيام بهذه المهمة ، وستميل عملياتها نحو الصناعات التى تبدو نسبة توسعها ومستوى كفايتها غير مناسبة ، وغالبا ما يمتد عملها إلى الجماعات والأفراد راغبى المغامرة فى هذه الصناعات لتمدهم برأس المال وبهذه الطريقة فهى تغذى جزءاً من المشروعات العامة التى تقوم على المنافسة وهى بذلك تسد حاجة شديدة.

هناك طريقة أخرى بديلة عن ذلك وهى كذلك غير إجباريه وتبررها أسباب تجارية تشجع التوسع الافقى للمؤسسات غير الحكومية والتى يملكها الجمهور والقائمه فعلا .

٤ — الهدف الأول :

إن فكرة المشروعات العامة التى تقوم على المنافسة تتضمن الرغبة فى مراقبة طريقة الانتفاع ببعض العقارات العينية المعينة ، ولكن فيما يتعلق بتوزيع الملكية والمدخرات الجديدة فإن المراقبة والإشراف لا ارتباط لها بذلك . فيكفى أن تملك الأسهم وليس هناك أى اختلاف إذا كانت هذه الأسهم موزعة بين شركات مختلفة .

وان الملكية العامة للأسهم يمكن تنميتها بعدة وسائل ، وقد نوقش معظمها بالفعل ، وأن وجود اتحاد للاستثمارات الحكومية يقوم بدور التسليف للاقتصاد بأكمله سيساعد بالتدريج على تكوين محفظة كبيرة من المدخرات . وشركات التأمين المؤممة ستمنح الشعب الفرصة لتدعيم مركزه فى الصناعة واقتسام أرباح رأس المال .

ولكننا لانريد تدعيم مركز الدولة فى الصناعة — فحسب — بل انتشارا كبيراً للثروة بين الأفراد ، وعلى ذلك فنحن نرحب باقتسام

الأرباح بطريقة فعالة والتوزيع بطريقة غير مباشرة جنباً إلى جنب مع نمو صناديق المعاش والبنوك التى يساهم فيها العمال والأوقاف التعليمية والجمعيات الخيرية . والهدف هو ليس مجرد تحطيم الملكية الفردية ولكنه تغيير طريقه توزيعها .

ومثلنا فى ذلك (أو على الأقل مثلى فى ذلك) هو مجتمع تكون الملكية فيه مشتركة — مجتمع ذو ملكية متنوعة منتشرة متعددة ، ومختلفة الأنواع تشارك فيه الدول والصناعات المؤممة والجمعيات التعاونية والاتحادات والمؤسسة المالية الحكومية وصناديق المعاشات والأوقاف وملايين الأسر . وحيث أن ذلك حتى الآن يعتبر شيئاً بعيداً فنحن فى حاجة إلى فرض ضرائب مرتفعة لتحد من الفوائد وأرباح الأسهم .

وملكية الدولة لكل رأس المال المستثمر فى الصناعة لا يعتبر الآن شرطاً لخلق مجتمع اشتراكى وإقامة مساواة اجتماعية وزيادة الخدمة الاجتماعية أو الحد من التمييز بين الطبقات .

دور التخطيط

١ — ضيق نطاق الاختلافات فى الرأى :

كان الاشتراكيون قبل الحرب وبعدها مباشرة يعتقدون أن التخطيط هو أهم الخصائص وأنه من النقط التى تختلف عليها الاشتراكية الرأسمالية وقبل عام ١٩٣٠ لم تكن هذه الكلمة شائعة كما لم تكن الفكرة فى حد ذاتها تلعب دوراً كبيراً فى تاريخ الفكر الاشتراكى . أما اليوم فإننا نناقش هذه الفكرة ولا نعطى لها الأولوية التى كانت لها منذ عشر سنوات .

ويرجع السبب فى قلة أهمية هذا الموضوع أولا : إلى أن معظم

الناس أصبحوا يعترفون بأنه لا يمكن الحديث عن أى موضوع بشكل عام . ولم نعد على يقين — كما كنا من قبل — من كيفية سير النظام الاقتصادى ومن عدد العوامل المتغيرة واختلافها . ومعظم ما نتعرض له اليوم إنما يتصل بمواقف خاصة لا يمكن الوصول إليها من النظريات العامة .

وترجع قلة أهمية موضوع التخطيط أيضاً إلى أن المناقشة العامة قد أفقدت الموضوع حيويته وأصبحت التجربة العملية تعمل على إلغاء التطرف فى هذا الموضوع ولم يعد الاهتمام بالمبادىء الأولى قائماً نظراً للاهتمام بالنواحى العملية التى تتعلق بالمواقف الخاصة .

ولا شك فى أن نظرة اليمينيين إلى التخطيط قد تغيرت اليوم وأصبح لا يؤيد الحرية الاقتصادية إلا عدد قليل جداً من الاقتصاديين .

والواقع أن انتصار اليساريين يتجلى فى تسليم المحافظين بحق الدولة فى أن تتولى مسئوليه :

(١) مستوى التوظيف .

(٢) حماية الميزان الخارجى بوسائل أخرى غير وسيلة سحب العملات من السوق .

(٣) مستوى الاستثمار وسرعة التطور .

(٤) كمالة الحد الأدنى من الرفاهية .

(٥) الظروف التى يسمح فيها للاحتكارات بمباشرة عملها .

٢ — الحدود السياسية للتخطيط الفعال :

ان معظم ما أريد أن أقوله عن التخطيط قد تعرضت له فى الفصول السابقة . ولكن يمكن أن أقول : إن الغرض الرئيسى من التخطيط هو ضمان توزيع

الكميات المناسبة من مواردالثروة لكل من قطاع القطاعات الاقتصادية.

وإن هذه الكميات تؤدى إلى العمالة دون الوصول إلى مستوى التضخم . إننى لا أقصد بذلك أن الحكومة تستطيع — بدقة — أن تتحكم فى نسبة النتاج القومى التى تخصص فى العام الثانى للتصدير والاستثمار والاستهلاك وغير ذلك ولكنها تستطيع أن تؤثر على هذه النسب - بصفة عامة - وفى بعض الحالات التى تقوم فيها الحكومة بدور المستهلك أو مصدر التمويل فإنها تستطيع أن تتحكم فيها بشكل دقيق إلى حد ما .

إن الأهداف الرئيسية للتخطيط ، كما هى موضحة فى هذا الكتاب هى ارتفاع مستوى الاستثمار وخلق مدخرات كافية ، وإيجاد كمية من الطلب المحلى لا تحول دون تصدير المنتجات ، وتتحكم فى سوق العمل بحيث لا ترتفع الأجور تلبية لارتفاع الأسعار وهلم جرا وزيادة النصاب المخصص للاعانات الاجتماعية من الدخل القومى ، كل هذه الأهداف لا بد من تحقيقها فى ظل المساواة الاجتماعية .

ولا شك فى أنه لا يمكن تحقيق كل هذه الأهداف بطريقة آلية ، فهى تتطلب مجموعة من السياسات التخطيطية تدخل فيها السياسة الضريبية الرشيدة وغيرها من الضوابط المالية اللازمة وذلك لأن الاستهلاك الشخصى دائما ما يزيد بحيث يستوعب قدراً كبيراً من الموارد لو كانت سياسة الانفاق الحكومى متوانية أو انخفضت الضرائب وتوقف التخطيط .

ما الذى يقف فى سبيل تحقيق التخطيط الناجح لهذه الأهداف ؟ ينتقد الناس فى بعض الأحيان نتائج التخطيط الذى قامت به حكومات العمال بعد الحرب وترى أنه لابد من القيام بتغييرات كثيرة فى السياسة عند ما يتولى العمال الحكم .

والحقيقة هى أن سياسة التخطيط بعد الحرب كانت تنطوى على بعض نقاط الضعف ولكن يهمنا أن نتعرف على مواطن الضعف بدقة .

كثيراً ما يقال : إن الضعف الأساسى فى عدم وجود احصائيات كافية أو أنه فى تعدد وجهات النظر واختلافها بين هيئة التخطيط أو فى الجهاز الادارى للتخطيط أو أنه فى الضوابط الفعلية أو الأساليب الممكنة فى ذلك الوقت ولا شك أيضاً فى أن نقاط الضعف هذه أو بعضها كان قائماً وأنه من الممكن إدخال تحسينات ناجعة على سياسه التخطيط فى المستقبل.

٣ — إلى أى مدى تمضى فى التخطيط ؟

لو أننا حققنا الهدف الأول للتخطيط الناجح ، أى توزيع موارد الثروة توزيعا عادلا بين القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد مع عدم تحقيق التضخم فى ظل التوظيف الكامل فإننى أشك فى أننا سنحتاج إلى المغالاة فى التخطيط بشىء من التفصيل فى كل قطاع ، وللأسباب الموضحة أعلاه لم تنجح كثيراً محاولات ما بعد الحرب فى سبيل التخطيط التفصيلى للانتاج والاستثمار .

إن مبدأ ترك الأسعار للعرض والطلب يعتبر وسيلة مرضية لتوزيع معظم السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية مع عدم تغير موارد الثروة التى يمكن الحصول عليها للاستهلاك والاستثمار الصناعى والمستهلك هو أشبه بالقاضى الذى يحكم بكيفية انفاق نقوده ، وحتى ولو لم يكن كذلك فإن مبدأ الحرية الفردية ستطلب منه الحرية فى الانفاق ، وليس معنى ذلك هو أن توزيع السلع بين الافراد سيكون مثاليا ، بل العكس هو الصحيح لأن الطاقه الشرائية غير موزعة توزيعا عادلا ولكن لابد من تصحيح هذا الوضع بتوزيع الثروة توزيعا عادلا بطريق مباشر . ولابد

أن يكون للناس حريه انفاق دخولهم كما يشاءون فيما عدا فترات الأزمات الاستثنائية النادرة .

ونرى الآن أن الانتاج من أجل الربح والانتاج للاستعمال يتفقان نظرا لارتفاع الطاقة الشرائية إلى حد كبير بين الطبقة العاملة . أن ما هو مربح ومفيد هو ذلك النتاج الذى يراه المستهلك مفيداً والمعروف أن الشركات والمستهلكين يريدان الكميات من الموارد الطبيعية نفسها . وعلى الرغم من أن أنصار سياسة توسيع نطاق سلطة الحكومة قد يكرهون هذا الوضع ويميلون إلى تقليل المبالغ المنفقة على المأكل والمشرب شراء أجهزة التليفزيون فيجب عليهم أن يزيلوا هذه الكراهية لما هو فى صالح الحرية الشخصبة .

ولا شك فى أن الحكومة ستريد التدخل فى بعض الحالات لتعدل موارد الثروة المستخدمة فى قطاع معين أى حيث تقرر زيادة السلع الاستهلاكية فى قطاع معين ونقصها فى قطاع آخر أو زيادة الاستثمارات فى مجال ونقصها فى مجال آخر ولا يمكن أن نعيد هذه الحالات إلى أسباب أساسية .

ويرى الكثير من الاشتراكيين أنه من الأفضل أن تقوم الحكومة برسم سياسة التخطيط الصناعى نطراً لأن رجال التخطيط الذين يعملون فى الحكومة لديهم خبرة ومعلومات أكثر عن الطلب فى المستقبل من المعاملين فى مجال الصناعة الخاصة .

ولكن لو لم يتغـــير الطلب فى المستقبل مباشرة مع الإنتاج

وامكانيات احلال السلع محل بعضها البعض وتغير أذواق المستهلكين وتقلب حركة التصدير فان الموقف يصبح غامضاً .

أولا : فى الصناعات التى تخضع للتغيرات المفاجئة فى طلب المستهلكين وحركة التصدير فليس ثمة ما يدعو إلى القول بأن رأى الحكومة سيكون أفضل من رأى رجال الصناعة الخاصة .

ثانياً : إنه — حتى فى الحالات البسيطة حيث تكون امكانيات الاحلال بين السلع ضئيلة (كما هو الحال بين الطرق البرية أو السكك الحديدية أو مختلف أنواع الوقود) حيث يكون لدى رجال الصناعة رأى سليم فإن التخطيط قد لا ينجح كثيراً لأحد سببين إما لأن الوزراء أو المصالح الحكومية أو المصانع المؤممة تجهل هذا الرأى، أو أن الحكومة تعجز عن تنفيذه .

تفوق الحكومة فى الرأى فى تقدير الطلب فى المستقبل عن الصناعة الخاصة . والواقع أنه ليس هناك ما يدعو إلى ذلك نظراً لأن معظم الصناعات تنتج للمستهلك الذى يتمتع بحرية كاملة للشراء أو الامتناع . وحتى لو تحقق الشرط الأول فلا بد أيضاً من موافقة الوزراء على رأى رجال التخطيط وتطبيقه .

الخاتمــــة

١ — موجز للمقترحات الاقتصادية :

بالرغم من اهتمامى بمشكلات النمو والكفاية إلا أنى لا أعتبرها ذات أهمية كبرى للاشتراكية . ونحن فى بريطانيا نقف على أعتاب الوفرة وفى العشر سنوات القادمة ستنعم الأسرة بمستوى يجعل الصالح أن يتجه إلى ميادين أخرى .

وسيكون للحكومة العمالية ، بطبيعة الحال ، برنامج اقتصادى ولقد سبق أن رسمت خطط هذا البرنامج من قبل . وللقارىء ملخصاً له :

١ — إن التخطيط الخاص بالتشغيل وبمنع التضخم لا بد وأن يعتمد على سيطرة الميزانية . أى لا بد وأن يعتمد على فائض ميزانية الدولة لا على الوسائل النقدية .

٢ — يجب تشجيع القطاع العام فى الصناعة على تجميع فائض كبير وتقليل اعتماده على الاقتراض من رأس المال الخاص .

٣ — لا بد من تشجيع المدخرات الخاصة باعفاء مبالغ معينة من الدخل من الضريبة .

٤ — لا بد من اجبار القطاع الخاص فى الصناعة على تحديد نسبة الأرباح التى يحصل عليها أصحاب الأسهم فى الوقت الذى تلقى فيه تشجيعاً على تحقيق أرباح كبيرة كفائض لتجميع رأس المال .

٥ — إن كانت المساواة أو رفع معدل الضريبة على الشركات لتؤثران على رأس المال المستثمر فلا بد للحكومة من أن تتولى بعض المشروعات التى تتطلب بعض المخاطرة برأس المال .

٦ — لكى تحول الحكومة دون استمرار ارتفاع الأسعار والأجور يجب عليها أن تتجنب زيادة الطلب فى سوق العمل وتعول دائماً على استعداد لتحديد الأسعار والمساعدات فى حالات الضرورة .

٧ — إن الإجراء الذى يجب تنفيذه فى القطاع العام هو إعادة تأميم صناعات الحديد والصلب . ولكن فى الوقت نفسه لم تعد لسياسة التأميم الأهمية التى كانت لها من قبل فى سبيل تحقيق الاشتراكية نظراً لعدم تأثير ملكية الدول على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية .

٨ — لا بد من الاهتمام بناحية التخطيط بتشجيع الاستثمارات الحيوية دون فرض سلطات جديدة للحد من حرية العمل فى مجال الصناعة:

٣ — موجز للمقترحات الخاصة بزيادة الرفاهية والمساواة :

إن المقترحات التى ينطوى عليها هذا الكتاب تعتز بعاملى المساواة والرفاهية . وفيما يلى الخطوات الهامة لتحقيق ذلك .

ولا بد أولا من تحقيق المساواة من اتاحة التعليم ، للجميع ورفع مستوى التعليم وإزالة التميز الذى يقوم بين مختلف أنواع المدارس .

والواقع أن هذا هو الهدف الأول الذى يجب بلوغه حيث إن الاشتراكية تعنى وجود مجتمع غير طبقى .

ثانياً يجب أن يعترف الاشتراكيون بالصلة القائمة بين ارتفاع الاستهلاك والمساواة فى مستويات المعيشة ويجب أن يؤمنوا بأن تحديد استهلاك الأفراد وزيادة التقشف لا تؤدى إلى المساواة التى يمكن تحقيقها بالتوسع فى انتاج السلع بحيث يكون للطبقة العاملة نصيب أكبر فى الانتاج .

ثالثاً لابد من فرض الضرائب على الهدايا والمنح حتى نضمن إعادة النظر فى ضريبة التركات .

رابعاً : لابد من اتخاذ إجراءين بالإضافة إلى تحديد أرباح الأسهم الموزعة وهما فرض ضرائب على أرباح رأس المال وتشديد الضغط على الطبقات الغنية التى تعمل على تجنب الضريبة . ولابد أيضاً من خفض الضرائب كثيراً على الدخول المنخفضة .

خامساً : لابد من الاهتمام بالسياسة الصناعية .

والواقع أن التغيرات اللازمة لخلق جو اجتماعى وديمقراطى أكثر فى مجال الصناعة الخاصة والعامة يقع على عاتق نقابات العمال أكثر من الحكومة على الرغم من أن نفوذ الحكومة له فائدته .

٣ — اليمين واليسار لا يعينان الرأسمالية والاشتراكية :

بمجرد أن تتغلغل فى المجتمع الروح الديمقراطية الاشتراكية وتزول أسباب الظلم الجماعى القديمة تتجه أنظارنا نحو مجالات أكثر أهمية تتعلق بالحرية الشخصية والسعادة مثل زيادة الفراغ والشعور بالجمال والانفعال وغير ذلك من الميول التى قد تكون رفيعة أو شاذة فى طابعها والتى تؤدى إلى اختلاف حياة الأفراد الخاصة والعائلية .

وهناك سببان يجعلان الشخص مصلحاً أو يسارياً .

أولها : الايمان بمزايا الاشتراكية ولكن هناك تغييرات كثيرة يريد المصلح المثالى القيام بها دون أى تدخل فى صميم الاشتراكية ويصبح الشخص اشتراكيا ومؤيداً لحزب العمال لأن معظم المؤيدين لهذه التغييرات يساريون على حين أن معارضيهم يمينيون .

ومن الغريب أن نحكم على المسائل العامة على أنها اشتراكية
أو رأسمالية أو أنها تدخل فى نطاق تعريف الاشتراكية لأن الأهداف
الاشتراكية بدأت منذ ١٠٠ عام ثم تطورت وأهمل بعضها على حساب
ظل البعض الآخر. ولا شك أنه قد ظهرت مشكلات أخرى لم تكن هامة
من قبل. وربما كانت هذه المسائل ذات أهمية كبيرة لتعلقها بالرفاهية والحرية.

وربما يتضح لنا ذلك إن نظرتنا إلى الحال فى الولايات المتحدة
وروسيا فاليسارى الأمريكى الذى كان اشتراكياً فى بريطانيا لن يكون
مهتما بتأكيد المساواة الاجتماعية أو الرفاهة المادية اللتين لا يحتاج
مجتمعه قدر اهتمامه بالاصلاحات التى لا يمكن أن توصف
أو الرأسمالية مثل الحريات المدنية أو مشكلة الزنوج أو السياسة
أو المشكلات الاجتماعية التى تظهر فى المجتمعات الحديثة. أما اليسارى
فى روسيا الذى يعتبر فى بريطانيا اشتراكياً من الطراز القديم فلن
أية مشكلة عاجلة، لأن التأميم والتخطيط لا يمكن أن يصلا إلى أبعد
مما هو فى روسيا لذلك فإنه على العكس من ذلك سيهتم بالقيم الاجتماعيه
أى بحق الفرد فى الحرية الشخصية والاختلاف فى الرأى وهو أمر
لا يختلف عليه الاشتراكيون والرأسماليون فى بريطانيا.

هكذا نجد أن المصلح يزيد من اهتمامه تدريجياً بالمسائل التى لا
وصفها بأنها اشتراكية أو غير اشتراكية، فهو يهتم بمسائل تتعلق بمحاور
أخرى وثمة مجالان هامان للعمل الاجتماعى وهما حرية الحياة الخاصه
والتصرف فى وقت الفراغ والمسئولية الاجتماعية ثم القيم الثقافيه
والحضارية.

[انتهى]

مجموعة

اخترنا لك

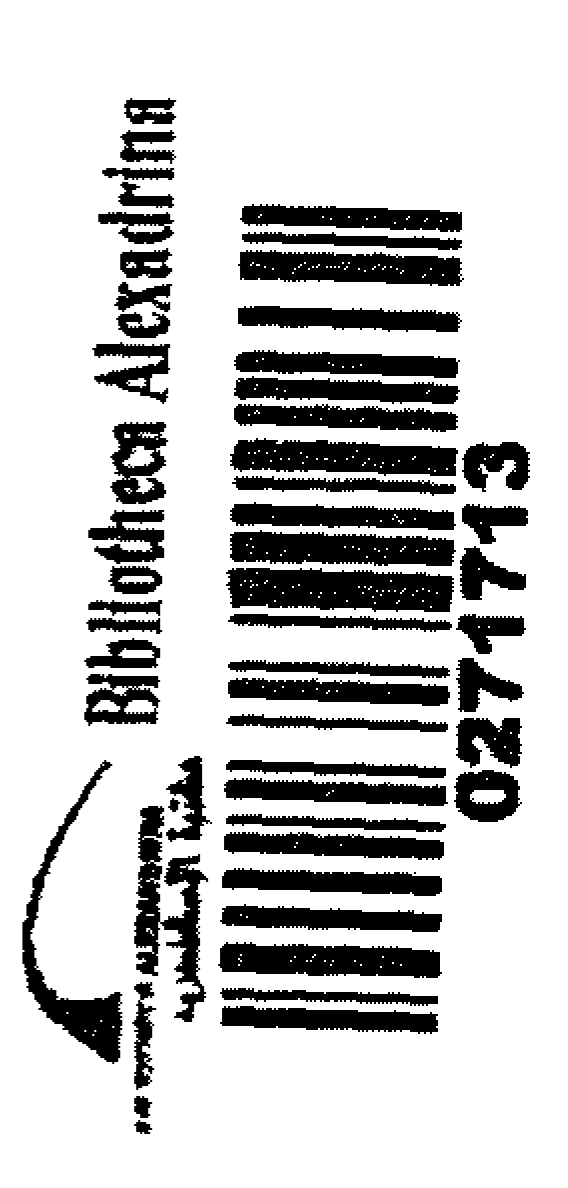
تصدر

نصف شهرية باللغات العالمية

يشترك في تحريرها وإعدادها

لجنة " اخترنا لك "

~~~~~~~~~~



المراسلات : الدار القومية للطباعة والنشر
٣٠ شارع منصور – ص.ب ٢٣٩٨

١٠ قروش
~~~~~~~~~~